وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد بن باديس مستغانم
قسم: علوم المالية والمحاسبة

مذكرة نهائية من متطلبات نيل شهادة ماسترأكاديمي
شعبة : علوم مالية والمحاسبة تخصص : التدقيق ومراقبة التسيير
الموسومة بـــ:

اصدارات المعايير المحاسبة الدولية في القطاع المصرفي

دراسة ميدانية في بنك BNA وكالة مستغانم 871

مقدمة من طرف:
- فلاح لطفي
- خروبة بلقاسم

تحت إشراف المؤطر الجامعي:
د. تمار خديجة

لجنة المناقشة :

الصفة	الإسم واللقب	الرتبة	الجامعة
رئيسا	شملال نجاة	استاذ محاضر ب	جامعة مستغانم
مشرفا ومقررا	تمار خديجة	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم
مناقشا	تدلاوتي يامنة	استاذ محاضر أ	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2022/2023

الشكر

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد صلى اله عليه و سلم و على اله و صحبه أجمعين.

أشكر و أحمد الله عز و جل الذي وفقني لإتمام هذا العمل و أنار لي الدرب للعلم والمعرفة.

أتقدم بجزيل الشكر و الامتنان الى أستاذتي الفاضلة القديرة "تمار خديجة " لإشرافها على

هذه المذكرة و على نصائحها و توجيهاتها و إرشاداتها ، فدعائي لها بالخير و العافية.

شكرا لجميع أساتذة جامعة مستغانم كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير.

أتقدم بالشكر إلى كل الذي ساعدني على إنجاز هذا العمل.

الاهداء

ها هنا تنتهي مسيرتنا الدراسية الشكر لله أولاً اهدي تخرجي الى من ساندني طوال حياتي والذي لم يرفض لي طلبا يوما من الأيام والذي يردد دائما أنا راضي عليك في الدنيا والآخرة والذي ينتظر مني هذه اللحظات لكي يشاركني افراحي وهو والدي الذي فارقني خلال هذه سنة دراسية رحمه الله.

"بلقاسم "

الاهداء

اهدي ثمرة عملي هذا الى الشمعة التي انارت دربي وفتحت لي ابواب العلم والمعرفة
الى اعز انسان في الوجود "امي " اطال الله في عمرها

الى من سعى جاهدا في رعايتي وتربيتي وتعليمي وتوجيهي الى من كان رمز القوة
والنقاء الى من مكان قدوتي في التربية والاخلاق الى ابي الغالي حفظه الله ورعاه

الى من شاركني تفاصيل الحياة وامضيت معهم اسعد الاوقات

الى اصدقائي الاوفياء

الى كل من ذكرهم قلبي ولم يذكرهم قلبي

"لطفي "

فهرس المحتويات :

المحتويات	الصفحة
الشكر	
الاهداء	
الملخص	
الفهرس	
قائمة الاشكال والجداول	
المقدمة	أ
الجانب النظري	
الفصل الاول : مفاهيم اساسية حول المعايير المحاسبية الدولية (IAS_ IFRS)	
تمهيد	06
المبحث الاول : ماهية معايير المحاسبة الدولية (IAS_ IFRS)	07
المطلب الأول: التطور التاريخي لمعايير المحاسبة الدولية	07
المطلب الثاني: ماهية معايير المحاسبة الدولية (IAS_ IFRS)	09
المطلب الثالث: أسباب ظهور معايير المحاسبة الدولية	09
المطلب الرابع: أهداف معايير المحاسبة الدولية	10
المبحث الثاني :المنظمات التي ساهمت في ظهور المعايير المحاسبة الدولية	11
المطلب الأول: لجنة معايير المحاسبة الدوليةIASC	11
المطلب الثاني: الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC	13
المبحث الثالث : تطبيق المعايير المحاسبة الدولية	15
المطلب الأول: التطور المستمر للمعايير المحاسبة الدولية	15
المطلب الثاني: اجراءات وضع معايير المحاسبة الدولية	16
المطلب الثالث : الانتقادات والعوائق التي تواجه تطبيق معايير المحاسبة الدولية	18
الخلاصة	22
الفصل الثاني : مفاهيم اساسية حول النظام المصرفي	
تمهيد	24
المبحث الاول : تعريف النظام المصرفي	25
المطلب الاول : نشأة النظام المصرفي	25
المطلب الثاني : اهمية النظام المصرفي	34
المطلب الثالث : مكونات النظام المصرفي	35

المطلب الرابع : صعوبات القطاع المصرفي الجزائري ومتطلبات تأهيل البنوك الجزائرية	38
المبحث الثاني : هيكل النظام المصرفي على ضوء قانون النقد والقرض	40
المطلب الاول : بنك الجزائر	40
المطلب الثاني : البنوك التجارية	43
المطلب الثالث : هدف هيكلة النظام المصرفي على ضوء قانون النقد والقرض	45
المطلب الرابع : تعديلات قانون النقد والقرض 10 -90 وهيكل الجهاز المصرفي الحالي	46
المبحث الثالث : المعايير المحاسبية الدولية في القطاع المصرفي	50
المطلب الاول : اهم المعايير المحاسبة الدولية المطبقة في النظام المصرفي	50
المطلب الثاني : القطاع المصرفي في الجزائر والتزامه بمعايير المحاسبة الدولية	59
المطلب الثالث : مزايا وعيوب المعايير المحاسبية الدولية في النظام المصرفي	61
الخلاصة	63
الجانب التطبيقي	
الفصل الثالث : دراسة ميدانية لواقع تطبيق المعايير المحاسبة لدولية في النظام المصرفي الجزائري " دراسة حالة للبنك الوطني الجزائري BNA وكالة مستغانم 871	
تمهيد	66
المبحث الاول : ماهية البنك الوطني الجزائري BNA	67
المطلب الاول : نشأة وتقديم البنك الوطني الجزائري BNA	67
المطلب الثاني : لمحة عن وكالة مستغانم bna871	70
المطلب الثالث : تقديم وكالة مستغانم BNA 871	72
المطلب الرابع :مهام واهداف الوكالة bna 871	76
المبحث الثاني : مدى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في بنك الوطني الجزائري وكالة مستغانم BNA 871	77
المطلب الاول : عرض النتائج	77
المطلب الثاني : دراسة النتائج	77
المطلب الثالث: عرض القوائم المالية للبنك	84
الخلاصة	91
الخاتمة	93
قائمة المصادر والمراجع	97
الملخص	

قائمة الاشكال :

الرقم	بيان الشكل	الصفحة
(1-2)	النظام البنكي الجزائري قبل اصلاحات 1986	31
(2-2)	هيكل النظام المصرفي الجزائري حتى نهاية 2004	45
(3-2)	انواع القوائم المالية	51
(4-2)	العوامل المؤثرة في الافصاح	59
(1-3)	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري BNA	69
(2-3)	الهيكل التنظيمي لوكالة مستغانم 871	72

قائمة الجداول :

الرقم	بيان الجدول	الصفحة
(1-3)	نموذج قائمة الميزانية وفق المعايير المحاسبية الدولية (اصول)	78
(2-3)	نموذج قائمة الميزانية وفق المعايير المحاسبية الدولية (الخصوم)	79
(3-3)	نموذج قائمة الميزانية وفق المعايير المحاسبية الدولية	80
(4-3)	نموذج قائمة التغيرات على حقوق الملكية وفق المعايير المحاسبية الدولية	81
(5-3)	نموذج قائمة التدفقات النقدية وفق المعايير المحاسبية الدولية	84-83
(6-3)	قائمة الميزانية لبنك bna في 2021/12/31	85/84
(7-3)	قائمة الميزانية لبنك bna في 2021/12/31	86-85
(8-3)	جدول حسابات النتائج لبنك bna في 2021/21/31	87-86
(9-3)	قائمة الميزانية لبنك bna في 2021/12/31	88-87

المقدمة

المقدمة

المقدمة :

المحاسبة هي أحد العلوم الاجتماعية التي تهتم بالإدارة المالية للنشاط الاقتصادي والرقابة عليه، في المنشأة الاقتصادية على اختلاف أنواعها، وكذلك في مجالات النشاط الأخرى، وتنحصر الوظيفة الأساسية للمحاسبة في كيفية تسجيل العمليات المحاسبية والمالية، في صورة نقدية بالدفاتر، ثم تبويب تلك العمليات بهدف إعداد التقارير المالية الدورية وغير الدورية، عن نشأة النشاط، لتقديمها إلى الإدارة العليا لمساعدتها على إدارة أعمالها، واتخاذ العديد من القرارات الخاصة بتوجيه الموارد نحو استخدامات المطلوبة لها كما تعبر المحاسبة عن عملية تحديد وقياس النشاط الاقتصادي، سواء على مستوى المنشأة نفسها، أو على المستوى الوطني، بما يتيح توصيل أفضل المعلومات الاقتصادية

تهدف المحاسبة إلى تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية باختلافهم من مديرين وممولين ومستثمرين و سلطات حكومية، ويتغير نمط هذه الاحتياجات حسب البيئة الاقتصادية والاجتماعية لكل بلد من هنا برزت مشكلة اختلاف البيئة المحاسبية في مختلف الدول، وخاصة بعد انتشار العولمة والانفتاح الاقتصادي العالمي وظهور الشركات المتعددة الجنسيات والصعوبة التي واجهتها في تحليل القوائم المالية المختلفة في كل دولة، فنادت هذه الأخيرة إلى التوحيد المحاسبي الدولي، مما ادى الى سعي المنظمات الدولية للمحاسبة على مستوى العالم لوضع اسس لمهنة العامة وتوفير لغة واحدة لقراءة القوائم المالية المختلف الشركات في العالم تمثلت في معايير المحاسبة الدولية لذا جاءت المعايير المحاسبية ومعايير الابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS)كمحاولة لتحقيق التوحيد المحاسبي على مستوى العالم التسهيل عمليات التبادل التجاري الدولي من خلال مساعدة الشركات العابرة للقارات في المقارنة بين القوائم المالية بشكل ايسر ولا يمكن نفي الخدمات المالية التي تقدمها البنوك لهذه الشركات، حيث يعتبر القطاع المصرفي والمؤسسات المالية من اهم الركائز الأساسية التي يعتمد عليها الاقتصاد العالمي.

ويظهر اهتمام مجلس معايير المحاسبة الدولية بالقطاع المصرفي من خلال تخصيص معايير محاسبية خاصة به ومن ناحية أخرى يرجع اهتمام الدول بالقطاع المصرف لكونه أصبح مقياسا لمعرفة درجة تطور الاقتصادي بين الدول.

و في الجزائر ايضا تجد اهتماما بالقطاع المصرفي حيث اصدرت قوانين خاصة بالمحاسبة البنكية ضمن الاصلاحات المحاسبية نتيجة انفتاحها على اقتصاد السوق، إذ بدأت الجزائر بتطبيق النظام المحاسبي المالي SCF المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية، كمحاولة لتوحيد الممارسات المحاسبية على المستوى الدولي، وبالنسبة للقطاع المصرفي فقد اقر المشرع الجزائري اصلاحات المحاسبة في البنوك بموجب النظام 09-04 المؤرخ في 23 جويلية 2009 المخصص لمدونة الحسابات والقواعد المحاسبية للبنوك. والنظام 09-05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009 المتعلق بإعداد الكشوف المالية للبنوك، والنظام 09-08 المؤرخ في 29 ديسمبر 2009 المتعلق بمحاسبة الادوات المالية بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية

الإشكالية:

فيما تتمثل المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالنظام المصرفي وهل يتم تطبيقها من خلال البنك الوطني الجزائري وكالة مستغانم BNA 871 ؟

ويتفرع عن هذه الاشكالية الاسئلة الجزئية نحاول من خلالها الالمام بكل جوانب الموضوع وهي :

- فيما تتمثل المعايير المحاسبية الدولية وكيف يتم ادخال هذا المفهوم في المخطط المحاسبي الوطني بنظيره النظام المحاسبي المالي ؟
- فيما يتمثل النظام المصرفي
- كيف يتم اصدار المعايير المحاسبية الدولية في النظام المصرفي ؟
- هل يتم استخدام المعايير المحاسبية الدولية في بنك الوطني الجزائري وكالة مستغانم BNA 871؟

وللإجابة على هذه التساؤلات الفرعية لابد من طرح الفرضيات التالية :

- لجأت الجزائر لإصلاح المخطط الوطني المحاسبي في سنة 2001 ، الذي نجم عنه النظام المالي الذي جاء وليدة انتهاج الجزائر لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الذي دخل حيز التنفيذ في سنة 2010 وجاء هذا النظام لتأكيد المرجعية الجديدة وادخال تغييرات هامة على مستوى التعاريف وطرق القياس و الاعتراف والافصاح

- النظام المصرفي هو المسؤول الرئيسي عن حركة رؤوس الاموال بين مختلف الاعوان الاقتصاديين وهو همزة وصل لمختلف القطاعات في اي بلاد وضروري الاهتمام به وتطويره لإنعاش اي اقتصاد ، فنجاحه يعني نجاح اي اقتصاد والعكس صحيح .

أهمية الدراسة :

- ابراز اهمية تطبيق المعايير المحاسبية ودورها في تطوير نظم المعلومات المحاسبية
- دراسة مدى تطبيق الجزائر للنظام المحاسبي المالي الجديد وبإدخال تغييرات هامة على مستوى التعاريف والمفاهيم وطرق القياس الاعتراف والافصاح
- ابراز دور المعايير الدولية في تنظيم وتطوير المنظومة المصرفية في الجزائر
- قرب موضوع الدراسة من التخصص الجامعي

منهج الدراسة : استعملنا في دراستنا المنهج التحليلي للنتائج بالاضافة الى المنهج الوصفي والتطور التاريخي للبنوك وكذا جميع التطورات والخطوات التي مر بها النظام المصرفي الجزائري من خلال قانون النقد والقرض لإعتماد على المعايير المحاسبية الدولية

الدراسات السابقة :

- **دراسة اجنبية :**

-Julien Clavier, Incidence du passage obligatoire aux normes comptables LAS IFRS sur le risque d'instabilité bancaire THESE DOCTORAT EN SCIENCES DE GESTION Ecole doctorale LISITED 491 UNIVERSITÉ DE BOURGOGNE France 2011

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد العواقب **لاعتماد معايير العامة والإبلاغ المالي الدولية (LASIFRS)في المصارف من حيث الاستقرار الاقتصادي**، حيث اعتمدت في الدراسة التجريبية على عينة من المواد الأوربية في محاولة لتحديد الأثر السلي او الانجابي للاعتماد الالزامي للمعايير العامية الدولية، وقد خلصت هذه الدراسة إلى ان البنوك حسنت كفاية أعمال بعد اعتماد المعايير القاسية الدولية، بسبب الضباط السوق بشكل افضل في بيئة المعايير المحاسبية الدولية، وأيضا بعض السواك رادت من المعروض الاكتسابي ، وبشكل عام وصلت الدراسية الى ان هناك اثر ايجابي لاعتماد المعايير المحاسبية على استقرار البنوك وهذا

عكس الانتقادات الموجهة ضد المعايير المحاسبية الدولية و معايير الابلاغ المالي الدولية، على خلفية الأزمة العالمية

- **الدراسات المحلية**

جرد نور الدين بعنوان تطوير بيئة المحاسبة لتحقيق نجاح النظام المحاسبي المالي الجزائري، الاطروحة دكتوراه علوم، تخصص محاسبة وتدقيق كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم العلم التجارية ، جامعة الجزائر 3، 2019
الطلقت هذه الدراسة بالإشكالية التالية كيف يمكن تطوير بيئة المحاسبة في الجزائر لتحقيق نجاح النظام المحاسبي المالي في ظل تطبيق المعاير المحاسبية الدولية حيث بدأت بتشخيص لواقع البيئة المحاسبية في الجزائر وتحديد أهم العوامل والمحددات التي تحول دون. تحقيق اهداف المحاسبة والنظام المحاسبي المالي ومقارنة النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبة الدولية .

خطة البحث :

قسمنا دراستنا الى ثلاث فصول بالنسبة للفصل الاول مفاهيم اساسية حول المعايير المحاسبية الدولية

اما الفصل الثاني : مفاهيم اساسية حول النظام المصرفي

واخيرا الفصل الثالث : دراسة ميدانية لواقع تطبيق المعايير المحاسبة لدولية في النظام المصرفي الجزائري " دراسة حالة للبنك الوطني الجزائري BNA وكالة مستغانم 871

الجانب النظري

الفصل الاول : مفاهيم اساسية حول المعايير المحاسبية الدولية (IAS_ IFRS)

تمهيد :

لقد بدأ الاهتمام بالمحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة الدولية في العقود الثلاثة الأخيرة للعديد من الأسباب منها: تضاعف المعاملات التجارية بين شركات الأعمال الدولية و تضاعف وتطور وتنوع الشركات الدولية و تضاعف الاستثمارات بين مختلف الدول الأجنبية خلال الفترات السابقة واحتمالية تضاعفها في الفترات اللاحقة بين الدول بالاضافة الى الحاجة إلى المعايير الدولية لتكون أساس يتم الاسترشاد بها في العمليات التجارية ولهذه الأسباب وغيرها بدأ الاهتمام بالمحاسبة الدولية حيث عرفت بأنها تهتم بدراسة الفرضيات والمفاهيم والأسس والقواعد المحاسبية المطبقة في الدول المختلفة والتحري عن أسباب اختلافها وبعد ذلك بدأ التنسيق بين الدول المختلفة والمنظمات المعنية فيها في محاولة لجلب عدد من الأنظمة المختلفة مع بعضها البعض، ومما لا شك فيه أن التنسيق الدولي سوف يجعل المقارنة بني الشركات سهلة إلا أن الاستثمارات الدولية لا يمن أن تعمل ما لم تكن هناك معايير دولية متفق عليه.

المبحث الاول : ماهية معايير المحاسبة الدولية

المطلب الاول : التطور التاريخي للمعايير المحاسبية الدولية

وإن أهمية معايير المحاسبة والتدقيق جعلت المنظمات المهنية في كثير من دول العالم تهتم بوضع معاييرها، ولعل من أهم هذه المنظمات في هذا المجال مجمع المحاسبين القانونيين في الولايات المتحدة الأمريكية AICPA الذي بادر إلى وضع معايير للتدقيق منذ عام 1939 كما تم تشكيل هيئة أو مجلس لمعايير المحاسبة المالية FASB في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1973 كتطوير لصيغة المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً GAAP التي بدأ العمل بها منذ عام 1932

و في ما يلي أهم المؤتمرات الدولية التي دعت إلى التوافق الدولي في مجال المحاسبة، و أدت إلى وضع معايير موحدة دوليا، و التي بدأت مع بدايات القرن الحالي :

-1المؤتمر المحاسبي الدولي الأول عقد عام 1904 في سانت لويس بولاية ميسوري في الولايات المتحدة الأمريكية برعاية اتحاد جمعيات المحاسبين القانونيين الأمريكية قبل تأسيس مجمع المحاسبين الأمريكيين عام 1917وقد دار البحث في ذلك المؤتمر حول إمكانية توحيد القوانين المحاسبية بين الدول.

-2المؤتمر المحاسبي الدولي الثاني 1926في أمستردام.

-3المؤتمر المحاسبي الدولي الثالث 1929 في نيويورك

وقد قُدمت فيه ثلاثة أبحاث رئيسة وهي :

- الاستهلاك والمستثمر.
- الاستهلاك وإعادة التقويم.
- السنة التجارية أو الطبيعية.

-4المؤتمر المحاسبي الدولي الرابع 1933 في لندن وقد شاركت فيه 49 منظمة محاسبية عينت 90 مندوباً عنها بالإضافة إلى حضور 79 زائراً من الخارج وقد بلغ عدد الدول التي مثلت في المؤتمر 22 دولة منها استراليا ونيوزيلندة وبعض الدول الأفريقية.

-5المؤتمر المحاسبي الدولي الخامس 1938فيبرلين

وذلك بمشاركة 320 وفداً فضلاً عن 250 مشارك من باقي أنحاء العالم

-6المؤتمر المحاسبي الدولي السادس 1952 في لندن حيث سجل في المؤتمر 2510 أعضاء من بينهم 1450 من المنظمات التي رعت المؤتمر في بريطانيا و 196 من دول الكومنولث والباقي من 22 دولة أخرى[1].

[1]- بوسماح محمد ، إدارة البحوث والدراسات والنشر، مجلة المعهد للدراسات المالية والمصرفية، من الموقع الالكتروني : https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/497 ، الاردن ، 2019، تاريخ الاطلاع عليه :2023/04/30 على الساعة :15:13 ،ص 31

-7المؤتمر المحاسبي الدولي السابع 1957 في أمستردام حددت الفترة الفاصلة بين مؤتمر وآخر ب5 سنوات وبقيت على هذا النحو إلى يومنا هذا، وقد شارك في المؤتمر 104 منظمات محاسبية من 40 دولة وحضره 1650 زائراً من الخارج و 1200 عضواً عن البلد المضيف هولندة.

-8المؤتمر المحاسبي الدولي الثامن 1962 في نيويورك

وقد حضره 1627 عضواً من الولايات المتحدة بالإضافة إلى 2101 من دول أخرى وشارك فيه 83 منظمة يمثلون 48 دولة وقد قدم فيه 45 بحثاً.

-9المؤتمر المحاسبي الدولي التاسع 1967 في باريس

-10المؤتمر المحاسبي الدولي العاشر1972

حضره 4347 مندوباً من 59 دولة .

-11المؤتمر المحاسبي الدولي الحادي عشر 1977 في ميونيخ ألمانيا الاتحادية .

وقد حضره مندوبين عن أكثر من مائة دولة من دول العالم

-12المؤتمر المحاسبي الدولي الثاني عشر 1982 في المكسيك.

-13المؤتمر المحاسبي الدولي الثالث عشر 1987 في طوكيو.

-14المؤتمر المحاسبي الدولي الرابع عشر 1992 في الولايات المتحدة.

وكان موضوع المؤتمر دور المحاسبين في اقتصاد شامل، شارك فيه نحو 106 هيئات محاسبية من 78 دولة وحضره نحو 2600 مندوباً من مختلف أنحاء العالم، ولم تغب المشاركة العربية عن المؤتمر التي تمثلت بوفود من لبنان وسورية والكويت ومصر والسعودية برعاية الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC حيث استضافته ثلاثة منظمات محاسبية أمريكية هي مجمع المحاسبين الأمريكية AICPA وجمعية المحاسبين الإداريين IMA وجمعية المراجعين الداخلين.IIA

-15المؤتمر المحاسبي الدولي الخامس عشر 1997 في المكسيك .

-16المؤتمر المحاسبي الدولي السادس عشر 2002 في هونغ كونغ.

حيث تمت مناقشة حوالي تسعين (90) عنواناً تدرجت موضوعاته من حوارات ساخنة مثل الشمولية وأخلاقيات المهنة إلى أثر اقتصاد المعرفة على مهنة المحاسبة.

-17المؤتمر المحاسبي الدولي السابع عشر 2006 في اسطنبول.

وقد عقد تحت شعار تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي العالمي، ومساهمة المحاسبة في تطوير الأمم، واستقرار أسواق رأس المال في أنحاء العالم، ودور المحاسبين في عملية التقييم في المشروعات[1] .

[1]- بوسماح محمد ، مرجع سابق الذكر،ص 31-32

المطلب الثاني : ماهية المعايير المحاسبية الدولية

عرفت لجنة القواعد الدولية المعايير المحاسبية بأنها: "قواعد إرشادية يرجع إليها المهنيون لدعم اجتهادهم واستلهام حكمتهم، ولكنها لا تلغي الحكمة أو الاجتهاد أبدا، كما أنها وصف مهني رفيع المستوى للممارسات المهنية المقبولة قبولاً عاماً وتهدف إلى تقليل درجة الاختلاف في التعبير أو الممارسة في الظروف المتشابهة، وتعتمد كإطار عام لتقييم نوعية وكفاءة العمل الفني ولتحديد طبيعة وعمق المسؤولية المهنية.

كما يمكن تعريف المعايير المحاسبية بأنها":مقاييس أو نماذج أو مبادئ أو إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه و ترشيد الممارسة العملية في المحاسبة و التدقيق أو مراجعة الحسابات.

وبذلك فهي تختلف عن الإجراءات، فالأولى لها صفة الإرشاد العام أو التوجيه بينما تتناول الإجراءات الصيغة التنفيذية لهذه المعايير على حالات تطبيقية معينة. فمن معايير التدقيق مثلا قيام المدقق بجمع وتقويم أدلة الإثبات تمهيدا لإبداء رأيه بالقوائم المالية، ومن الإجراءات التنفيذية لهذا المعيار إرسال مصادقات إيجابية أو سلبية للمدينين لتقويم قابلية تحصيل الديون. كما يمثل الإفصاح العادل أحد معايير المحاسبة، لكن الإجراء التنفيذي هو كتابة ملاحظة على متن الميزانية حول الدعاوى المرفوعة ضد الشركة ولم يصدر فيها حكم حتى الآن

وكلمة معيار ترجمة لكلمة standard التي تعني القاعدة المحاسبية ويميل المحاسبون الى استخدام معيار محاسبي ويقصد بكلمة معيار في اللغة بأنها نموذج يوضع ، يقاس على ضوئه وزن شيء او طوله درجة جودته ، اما في المحاسبة فيقصد بها المشرد الاساسي للمنشأة ونتائج اعمالها وايصال المعلومات الى المستفيدين [1]

المطلب الثالث: أسباب ظهور معايير المحاسبة الدولية

لقد بدأ الاهتمام بالمحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة الدولية في العقود الثلاثة الأخيرة للعديد من الأسباب منها:

[1]- طارق عبد العال حماد ،موسوعة المعايير المحاسبية ، الجزء الاول ، عرض القوائم المالية (1) ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ،2004 ، ص 20

- تضاعف المعاملات التجارية بين شركات الأعمال الدولية .
- تضاعف وتطور وتنوع الشركات الدولية .
- تضاعف الاستثمارات بين مختلف الدول الأجنبية خلال الفترات السابقة واحتمال
- تضاعفها في الفترات اللاحقة بين الدول .
- الحاجة إلى المعايير الدولية لتكون أساس يتم الاسترشاد بها في العمليات التجارية .
- مشكل العملات الأجنبية وسعر التبادل بين دول العالم و الشركات الدولية .
- ظهور المنظمات المحاسبية و الدولية في عملية إشراكها في المحاسبة الدولية .

ولهذه الأسباب وغيرها بدأ الاهتمام بالمحاسبة الدولية، و الحاجة إلى معايير محاسبية موحدة دوليا .

المطلب الرابع: أهداف معايير المحاسبة الدولية

من الطبيعي أن تكون هناك دوافع موضوعية للأطراف التي تسعى إلى وجود توافق دولي، و من بين أهم الأهداف و الدوافع لوضع معايير المحاسبة الدولية مايلي :[1]

-اعداد ونشر المعايير المحاسبية التي يتم الاسترشاد بها عند إعداد وتجهيز القوائم والبيانات المالية بما يحقق المصلحة العامة مع العمل على القبول الدولي لهذه المعايير وتطبيقها عالميا.

-العمل على التحسين والتنسيق بين الأنظمة والقواعد والإجراءات المحاسبية المرتبطة بإعداد وعرض القوائم المالية.

-إن هذه المعايير توفر للشركات خاصة للدولية منها الوقت و المال الذي يبذل حاليا في توحيد قوائمها المالية التي تعتمد كل منها في إعدادها مجموعة من الممارسات و المبادئ المحاسبية و التي غالبا ما تكون مختلفة من دولة إلى أخرى.

-العديد من الدول خاصة النامية منها لا توجد بها منظمات محاسبية مهنية ولا هيئات مختصة بإصدار معايير العمل المحاسبي، و بالتالي فإن تبنيها للمعايير المحاسبية الدولية سوف يوفر لها الوقت و المال.

-تسهل العمليات الدولية و التسعير، و كذلك القرارات المتعلقة بتوزيع الموارد، و تجعل أسواق الأوراق المالية أكثر كفاءة، خصوصا بعد زيادة و نمو الأنشطة الاقتصادية الدولية، و كذلك زيادة اعتماد الدول على بعضها فيما يتعلق بالتجارة الدولية و تدفق

[1]- محمد السيد الناغي، الاتجاهات المعاصرة في نظرية المحاسبة، ط4 ،المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة ، 2006 ، ص 18

الاستثمارات.

- تسهل على الشركات عملية الحصول على التمويل اللازم في حالة عدم كفاية الموارد المحلية، أي إعطاء للشركات فرصة أخرى للحصول على الأموال من الخارج سواء كان ذلك في شكل رؤوس أموال أو قروض.

-كما أن هذه المعايير تهدف إلى رفع مستوى مهنة المحاسبة في دول العالم، حيث أن الدول التي توجد بها أنظمة محاسبية ضعيفة و بدائية سوف تحفز على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتبني و تشغيل الأنظمة المحاسبية الدولية.

المبحث الثاني : المنظمات التي ساهمت في ظهور المعايير المحاسبية الدولية

المطلب الاول : لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC " Internatianal Accounting Standards Committee":

أولا: تعريفها

هي منظمة مستقلة تهدف إلى إعداد معايير يمكن استخدامها من قبل الشركات والمؤسسات لدى إعداد القوائم المالية في جميع أنحاء العالم .تتشكل هذه الهيئة من 19من الإداريين،يتم اختيارهممنقبللجنةالتعيينويشترطفيتركيبةالأعضاءأنتكونممثلةللأسواقالماليةالعالمية،والتنوعفي الأصول الجغرافية والمهنية، وذلك حسب التوزيع التالي:

– 06أعضاء من أمريكا الشمالية

– 06أعضاء من أوروبا

– 04أعضاء من آسيا

– 03أعضاء من كل المناطق الجغرافية بشرط احترام التوازن الجغرافي الكلي

كما أن 05أعضاء من بين 19عضو يترك تعيينهم للفدرالية الدولية للمحاسبين شريطة لتشاور المتبادل مع لجنة التعيين و احترام التوازن الجغرافي ، و أن عضوين من بين خمسة لابد أن تم اختيارهم من بين الشركاء أو المسيرين للشركات المحاسبية الدولية الرائدة، و الباقي ثلاثة يتم اختيارهم بالتشاور مع هيئات دولية تمثل معدي ومستعملي القوائم المالية و الجامعين بعضو واحد عن كل فئة،يتم تعيين الإداريين لمدة 03سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة .[1]

[1]- حسين قاضي ، مامون حمدان ، المحاسبة الدولية ومعاييرها ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان، 2008 ، ص 103

ثانيا: نشأتها و تطورها

تعود نشأة IASC إلى المؤتمر الدولي العاشر للمحاسبة الذي عقد في سبتمبر عام 1972 في سيدني بأستراليا، في هذا المؤتمر اقترح اللورد ينسون الذي كان قد طلب منه إنشاء هيئة دولية للمحاسبة بناءا على مجموعة الدراسات الدولية للمحاسبين، تكون مسؤولة على تكوين و صياغة معايير المحاسبة الدولية و بعد عقد عدة اجتماعات بين رؤساء المعاهد الثلاث (CICA. AICPA.ICAEW)إضافة إلى معهد المحاسبين القانونيين باسكتلندا (ICAS) تم الاتفاق على توسيع نطاق مشاركة الدول و تشكيل هيئة محاسبية دولية تتجاوز الدول الثلاث، و عليه فقد وجهت الدعوة لهيئات محاسبية في) استراليا، كندا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، مكسيكو، هولاندة، المملكة المتحدة، ايرلندا، الولايات المتحدة) لحضور اجتماع لندن في مارس 1973 و فيه تم إنشاء لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) في1973/6/29، و قد اعتبرت بعد تشكيلها الهيئة ذات المسؤولية و الأهلية التي تصدر باسمها بيانات في أصول المحاسبة الدولية.

و في سنة 1982 أسس IASC مجموعة استشارية دولية ضمت ممثلين للمنظمات الدولية لمعدي و مستخدمي القوائم المالية و البورصات و الجهات المنظمة للأوراق المالية، و قد اجتمعت المجموعة الاستشارية دوريا لمناقشة القضايا الفنية في مشروعات IASC و برنامج عمله، و قد لعبت هذه المجموعة دورا هاما في وضع معايير المحاسبة الدولية و كسب القبول للمعايير الناتجة.

و قد اكتسبت لجنة معايير المحاسبة الدولية اعترافا واسعا بأهليتها و التحق بها عدد كبير من الجمعيات المهنية في معظم دول العالم سواء أوربا أو آسيا أو غيرها مما أدى في عام 1982 إلى انضمام كل الهيئات المحاسبية المهنية التي كانت عضوة في الاتحاد الدولي للمحاسبين ((و الذي كان يضم مائتي هيئة مهنية حول العالم)) إلى لجنة معايير المحاسبة الدولية حيث قامت بإصدار 41 معيارا محاسبيا دوليا.

و في سنة 1995 أنشأت IASC مجلسا استشاريا رفيع المستوى تكون من أفراد بارزين في مراكز وظيفية عليا في مهنة المحاسبة و الأعمال و مستخدمي القوائم المالية الآخرين، و كان دور المجلس هو تعزيز مقبولية معايير المحاسبة الدولية بشكل عام.

و في سنة 1998 أصبحت الصين في IFAC و انضمت إلى IASC كمراقب، و في عام 1999 فتحت اجتماعات IASC للمراقبة العامة، و عندما تم حل مجلس إدارة IASC في سنة 2001 كان هناك 153 عضو من 112 بلد.

و قد قام بإصدار أول معيار سنة 1975 (الذي ألغي عام 1998) ليحل محله عرض القوائم المالية، كما أنه لا توجد فترة لإصدار المعايير أو نواتج محددة لذلك و إنما يتم إصدار المعايير طبقا للضرورة و الحاجة، و بعد الدراسات و المناقشات و التعليقات و الاقتراحات ثم المراجعة و المصادقة يتم تحديد بدأ سريان المعيار، و قد ترتب على نمو المحاسبة و تطويرها و تزايد

العوامل المختلفة المؤثرة على البيئة المحاسبية أن تجد اللجنة ضرورة في إلغاء أو تغيير واحد أو أكثر من معايير المحاسبة الدولية[1] .

ثالثا: أهدافها

- صياغة ونشر معايير المحاسبة ذات النفع العام الواجب التقيد بها لدى عرض القوائم المالية وتعزيز قبولها والتقيد بها في جميع أنحاء العالم.
- العمل بشكل عام على تحسين وتناغم المعايير والإجراءات المحاسبية والأنظمة المتعلقة بعرض القوائم المالية
- مناقشة القضايا المحاسبية الوطنية فيما بين الدول المشاركة على نطاق دولي.
- طرح أفكار محاسبية يمكن تبنيها وإصدارها كمعايير دولية تخدم المصلحة العامة.
- تحقيق قدر من التوافق بين الممارسات المحاسبية فيما بين الدول المشاركة يسمح بالقابلية للمقارنة.
- العمل على تحقيق قدر من القبول الدولي لما يصدر عن اللجنة من معايير[2] .

المطلب الثاني: الاتحاد الدولي للمحاسبين :IFAC

أولا: تعريفه.

هو منظمة دولية تضم في عضويتها هيئات المحاسبة والمراجعة والهيئات المحاسبية ذات الصلة في دول العالم تأسس عام 1977، ويضم في عضويته 155 عضو ومنظمة في 118 دولة يمثلون أكثر من مليونين ونصف مليون محاسب .

يهدف الاتحاد إلى تعزيز مهنة المحاسبة في العالم والمساهمة في تطوير اقتصاد دولي قوي من خلال إنشاء معايير مهنية عالية المستوى والتشجيع على اعتمادها ،ولتحقيق مهامه فإن الاتحاد لديه علاقة عمل وطيدة مع هيئات زميلة ومنظمات محاسبية في مختلف دول العالم. ويضم الاتحاد في عضويته بعض الهيئات المحاسبية في بعض الدول العربية مثل البحرين ومصر والعراق ولبنان والمغرب والسعودية وتونس.

ويهتم الإتحاد بتفسير بعض النقاط الخاصة على ضوء المعايير المحاسبية الدولية الموجودة و إعداد و نشر مشاريع تفاسير أو دعت للإثراء بين الجمهور المهتمين لإتمام عملية التفسير،كما ينسق مع هيئات التوحيد الوطنية لضمان الحلول ذات الجودة العالمية، ويتكون من 12 عضوا يتم تعيينهم من قبل الإداريين لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد[3]

ثانيا: لجانه.

ينفذ عمل الإتحاد من قبل اللجان التالية:

---

[1]- حسين قاضي ، مأمون حمدان ، مرجع سابق الذكر، ص 103-104

[2]- حسين قاضي ، مأمون حمدان ، مرجع سابق الذكر، ص 104-105

[3]- محمد مطر، موسى السويطي ، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، ط1 ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، 2009 ، ص 29

لجنة التعليم: وتضع معايير التعليم والتدريب التأهيلي اللازم لمزاولة التدقيق.
لجنة السلوك المهني: وتضع معايير آداب السلوك المهني وتعزيز قيمتها وقبولها من قبل المنظمات الأعضاء بموافقة مجلس الإتحاد.
لجنة المحاسبة المالية والإدارية
لجنة القطاع العام.[1]

ثالثا: مهامه.

إصدار معايير المراجعة الدولية ومعايير خدمات التأكيد الأخرى.
إصدار معايير رقابة الجودة لعمليات المراجعة.
إصدار قواعد السلوك المهني.
إصدار قواعد وضوابط التعليم المستمر.
إصدار معايير المحاسبة في القطاع العام[2].

رابعا: أهدافه.

اقتراح وتطوير معايير و أدلة المراجعة الدولية و قواعد السلوك المهني.
تقييم و تطوير أساليب المحاسبة الإدارية.
تشجيع و تقوية العلاقات مع مختلف الفئات التي تستخدم القوائم المالية.
التعاون مع الهيئات المناظرة الإقليمية و المساعدة في نشر مثل هذه الهيئات.
إصدار الدوريات كوسيلة لتبادل الآراء و الأفكار بين المهتمين بالمهنة.
التنظيم و الإشراف على الاجتماعات الدورية لأعضاء الإتحاد.
تنظيم عملية تبادل المعلومات في مجال تطوير المعلومات.
تشجيع الراغبين في الدخول إلى الإتحاد و المشاركة في نشاطاتها و التعريف بها[3].

خامسا: العضوية في الاتحاد.

العضوية في الاتحاد الدولي للمحاسبين مفتوحة لهيئات المحاسبة المعترف بها قانونياً أو بحكم الإجماع في أوطانها كمنظمات ذات أهمية لها سمعتها الحسنة في مهنة المحاسبة، وتشمل العضوية في الاتحاد الدولي للمحاسبين العضوية في لجنة المعايير الدولية للمحاسبة، ويبلغ عدد المحاسبين في المنظمات الأعضاء بالاتحاد الدولي للمحاسبين تقريباً 2.000.000 محاسباً في العمل المهني والخاص والتعليم والحكومة[4].

[1]- ناصر نور الدين عبد اللطيف ، اساسيات المحاسبة المالية في المنشأت الخدمية والتجارية والصناعية ، تحليل القوائم المالية والمحاسبية عن الالتزامات ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، 2006 ، ص 122
[2]- حسين قاضي ، مامون حمدان ،مرجع سابق ، ص 107
[3]-حسين قاضي ، مامون حمدان ،مرجع سابق ، ص 107
[4]- حسين قاضي ، مامون حمدان ،مرجع سابق ، ص 107

المبحث الثالث : تطبيق المعايير المحاسبية الدولية

المطلب الاول : التطور المستمر للمعايير المحاسبية

ان المعايير المحاسبية الدولية تتميز بالمرونة والقابلية للتعديل استنادا الى التغير في الظروف الاقتصادية ، فوضع المعايير وتحديثها عبارة عن عملية مستمرة ، تستجيب للمستجدات على ساحة الاعمال في البيئة الدولية وتواكب التغييرات والتطورات على الساحة الاقتصادية بإعتبار المحاسبة جزء لا يتجزأ منها فهي اذن بعيدة عن الجمود شأنها في ذلك شأن المواضيع الانسانية الاخرى

وقد يحدث التغير في المعايير المحاسبية الدولية بسبب ظهور معايير محاسبية محلية كالمعايير البريطانية والمعايير الأمريكية تعالج بعض الأمور المستجدة، كما حصل الأمر بالانخفاض في قيمة الأصول ومعالجة الشهرة باستبدال الإطفاء بالانخفاض استنادا إلى أسلوب إعادة التقييم، حيث كان السبق في طرح هذين الموضوعين المعايير المحاسبية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الأمريكي، تبعها في ذلك مجلس معايير المحاسبة الدولية بطرح هذين الموضوعين، ويمكن كذلك أن تسير الأمور بصورة عكسية، أي أن يكون السبق في طرح مواضيع محاسبية جديدة أو تعديل المعايير المحاسبية القائمة بمجلس المعايير المحاسبية الدولية، ثم يتبعها في ذلك مجالس المعايير المحاسبية الأمريكية والبريطانية، أضف إلى ما تقدم تعدد وتطور مطالب أصحاب العلاقة بتعديل بعض الإجراءات والممارسات المحاسبية، وكذلك زيادة دور المنظرين في المحاسبة جعل الجهود الحديثة في النظرية المحاسبية هي أساس تعديل كثير من المعايير المحاسبية الدولية.

أخيرا تظل مشكلة الارتقاء بمستوى الإفصاح في التقارير المالية وزيادة الموثوقية والدقة في المعلومات المالية من أهم المحركات لتغيير وتطوير المعايير المحاسبية الدولية، حيث خضعت معايير المحاسبة الدولية إلى العديد من التعديلات والحذف والإضافة، وذلك لتلبية متطلبات مستخدمي التقارير المالية وبالتالي تحقيق هدف التقارير المالية ذات الغرض العام،

واستقر الحال لهذه المعايير على 41 معيارا ،مع ملاحظة أن بعض هذه المعايير قد تم حذفها أو استبدالها بمعايير أخرى[1].

بالرغم من التغير المستمر في المعايير المحاسبية الدولية يعتبر أحد معوقات الالتزام بهذه المعايير، ولكن بالرغم من ذلك يعتبر التغيير والتعديل أمرا ذا وجهين فهو من ناحية أمر مطلوب من أجل التحسين ومواكبة المستجدات، ومن ناحية أخرى فإن التعديل أو التغيير قد يثير المشاكل ويوجد المصاعب، ولكن لابد من استمرارية عملية التطوير والتحديث في المعايير للتوصل إلى الحد الأقصى من التقارب بين الدول. ويأخذ التطور المستمر في المعايير المحاسبية أشكالا عديدة يمكن إدراجها فيما يلي : تعديل المعايير، دمج التفسيرات في المعايير، دمج بعض المعايير ببعضها البعض لوجود عامل مشترك بينهما، سحب بعض المعايير إلغاء بعض المعايير بمعايير لاحقة. [2]

ويمكن القول ان الافصاح عما يعتقد انه معلومات مالية هامة وذات تأثير كبير على القرارات الاقتصادية اضافة الى الادوات المالية هما من اهم محاور التغيير في المعايير المحاسبة الدولية ، وذلك لإزدياد اهميتهما في المستويين العالمي والمحلي واحتلالهما جزء كبير من الانشطة الاقتصادية حيث يتعلق المحور الاول بالمعلومات والتي يعتبرها كثير من المنظرين في المحاسبة من اهم موارد المنشأة ويتعلق المحور الثاني بالأدوات المالية لإزدياد التعقيدات التي تحيط بها بسبب تعددها وتنوع صورها واغراضها وامكانية اتخاذها وسيلة للتلاعب [3]

المطلب الثاني : مدى تطبيق معايير المحاسبة الدولية

يتم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية كنتيجة إما لمعاهدة دولية أو سياسية أو بشكل اختباري مع تشجيع مهني لتطبيقها، فتطبيق دول المجموعة الأوروبية للتوجيهات المحاسبية ذات العلاقة يعتبر مثالا للحالة الأولى ألا وهي المعاهدات الدولية أو السياسية، بينما تقع بقية الجهود الخاصة بالمعايير المحاسبية الدولية ضمن الحالة الثانية.

[1]- الازهر عزة ، عرض ومراجعة القوائم المالية في ظل معايير المحاسبة والمراجعة الدولية ، دراسة حالة النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد scf ، مذكرة ماجستير ، جامعة سعد دحلب ، البليدة ، 2009 ، ص 46

[2]-.خالد جمال الجعارات ، معايير التقارير المالية الدولية 2007 ، IAS/IFRS ، ط1 ، اثراء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2008 ، ص33

[3]- علي دنيبات واخرون ، دراسة تحليلية لآراء المحاسبين القانونيين والمديرين الماليين للشركات المساهمة العامة في الاردن حول تعديلات مدقق الحسابات وفقا لمعايير التدقيق الدولي رقم 700 ، المجلة الاردنية في ادارة الاعمال ، المجلد 04 ، العدد 03 ، 2008 ، ص 312

فعندما يتم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية من خلال عمليات سياسية أو قانونية أو تشريعية فإنها تكون قواعدا تشريعية نموذجية تحكم هذه العملية، فتقوم الأطراف ذات العلاقة بتحديد القواعد الأساسية، والقوانين الخاضعة بتطبيقها، فقد يكون المثال المشاهد حاليا هو الحاصل في المجموعة الأوروبية حيث يتم استخدام معايير محاسبية دولية على نطاق واسع ويدعمها سلطة قانونية.

أما بقية الجهود الخاصة بالمعايير الدولية فهي ذات طبيعة اختيارية، وتعتمد على درجة استعداد المستخدمين للمعايير المحاسبية، فتحدث أبسط حالة عندما يكون المعيار الدولي تكرارا المعيار محلي، وفي هذه الحالة لا تعارض ويكون قبول وتطبيق المعايير المحلية كقبول وتطبيق المعايير الدولية.

وعندما يختلف المعيار المحلي عن المعيار الدولي، فالأولوية في التطبيق الحالي هي المعايير المحلية، فبالنسبة للمعايير الدولية الصادرة عن منظمات القطاع الخاص فإنه يوجد تسلسل هرمي للأولوية للمعايير المحلية ثم المعايير الدولية؛ فعندما تواجه المنشأت متعددة الجنسية ضغوط المنافسة السوقية، أو السوق المالية باتجاه استخدام المعايير الدولية، فإنها تقوم باستخدام المعايير الدولية وفي نفس الوقت تقبل وتستخدم المعايير المحلية وتفي بمتطلباتها، وهذا القبول المزدوج ينتج عنه في معظم الحالات تقارير مالية مزدوجة، مرة طبقا للمعايير المحاسبية المحلية، ومرة أخرى طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، وهذا التوجه المزدوج في التقارير المالية من قبل المنشأت متعددة الجنسية سوف ينتج عنه زيادة في القوة الدافعة لاستمرار عملية إصدار المعايير المحاسبية الدولية.

وبالنسبة لمدى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية من قبل المنشآت الصغيرة والكبيرة المحلية والمتعددة الجنسية، الخدمية أو الصناعية على السواء، فإن هناك عزما ضمنيا لكن من المصدرين والمعايير المحاسبية الدولية، والموصين بها بأنه ينبغي تطبيق هذه المعايير تطبيقا شاملا ما أمكن، أي أن التفرقة في نوع النشاط خارج عن الموضوع، فلجنة معايير المحاسبة الدولية قد صرحت عن ذلك بوضوح الإفصاح في القوائم المالية للبنوك، كإشارة واضحة بأنها معنية بهذه المعايير أكثر من غيرها من منشأت صناعية وتجارية المتعاملة ،فعلى سبيل المثال الشركات المغلقة في الولايات المتحدة الأمريكية مستثناة من عدد من متطلبات مجمع معايير المحاسبة المالية IFRSأما الشركات المتعددة الجنسيات أو المنشأت الكبيرة المحلية أسواق رأس

المال الدولية تعد من الاهتمامات الأساسية لمجمع معايير المحاسبة المالية باعتبارها الأهداف الأولية لعملية تداول المعايير المحاسبية، ولهذا فقد تم إصدار عدد من المعايير المحاسبية الدولية بالدرجة الأولى لهذا النوع من المنشآت، ولهذا فقبول المعايير المحاسبية الدولية - والذي في طريقه ويتوقع أن يستمر في المستقبل القريب يرتكز بشكل كبير على المنشآت النشطة المتعددة الجنسية[1].

وفي الحقيقة أن حجم المنشأة ودرجة عالميتها يعتبران عاملين من عوامل التفرقة، فالشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم لا يتوقع منها الحاجة أو حتى القبول لمثل هذه المعايير المحاسبية الدولية المعقدة، بل تقوم بخدمتها بشكل كاف المعايير المحلية والتي عادة ما تفرق بين الشركات المفتوحة والمغلقة

ولعل المعايير المحاسبية الدولية أخذت تغزو حتى البلدان التي لديها معايير محاسبية خاصة بها في عقر دارها، بل وتكون لها النصرة والغلبة من أجل الوصول إلى عالم يطبق معايير محاسبية متماثلة في الأمور والأنشطة المحاسبية كافة، وبالتالي توحيد قاعدة المقارنة بين المعلومات من قبل المستخدمين. وهناك أمر أساسي حدث في عام 2002 عندما أخذ الاتحاد الأوربي بتشريع يتطلب من الشركات المدرجة في البورصة أن تستخدم المعايير الدولية للتقارير المالية في قوائمها المالية المبرمجة، وقد بدأ سريان هذا التشريع في 2005، حيث طبق في أكثر من 7000 شركة في 28 دولة تتضمن دولا مثل: فرنسا، ألمانيا، المملكة المتحدة، والأخذ بمعايير IFRS في أوربا معناه أن هذه الدول تضع المعايير الدولية للمحاسبة ومتطلباتها كأساس لإعداد وتقديم مجموعة القوائم المالية المدرجة بالبورصة في أوروبا.

المطلب الثالث : الانتقادات والعوائق التي تواجه تطبيق معايير المحاسبة الدولية

بالرغم من وجود العوامل السابقة الذكر والتي تدعم تطور وانتشار المعايير المحاسبية الدولية، إلا أن مشاكل التماثل الدولي ومعايرة الممارسات المحاسبية هي عملية معقدة جدا، ومن الطبيعي أن المطلع والمدرك للعلاقة الوطيدة بين المحاسبة والعوامل البيتية المحيطة به يدرك صعوبة أو الصعاب التي ستواجه أي محاولة لوضع توافق دولي للمحاسبة.

[1]- د. طارق عبد العال حماد ، دليل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والمعايير العربية المتوافقة معها ، ج1، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2008 ، ص 11

وبالحديث عن التوافق المحاسبي الدولي كمرحلة سابقة لوضع معايير محاسبية دولية، نجد أن التوافق المحاسبي الدولي واجه العديد من الانتقادات تتمثل أهمها فيما يلي :[1]

- القومية.
- مجموعات المستخدمين
- النظم القانونية
- اختلاف نقاط البدئ.
- الخلافات بين المنظمات.
- الهيئات المحاسبية المهنية.
- القصور في تعريف أهداف القوائم المالية.
- القوانين المحلية المتعارضة

وهو مايدعم العديد من المعوقات التي تقف في سبيل تبني معايير المحاسبة الدولية والتي يمكن تلخيصها كما يلي :

- عدم إمكانية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بالكامل على مستوى دول العالم لاختلاف البيئة والثقافة التي ثم أخذها بعين الاعتبار عند وضع المعايير المحاسبية الدولية، حيث أن المعايير المحاسبية الدولية في الغالب موجهة إلى تنظيم مهنة المحاسبة في الدول المتقدمة بصفة عامة وفي أمريكا وبريطانيا بصفة خاصة. لأن لهما دورا كبيرا في تطور المحاسبة ووضع معاييره ومبادئه، ولا يمكن إنكار دور هاتين الدولتين في صياغة علم المحاسبة الحديث.
- الإبقاء على كثير من البدائل المحاسبية، حيث تنص كثير من المعايير على وجود بديل مرجعي وبديل أو بدائل أخرى ولا يوجد حدود أو فيود لتطبيق بديل معين، مما يجعل البدائل بنفس المستوى عند التطبيق. وليس ثمة مشكلة أو كان الأمر يتعلق بالعرض ولا يؤثر على النتائج المحاسبية، بل تكون مشكلة في البدائل التي ترتبط بمعالجة البيانات المحاسبية، والتي تؤدي إلى نتائج مختلفة.

[1]- د. نبيه عبد الرحمن الجبرو ،محمد علاء الدين عبد المنعم ، المحاسبة الدولية ، الاطار الفكري والواقع العملي ، الجمعية السعودية للمحاسبة ، الرياض ، 1998 ، ص 42

- يتطلب تطبيق بعض المعايير المحاسبية الدولية تعديلا للقوانين في الدول المطبقة أو الأنظمة والتشريعات والتعليمات والبلاغات التي تصدر بموجبها، ولذلك محاذير منها: الجانب السيادي المتعلق بوضع وتعديل القوانين، والمراحل التشريعية التي يتطلبها وضع أو تعديل القوانين، أضف إلى ذلك إلى أنه يمكن في بعض الأحيان عدم إمكانية استيعاب القوانين للتعديلات التي تتم على المعايير المحاسبية الدولية الاختلاف الإجراءات السائدة.
- إن المعايير المحاسبية الدولية دائمة التغير، وذلك بسبب التغيرات التي تصدر عن لجنة التفسيرات والتغذية العكسية التي تظهر بعد تطبيق المعايير، حيث أن المعايير المعدلة غالبا ما تتضمن التفسيرات المتعلقة بها، إضافة إلى جهود المنظرين في المحاسبة، وأمر آخر يتعلق بالظروف والمستجدات والصعوبات التي تتولد وتظهر عند تطبيق المعابير، إضافة إلى التطور المستمر في البيئة الاقتصادية، وأخيرا فإن المعايير من صنع البشر ويعتريها ما يعتري البشر من قصور النظرة العلمية الثاقبة أحيانا، وإمكانية الإحاطة بكل ما يتعلق بمستقبل المعايير، وإذا تم النظر إلى المعايير المحاسبية الدولية نجد إن 16 معيارا منها قد تم تعديلها مؤخرا، وكان تاريخ سريان أخر تعديل لها 2007.01.01.[1]
- اختلاف مستوى التعليم بين الدول المطبقة للمعايير، ففي حين لا يكون الأمر صعبة للمطبقين في الدول المتقدمة لفهم المعايير المحاسبية الدولية، نجد أن الأمر ليس من السهولة بمكان المطبقين في الدول النامية أضف إلى ذلك اعتبار اللغة، حيث تبذل جهود كبيرة لترجمة المعايير المحاسبية إلى عديد من اللغات كون وضعها يتم باللغة الانجليزية.

الضغوطات السياسية التي تمارس على مجلس معايير المحاسبة الدولية (ASB) في وضع المعايير المحاسبية الدولية وتعديلها، فلا يمكن أن تبقى مهنة المحاسبة بمعزل عن خضم التطورات والضغوطات السياسية، وهذا ليس بجديد، بل كما سبق وأن تمت الإشارة إليه فإن المعايير المحاسبية الأمريكية كانت مطبقة في الدول التي تتبع المعسكر الأمريكي، ولا تزال بعض هذه الدول متمسكة بها حتى الآن، وكذلك الأمر بالنسبة إلى المعايير المحاسبة البريطانية، حيث أنها لا تزال مطبقة في دول الكومونولث التي تتبع التاج البريطاني، ولعل التدخل السياسي أحيانا له ما يبرره مثل قانون أوكسلي سارباتس الأمريكي الذي صدر عقب

[1]-.نعيم دهمش تسيير المعايير المحاسبية الدولية الخبرة الأمريكية والواقع الأردني، مجلة المدقق العدد 46 آذار 2001، ص 8-10

انهيار شركة Enron وكل ذلك يرمي في التوجه نحو تسييس معايير المحاسبية الدولية باعتبار أن التوجهات السياسية أصبحت تتحكم في غيرها من الأنشطة والتوجهات.

- تعدد التعاريف لذات المفهوم في المعايير المحاسبية الدولية مثل تعريف القيمة العادلة، حيث ورد لها أكثر من تعريف في أكثر من معيار وهي IAS26-IAS32-IAS39-IAS36 وتعدد التعاريف يضع بعض المسؤولين عن وضع المعايير المحاسبية الدولية أمام حقيقة عدم ظهور المعايير المحاسبية الدولية بالزي المتوقع أمام المستخدمين[1]

- يرى البعض أن المعايير المحاسبية الدولية قد تشكل أحيانا عبنا تقيلا حيث يفترض بالوحدات الاقتصادية أن تستجيب لكافة الضغوطات المحلية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ومن الصعوبة بمكان الالتزام بمعايير ومتطلبات دولية إضافية أكثر تعقيدا، وتتطلب تكلفة لتنفيذها، وذلك يبرز إلى أرض الوجود الاختلاف والتعارض بين المتطلبات الدولية والمتطلبات المحلية وعدم إمكانية تحديد الأولويات أمام الكم الهائل من المعلومات والمتطلبات التي تتعلق بتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية[2].

[1]- نعيم دهمش، مرجع سابق الذكر ، ص 8-10

[2] - Fredrick D.5 chol, carol Ann frost,garyk Meek, International accounting, forth edition .prentice hall,2002, p293

الخلاصة :

يتم تطوير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية من خلال عملية دولية مناسبة تشمل المحاسبين والمحللين الماليين والمستخدمين الآخرين للبيانات المالية ومجتمع الأعمال وسوق البورصة والهيئات التنظيمية والقانونية والأكاديميين والأفراد والمنظمات المهتمة من جميع أنحاء العالم. وتحقيقا لهذا الهدف يتعاون المجلس مع واضعي معايير المحاسبة الوطنيين لتحقيق التوافق بين معايير المحاسبة حول العالم. يطور مجلس معايير المحاسبة الدولية إطار المفاهيم الخاص بإعداد التقارير المالية، وقد تم إصدار النسخة الأولى من إطار المفاهيم في سبتمبر 2010 ، حيث حل محل إطار إعداد وعرض البيانات المالية الذي وضعته الهيئة السابقة للمجلس، ويساعد إطار المفاهيم مجلس معايير المحاسبة الدولية على تطوير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المستقبلية ومراجعة المعايير الدولية لإعداد التقارير القائمة، وزيادة التوافق بين الأنظمة والمعايير والإجراءات المحاسبية المتعلقة بإعداد البيانات المالية بتوفير أساس لتخفيض عدد أساليب المعالجات المحاسبية البديلة التي تسمح بها المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

الفصل الثاني : مفاهيم أساسية حول النظام المصرفي

تمهيد :

النظام المصرفي يشير إلى تلك المصارف أو البنوك التي تتعامل بالائتمان، ويؤدي النظام المصرفي مهمته في الاقتصاد حيث يوفر الائتمان للمؤسسات والأفراد الذين يحتاجونه. وبتطور النظام المصرفي صار يؤدي عددا من الوظائف عن طريق مؤسسات خاصة تتولاه، وهي نوع من البنوك أو المصارف الخاصة بأنظمة مصرفية متخصصة، مثل التوظيف لرأس المال، وتنشيط الإنتاج، وتشجيع الإدخار، وتوفير غطاء للعملة أو النقد، وإدارة وتسويق عمليات التحويل الخارجي، وغيرها، وهي من خصائص عمل المصرف المركزي و يشمل النظام المصرفي كامل النشاطات التي تمارس بها العمليات البنكية، و خاصة تلك المتعلقة بتمويل المؤسسات فهو يعتبر المرآة العاكسة للنظام الاقتصادي بحيث يمثل مجموع المصاريف العامة في البلاد و يعمل على تمويل التنمية الاقتصادية و تسهيل العمليات المصرفية.

أظهرت التغيرات التي أدخلت على النظام المالي الجزائري خلال السبعينات و بداية الثمانينات محدوديتها، و عليه أصبح إصلاح هذا النظام حتميا سواء من حيث منهج تسييره أو من حيث المهام المنوطة به.

المبحث الاول : تعريف النظام المصرفي

المطلب الاول : نشأة النظام المصرفي

اولا :القانون المصرفي(البنكي) في العهد العثماني :

في تلك الفترة كانت المعاملات الربوية غير مشروعة في الدولة العثمانية التي كانت تطبق قوانين الشريعة. إلا أن الشريعة الإسلامية تجيز المعاملات الربوية التي تتم في بلاد غير المسلمين. ولأن مركز البنك كان في الخارج لم تكن أنشطته ترى على أنها مخالفة لمبادئ الشريعة

عندما يقوم البنك بتقديم قرض ما، يقوم المدين بشراء أي شيء من الدائن (البنك) بسعر أعلى من قيمته الحقيقية. وكانت البنوك العثمانية تعمل بتلك الطريقة. مثلاً إذا كان هناك من يريد اقتراض 100 قطعة ذهبية من البنك، يقوم موظف الخزينة في البنك (باعتباره وكيلاً عن صاحب البنك) ببيع قلم أو كتاب أو ساعته أو أي شيء إلى ذلك الشخص مقابل 9 قطع ذهبية. ويكون الدفع بالآجل. ثم يقرضه المائة قطعة ذهبية التي يريدها وبذلك يكون هذا الشخص مديناً للبنك بـ 109 قطعة ذهبية.

كان هذا النوع من البيع ويُطلق عليه"بيع المعاملة" يشكل حلاً ومخرجاً في الأوقات التي كان فيها شُح في الأموال ولم يكن بها قروض بدون فوائد. وكانت الدولة هي من تضع الحد الأقصى لنسبة الزيادة (الفائدة) طبقاً لشروط السوق. وقد كان الحد الأقصى لها في عهد السلطان سليمان القانوني 10%، بينما كان 15% في عهد السلطان عبد المجيد. قد يرى البعض "بيع المعاملة" أنه مجرد حيلة أو تحايل للحصول على الفائدة ولكنه في الأصل ليس كذلك. بل هو حل ومخرج بينه القانون. فالاقتراض والبيع عقدان مختلفان. كما أنه يحق لكل شخص بيع ما يملكه بالسعر الذي يريده. [1]

ثانيا : القانون المصرفي(البنكي)الجزائري قبيل الإستقلال

و تعود بوادر إنشاء أول مؤسسة بنكية مصرفية في الجزائر، أثناء تواجد الإستعمار الفرنسي، إلى سنة 1836، حيث قام أحد رجال الأعمال بإقتراح إنشاء بنك الجزائر، غير أن

[1]- بخراز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 71

مشروعه اصطدم بعدة عراقيل و مع ذلك أصر و استمر في الإلحاح على فكرته إلى أن لبت له الحكومة الفرنسية ذلك سنة 1841 حيث قام بإنشاء المصرف الوطني للخصم Comptoir National d'Escompte، و اقتصر نشاطه آنذاك على الإئتمان فلم ينجح مشروعه نظرا لنقص الإيداعات.

في سنة 1843 تم إنشاء أول مؤسسة بنكية بأتم معنى الكلمة و كانت عبارة عن فرع تابع لبنك فرنسا، و الذي بدأ في إصدار النقود سنة 1848 و لكن سرعان ما توقف هذا الفرع عن نشاطه و تم الغاؤه في نفس السنة بسبب ثورة فبراير 1848

في 04 أوت 1851، تمت المصادقة على قانون أوت 1851 المتضمن انشاء بنك الجزائر برأس مال قدره ثلاثة ملايين فرنك فرنسي مقسمة إلى 6 آلاف سهم، و قد أعطته السلطات الإستعمارية اهتماما كبيرا و منحته قرض بنصف قيمة رأسماله المدفوع أي بمليون و نصف مليون فرنك فرنسي و كان عبارة عن مؤسسة خاصة.

تم كذلك إنشاء سلطة مراقبة الإصدار النقدي و تعيين مدير لها وفي سنة 1946 تم تأميم بنك الجزائر ليعرف منذ ذلك التاريخ باسم بنك الجزائر و تونس و تمثلت وظائفه الأساسية في: تحديد معدلات الفائدة و الخصم

تحديد سقف إعادة الخصم

مراقبة عمليات البنوك

و في 16 جانفي 1947 تم انشاء المجلس الجزائري للقرض Conseil Algérien du Crédit (CAC)لتصبح هاتين الهيئتين هما اللبنتين الأساسيتين للنظام المصرفي الجزائري آنذاك بالإضافة إلى البنوك. غير أنها لم تكن مستقلة عن الجهاز المصرفي بل تعمل وفق تعليماته و تعليمات البنوك المتواجدة في فرنسا[1]

و من أبرز القروض الفاعلة في ذلك الوقت:

البنوك التجارية: و كانت أغلبيتها عبارة عن فروع من البنوك الرئيسية بفرنسا و هي: القرض العقاري للجزائري و التونسي Le Crédit Foncier d'Algérie et de Tunisie (CFAT) ،

[1]- بخراز يعدل فريدة، مرجع سبق ذكره، ص 72

القرض الصناعي و التجاري (CIC) Le Crédit Industriel et Commercial ، البنك الوطني للتجارة و الصناعة (BNCIA) Banque Nationale du Commerce et de l'Industrie ، القرض الليوني (CL) Crédit Lyonnais ، الصندوق الجزائري للقرض و البنك Caisse Algérienne de Crédit et Banque (CACB)، الشركة العامة الجزائرية(SG) Société Générale ، شركة مرسيليا للقرض (SMC) Société Marseillaise de Crédit، بنك بريكليز المحدود Banque Barclays Limitée (BBL)، قرض الشمال.(CN) Crédit du Nord

بنوك الأعمال: البنك الصناعي لإفريقيا الشمالية Banque Industrielle de l'Afrique du Nord (BIAN)و بنك وورمز (BW) Banque Wormsليتم دمجهما فيما بعد ليصبح البنك الصناعي الجزائري و بنك البحر الأبيض المتوسط

المؤسسات التعاضدية : Les coopératives ou les mutuelles صناديق و مؤسسات متخصصة في تمويل القطاع الفلاحي و التجارة الصغيرة

مؤسسات عامة و شبه عامة: تخضع للخزينة العامة و تتكون من:

مؤسسات فرعية تابعة مباشرة للخزينة بفرنسا: القرض الوطني، القرض العقاري، صندوق الودائع و الأمانات، البنك الفرنسي للتجارة الخارجية و الصندوق الوطني للمناقصات العامة.

مؤسسات محلية و هي تابعة للخزينة العامة بالجزائر، متكونة من: مؤسسة صندوق التجهيزات و التنمية بالجزائر Caisse d'Equipement pour le Développement de l'Algérie (CEDA)، و الذي أصبح فيما بعد صندوق التنمية الجزائري Caisse Algérienne de Développement (CAD)، ثم تحول إلى البنك الجزائري للتنمية Banque Algérienne de Développement (BAD)سنة 1939 مهمته تعبئة الأموال العامة للقروض الخاصة ببرامج التنمية. [1]

الشبكة التقليدية: كالقرض الفلاحي (CA Crédit Agricole) ، الشركات الفلاحية للإحتياط (SAP Société Agricole de Prévoyance) على شكل تعاونيات، تتمثل وظيفتها في منح القروض القصيرة و المتوسطة الأجل و كذا بعض الخدمات المتعلقة بالمجال الفلاحي

[1]- بخراز يعدل فريدة، مرجع سابق الذكر، ص 73

ككراء المعدات، لوازم البذور. القرض البلدي(Crédit Municipal (CM): هدفه تقديم القروض الإستهلاكية و القروض الخاصة بالقطاع الحرفي و الخدمات البسيطة.

ثالثا : القوانين المنظمة للبنوك بعد الإستقلال

لقد ورثت الجزائر بعد الاستقلال مؤسسات مالية و مصرفية تابعة للإستعمار الفرنسي، به عددا من البنوك يتجاوز ال 20 بنكا. وقد كان حرص المسؤولين خلال هذه الفترة مركزا على تأسيس نظام مصرفي تُسيطر عليه الدولة ويتولى مهمة تمويل التنمية الوطنية. في هذه الفترة، عملت السلطات الجزائرية على بذل مجهودات جبارة لبعث التنمية في جميع المجالات و منها النشاط المالى و المصرفي، فأنشأت بعض المؤسسات الضرورية و التي لا غنى عنها بالنسبة لإقتصاد أي دولة ،و حاولت التكيف مع البعض الآخر كما أممت البعض منها و أنشأت في آخر المطاف نظاما مصرفيا جزائريا ينسجم ومتطلبات التنمية المنشودة.

1- النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة 66/62:

يُمكن حصر المؤسسات المصرفية خلال هذه الحقبة فيما يلي:

البنك المركزي الجزائريB C A La Banque Centrale d'Algérie : أنشئ بمقتضى القانون 62 / 144 المؤرخ في 13 / 12 / 1962 وقد كُلف بمهام أساسية منها على وجه الخصوص:

-إصدار النقود وتدميغها

-تجديد معدل الخصم وإعادة الخصم وكيفيات استعمالها[1].

ورغم أن هذا البنك يُعتبر بنك البنوك بالنظر إلى صلاحيته، غير أن الواقع العملي أثبت أنه لم تكن لديه أية سلطة فعلية لتجسيد ما أحيط به من مهام لأن البنوك الأخرى كانت موضوعة تحت وصاية وزير المالية وليس تحت سلطة البنك المركزي، كما أن الخزينة العمومية لم تخضع يوما واحدا لسلطة البنك، بل بالعكس من ذلك، أثبت الواقع أن الخزينة كانت هي العنصر الرئيسي في رسم سياسة الإقرار وتنفيذها، وأنها ساهمت بشكل كبير فيما عرف

[1]- بن فرح وزينة ، المخطط المحاسبي البنكي بين المراجعة النظرية وتحديات التطبيق ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ،جامعة سطيف ، 2014، ص 219

بالتوسع النقدي ومن ثمة ظهر أن الأهداف التي خولها القانون للبنك المركزي قد تم تحويلها لغيره من المؤسسات

البنك الجزائري للتنمية La Banque Algérienne de Développement B A D:

أُسس بموجب القانون 63/ 165 المؤرخ في 07-05-1963 وقد ورد عند تأسيسه خمس مؤسسات للإئتمان، أربع منها للإئتمان متوسط الأجل والخامس للإئتمان الطويل الأجل، وهذه المؤسسات هي:

-القرض العقاري./- القرض الوطني./- صندوق الودائع والارتهان./- صندوق صفقات الدولة./- صندوق تجهيز وتنمية الجزائر.

لقد كلف هذا البنك نظريا بمنح قروض طويلة أو متوسطة الأجل من أجل تمويل الاستثمار، ومن هذه الزاوية القانونية المجردة يمكن وصفه بأنه بنك متخصص حقيقي، لكن الواقع أثبت خلاف ذلك لأن موارده المالية كانت تأتي من الخزينة العمومية وبالتالي فهذا البنك لم يتمكن من تعبئة الادخار[1].

الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط La Caisse Nationale d'Epargne et de Prévoyance C N E P :

تأسس بمقتضى القانون 64 / 227 المؤرخ في 10-08-1964 وقد كُلف بجمع الإدخارات الصغيرة للعائلات والأفراد، وقد تخصص في تمويل البناء والجماعات المحلية، وبعض العمليات ذات المنفعة العمومية، وكان بإمكانه كذلك شراء سندات التجهيز التي تصدرها الخزينة العمومية، وابتداء من 1971 قرر وزير المالية تخصيص هذا البنك كبنك للسكن، وفي إطار هذه السياسة صارت توجهات هذا الصندوق من حيث الإقراض تمحور في منح قروض لبناء السكن أو شراء مسكن جديد أو تمويل المقترضين لإنشاء تعاونيات عقارية[2].

البنك الوطني الجزائري la Banque Nationale d'Algérie B N A :

[1]- حمزة العرابي ، المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق ، اطروحة دكتوراه ، جامعة محمد بوقرة ، بومرداس ، 2013 ، ص 67

[2]- حمزة العرابي ، المرجع نفسه، ص 68

يُعتبر أول بنك تجاري بالجزائر، أُسس بتاريخ 1966-06-13 وقد تكفل بمنح قروض للقطاع الفلاحي وتجمعات الاستيراد وكذا المؤسسات العمومية والخاصة.

2- النظام المصرفي الجزائري بين الفترة 1970 إلى 1986:

ابتداء من الإصلاح المالي لسنة 1971 أصبح القطاع المالي الجزائري يتميز بـ:

. التمركز،

. هيمنة دور الخزينة،

. التخصص الوهمي للبنوك التجارية.

ضمن هذا الإطار تم إرساء القواعد الأساسية لتمويل قطاع الإنتاج ، حيث أصبحت الخزينة تلعب دورا أساسيا في هذا المجال، و أصبح هناك اعتماد كلي على الخزينة في مجال التمويل، التي تتكفل بتحديد مصادر تمويل مختلف الاستثمارات المخططة.

و من الناحية العملية نجد نتائج هذا الإصلاح متعددة، حيث أدت إلى الانتقال التدريجي للمنظومة المالية إلى وصاية و زارة المالية، و انكمش معها دور البنك المركزي بصفته بنك البنوك و وضع السياسة النقدية بما ينسجم و متطلبات الإقتصاد، و انحصر دوره في عمليات السوق النقدية، بل الأمر أكثر من هذا حيث أصبح عرض النقد يقرر في الخطط المركزية بما يخدم خزينة الدولة باعتبارها الوسيط الأساسي للدولة.

في عامي 1978 و 1979 تقرر مراجعة المخططات الإنمائية للفترة السابقة ، مما انبثق عن ذلك فكرة إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الوطنية بهدف إعطائها نوعا من الاختصاص في نشاطها. [1]

الشكل رقم (2-1) : النظام البنكي الجزائري قبل اصلاحات 1986

[1]- حمزة العرابي ،2013، مرجع سبق ذكره ، ص 70

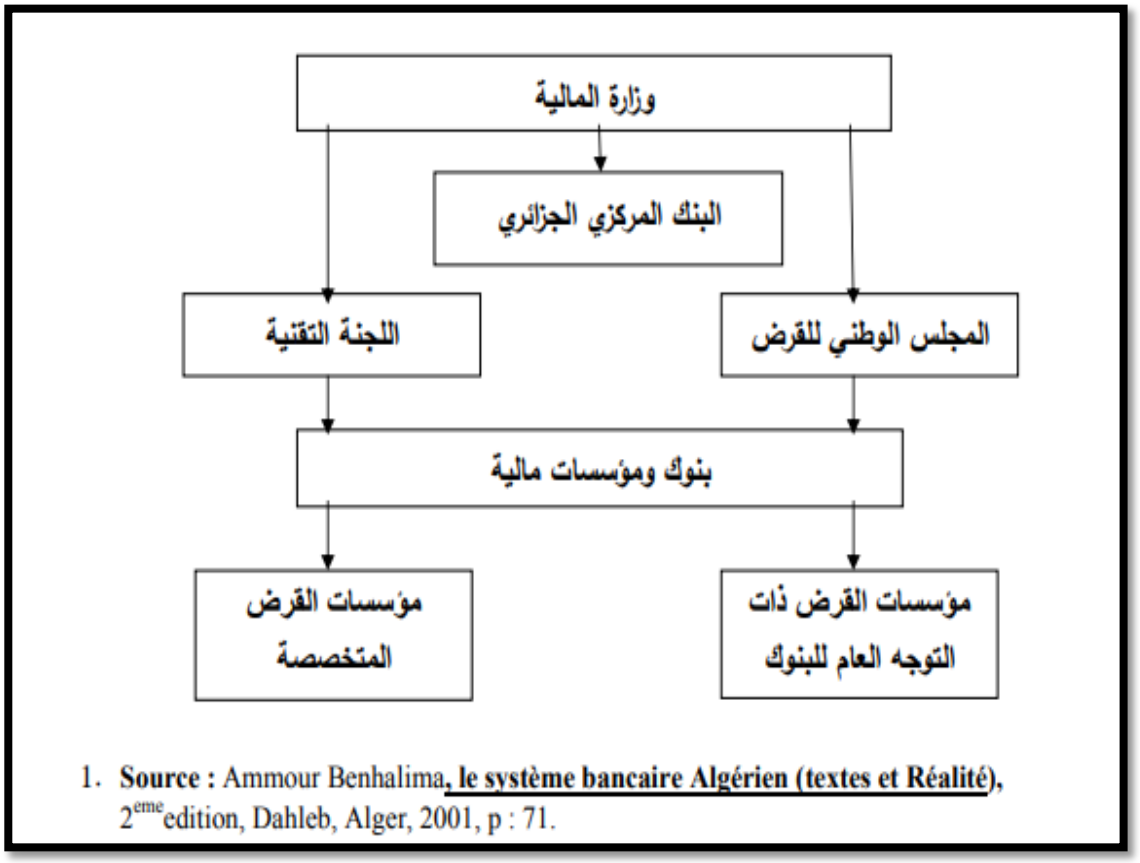

1. **Source :** Ammour Benhalima, **le système bancaire Algérien (textes et Réalité),** 2eme edition, Dahleb, Alger, 2001, p : 71.

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على : Ammour Benhalima, le système bancaire Algérien (textes et Réalité), 2 emeedition, Dahleb, Alger, 2001, p : 71

إنشاء البنوك في بداية الثمانينات:

مع بداية الثمانينات شعرت السلطة الجزائرية بضرورة إعادة هيكلة القطاع الفلاحي نتيجة لضعف مستوى الإنتاج، نتيجة لذلك قامت الدولة بإنشاء:

بنك الفلاحة و التنمية الريفية: الذي أنشئ بتاريخ 13 مارس 1982أوكلت له إلى جانب قيامه بالعمليات المصرفية التقليدية القيام بتمويل القطاع الفلاحي بنوعيه العام والخاص، وذلك بتقديم قروض من أجل ترقية النشاطات الفلاحية والحرفية، وتمويل أنشطة الصناعات

الغذائية والأنشطة المختلفة في الريف [1] خصيصا لتمويل الأنشطة الفلاحية و التقليدية عامة و يمكن بيانها فيما يلي:

. تمويل هياكل و أنشطة الإنتاج الفلاحي و كل ما تعلق بهذا القطاع،

. تمويل هياكل و أنشطة الصناعات الفلاحية،

. تمويل هياكل و أنشطة الصناعات التقليدية و الحرفية.

و في نفس الإطار، ارتأت السلطات تزويد الجماعات المحلية و المؤسسات العمومية التابعة لها بهيئات دعم متخصصة و بالتالي تم انشاء:

.2.2بنك التنمية المحلية: أنشئ بتاريخ 30 أفريل 1985 تم إنشاء بنك محلى سمي بنك التنمية المحلية، يهتم بشكل خاص بتمويل الأنشطة المحلية منها:

. عمليات الاستثمار الانتاجي المخططة من طرف الجماعات المحلية[2]

. عمليات الرهن

كما يقوم بجميع العمليات المصرفية التقليدية خاصة الإيداع.

بناء على العرض السابق ، يتضح ضمنيا أن الآليات التقليدية للسياسة النقدية خلال الفترة (62-85) كانت تستعمل في مجالات ضيقة جدا إن لم نقل كانت معطلة،و ذلك تبعا لمتطلبات تلك المرحلة وبما ينسجم و التوجه الإقتصادى المنتهج.فتكلفة القرض كانت تحدد إداريا،حيث تحدد وزارة المالية كل من سعر الفائدة و العمولات المستحقة للبنوك و المرتبطة بالقروض، كما أن سعر إعادة الخصم عرف استقرارا كبيرا أو بالأحرى ثباتا طيلة الفترة الواقعة بين سنة1972 و سنة 1986 و هو مايقدر بـ 2.75% ، و لم يرتفع هذا المعدل إلا في شهر أكتوبر من سنة 1986 أين إنتقل إلى 5% ثم إلى 7 %عام 1989 ، الأمر الذى لم يشجع معه النشاط المصرف خاصة في مجال حشد المدخرات الخاصة.

[1]- نوال جمعون ، دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية –حالة الجزائر-، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2004-2005 ص، 90.

[2]- حمزة العرابي ، 2013،مرجع سبق ذكره ، ص 78

كما تم تسجيل نوع من تداخل الصلاحيات فيما يتعلق بالرقابة على نشاط البنوك التجارية المعروفة بأنها من اختصاص البنك المركزى، إلا أنه نجد في الواقع هذه الوظيفة تقاسمها البنك المركزي مع البنك الجزائري للتنمية التي أنيط لها مهمة مراقبة مدى تطابق التمويل المتوسط الأجل للإستثمارات المخططة، باعتباره مطالب بإعادة خصمه للبنوك التجارية.

نتيجة لكل ذلك، بالإضافة إلى بروز بعض المؤشرات التي توحي بحدوث اختلال على مستوى الجهاز المالي ككل، مما دفع بالسلطات العمومية للدولة إدخال بعض التعديلات في المجال المالى و المصرفي ،منها:

. إيقاف القرض المتوسط الأجل كآلية لتمويل بعض القطاعات كالسياحة بناء على تعليمة من وزارة المالية،

. إدخال مفهوم الإستثمار العام اللامركزي ، بناء على تعليمة صادرة من المجلس الوطنى للتخطيط،

. إلغاء تعيين المحل الوحيد للمؤسسات من طرف المجلس الوطني للتخطيط و العمل بقاعدة تجسد لامركزية كل مشروع استثماري عام يمول ذاتيا[1].

بالرغم من كل ذلك كانت هذه الإصلاحات قاصرة، و نجاعتها محدودة للغاية،الأمر الذى بات معه إجراء إصلاحا عميقا مطلبا أساسيا للمنظومة البنكية الجزائرية، و قد بدأ في تجسيد ذلك مند سنة 1986 بصدور قانون البنوك و القرض و كذا القانون المتعلق بتوجيه المؤسسات العمومية، ليأتي بعد ذلك القانون المتعلق بالنقد و القرض سنة 1990

القوانين البنكية في فترة الثمانينات 88/86

1. المخطط الوطني للقرض لسنة 1986:

بموجب القانون 86-12 استعاد البنك المركزي دوره كبنك للبنوك و أصبح يتكفل بالمهام التقليدية للبنوك المركزية. و تم انشاء هيئات رقابة على النظام البنكي و هيئات استشارية أخرى و تم كذلك التقليل من دور الخزينة في نظام التمويل. و من أهم بنود هذا الإصلاح

تقليل دور الخزينة العمومية في نظام التمويل؛

[1]- محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005 ،ص 113

استعادة البنوك دورها من خلال تعبئة الإدخار و توزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض؛

استرجاع البنك المركزي لدوره كبنك للبنوك يقوم بمهام البنوك التقليدية.

و ما يمكن أن يلاحظ سلبيا في هذا الإصلاح هو ضعف معدلات الفائدة التي لم تشجع عملية الإدخار حيث كان معدل الفائدة يقدر ب 2.75% من سنة 1972 إلى غاية 1986 و ارتفع نسبيا سنة 1986 إلى 5%.[1]

2. النظام المصرفي لسنة 1988:

شرعت الجزائر منذ 1988 في تطبيق برنامج إصلاحي واسع و في هذا الإطار جاء القانون 88-06 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المعدل و المتمم للقانون 86-12. نص هذا القانون على أن مؤسسات القرض هي مؤسسات عمومية إقتصادية مستقلة، و بالتالي أصبحت البنوك العمومية بدورها مؤسسات مستقلة، و بالتالي وضع حد لتدخل الخزينة العمومية في تمويل النشاط الاقتصادي، كما لم تصبح المؤسسات العمومية ملزمة بتركيز حساباتها في بنوك محددة.

3. مميزات الفترة ما بين 1986-1989 : تميزت هذه الفترة عموما ب:

ضعف الجهاز البنكي من خلال عدم إمكانية تعبئة الإدخار و الموارد اللازمة لتمويل الاقتصاد الوطني و قد بلغ مستوى حجم النقود خارج الجهاز المصرفي سنة 1990 49.7% و أدى هذا إلى الإعتماد على البنك المركزي في تمويل القروض؛

نقص السيولة لدى البنوك للقيام بعمليات التمويل؛

الإنخفاظ المتواصل لقيمة الدينار الجزائري؛

الغاء التوطين الإجباري الوحيد، كما تخلت الخزينة العمومية عن تمويل استثمارات المؤسسات العمومية الاقتصادية و أوكل ذلك إلى النظام المصرفي.[2]

المطلب الثاني : اهمية النظام المصرفي

[1]- محمود حميدات، المرجع السابق الذكر ، ص 113-114

[2]- محمود حميدات ، المرجع السابق الذكر ، ص 114-115

يعد الجهاز المصرفي المحرك الرئيس للتنمية الاقتصادية في البلد؛ فلا يمكن لأي نظام اقتصادي أن ينمو ويتطور دون وجود جهاز مصرفي ، حيث تسهم البنوك بطريقة مباشرة وغير مباشرة في تسريع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال تقديمها الخدمات التالية :

تجميع المدخرات المبعثرة عن طريق قبولها لأشكال الودائع كافة

تمويل الاستثمارات: تستخدم البنوك المدخرات المتجمعة لديها في عمليات التمويل بما يعود بالنفع على المجتمع؛ فتقوم البنوك التجارية بتمويل الاستثمارات على شكل قروض صيرة الأجل لتمويل رأس المال العامل، وتقوم البنوك المتخصصة بمنح قروض طويلة الأجل لتمويل الاستثمارات الثابتة كالمعدات

-تشجيع التجارة الخارجية بتقديم التمويل غير المباشر بفتح الاعتمادات المستندية اللازمة لعمليات التصدير و الاستيراد

-المساعدة على تنفيذ المؤسسات الكبيرة بإصدار الكفالات بالنيابة عن المقاولين من أجل تسهيل قيامهم بعملهم دون تجميد رأس مال لازم لضمان قيامهم بالتنفيذ

-المشاركة في تقديم التمويل اللازم للمشاريع الضخمة عن طريق المشاركة في منح القروض المجمعة

-تسهيل إجراءات الحوالات وتسليمها للمواطنين ، فتساهم في تقليل مخاطر نقل النقود ؛ التي تحتاج إليها الشركات الصناعية، شركات النقل، السياحية والعقارية

-حفظ أموال الأفراد ، وتسهيل معاملاتهم دون الحاجة لحمل النقود ، باستخدام الشيكات ،بطاقات الائتمان ، وغيرها من أدوات الدفع المستحدثة

-تقديم جميع الخدمات المالية اللازمة لأعمال المؤسسات والأفراد[1]

المطلب الثالث : مكونات النظام المصرفي

يتكون الجهاز المصرفي Financial System أو ما يتفق على تسميته في بعض الأحيان بالنظام المصرفي من عدد من المؤسسات.

[1]- طاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، الطبعة 2 ،الديوان الوطني للمطبوعات الجزائرية ، 2003 ، الجزائر،ص 178

وفيما يلي أهم مكونات الجهاز المصرفي:

-1السلطة النقدية أو البنك المركزي.Central Bank.

-2قطاع البنوكBanking Sector.

-3مؤسسات الإقراض المتخصصةSpecialized Credit Institutions.

-4شركات مكاتب الصرافةExchange Centers.

ويقوم كل مكون من المكونات السابقة بعدد من الوظائف التي من شأنها تيسير عمليات التبادل التي تقوم بها كافة القطاعات الاقتصادية في كافة الأسواق. وتشتمل أهداف البنك المركزي على تحقيق الاستقرار الاقتصادي بأبعاده المختلفة وهي استقرار سعر الفائدة ومعدل التضخم وقيمة العملة ويقوم بتحقيق هذه الأهداف من خلال عدد من الوظائف أهمها ما يلي:

.1منح التراخيص للبنوك التجارية ومراقبة عملها ومتابعة مراكزها المالية.

.2يعمل البنك المركزي كبنك للبنوك التجارية حيث يقوم بقبول الودائع منها، كما يقوم بإقراضها عند الحاجة.

.3يعمل البنك المركزي كبنك للحكومة حيث تحتفظ الحكومة بجميع ودائعها لدى البنك المركزي، كما أنه هو الجهة التي تقدم خدمات السحب من هذه الودائع. كما يقوم بجميع الخدمات المصرفية والمالية الخاصة بالحكومة ومنها تحصيل المبالغ المستحقة للحكومة، والدارة الدين العام وتنظيم إصدار القروض الحكومية.

.4يعمل على تحديد العرض النقدي فهو المسؤول عن إصدار وإدارة النقود بشكل يتلاءم مع حجم النشاط الاقتصادي.

.5يعمل على مراقبة الائتمان من حيث نوعيته وكلفته.

.6يقوم بوضع ومتابعة السياسة النقدية التي سيرد ذكرها لاحقاً.

.7الاحتفاظ باحتياطي الدولة من العملات الصعبة والذهب وإدارة هذه الاحتياطيات

.8تقديم النصح والإرشاد للحكومة والقطاع الخاص أثناء سعيهم لحل المشاكل الاقتصادية الرئيسية مثل البطالة والتضخم.

.9يقوم البنك المركزي بالإشراف والمراقبة على عمليات المقاصة بين البنوك التجارية بشكل مستمر وسهل.

أما البنوك التجارية فتعمل بشكل رئيسي كوسيط بين المودعين ومن لديهم فائض نقدية من جهة وبين المقترضين.

ويمكن تلخيص وظائف البنوك التجارية بما يلي:

.1قبول الودائع بأشكالها المختلفة.

.2تقديم التسهيلات التجارية بكافة أشكالها ولكافة القطاعات.

.3القيام بعمليات الدفع والتحصيل عن الغير[1].

.4دعم النشاط الاقتصادي.

.5تقديم الخدمات المصرفية التي تناسب احتياجات العملاء وتواكب التطور التكنولوجي.

.6القيام بعملية خلق النقود Money creation أو خلق الودائع.

وتعتمد عملية خلق النقد على عاملين رئيسين هما حجم الودائع D ومعدل الاحتياطي الإجباري (Required Rate of Reserve RRR) فقيمة معدل الاحتياطي الإجباري تحدد قيمة ما يسمى مضاعف النقود Money Multiplier. ويقيس مضاعف النقود مقدار التغير في العرض النقدي نتيجة لتغير الودائع بمقدار وحدة واحدة ويمكن التعبير عن العلاقة بين التغير في العرض النقدي DMs والتغير في حجم الودائع D وفقاً للمعادلة التالية[2]:

[1]- ايهاب مقابلة ، خالد الزعبي ، حسام خداش ، محاسب عربي قانوني معتمد 1(ACPA) (الاقتصاد والتمويل) ، 2019 ، https://almerja.com/reading.php?idm=117086 ، اطلع عليه يوم 2023/01/12 على الساعة 9:10

[2]- ايهاب مقابلة ، خالد الزعبي ، نفس المرجع السابق الذكر، اطلع عليه يوم 2023/01/12 على الساعة 9:14

$$MoneyMultiplier = \frac{1}{RRR}$$

$$\Delta Ms = \frac{D}{RRR}$$

مثال (1): أودع أحد الأفراد مبلغ 2000 دولار، وكان معدل الاحتياطي الإجباري يساوي 10 %. ما هي قيمة المضاعف النقدي؟ وما قيمة التغير في العرض النقدي أو التغير في القدرة على الإقراض نتيجة لهذه الوديعة الاجابة:

- تبلغ قيمة مضاعف النقود 10 ، وتشير إلى أن زيادة الودائع بمقدار دولار واحد سيؤدي إلى زيادة العرض النقدي والقدرة الاقراضية للبنوك التجارية بمقدار 10 دولار:

$$MoneyMultiplier = \frac{1}{RRR} = \frac{1}{10\%} = 10$$

- تبلغ قيمة التغير في العرض النقدي 20000 دولار، أي أن القدرة الاقراضية زادت بمقدار عشرة أضعاف:

$$\Delta Ms = \frac{D}{RRR} = \frac{2000}{10\%} = 20000$$

أما البنوك أو المؤسسات المتخصصة فهي تلك التي تتخصص بتقديم الخدمات المصرفية لفئة معينة من العملاء أو لقطاع معين. ومن الأمثلة على البنوك المتخصصة البنوك الزراعية، والبنوك الصناعية، والبنوك العقارية والبنوك وصناديق التوفير التجارية. أما مؤسسات الإقراض المتخصصة فتشمل شركات التأمين ومؤسسات الإسكان والتطوير الحضري وغيرها.

المطلب الرابع : صعوبات القطاع المصرفي الجزائري ومتطلبات تأهيل البنوك الجزائرية

اولا : صعوبات القطاع المصرفي الجزائري

الصعوبات التي يواجهها النظام المصري الجزائري و التي حالت دون توسع نشاطاته وآمده بنموذج الصيرفة الشاملة ما يلي:

1ضعف التغطية الجغرافية من قبل الشبكة التمويلية الموجودة :

بالرغم من وجود تطور ملحوظ في الشبكة التمويلية الا انها لم تصل بعد الى مستويات التغطية الموجودة في الدول الاخرى خاصة المتقدمة منها ، وقد زادت هذه الفجوة في التغطية الجغرافية اتساعا بسبب عامل تجميع الشبكات في 05 بنوك تجارية

2- البطء في ادارة السيولة النقدية ووسائل الدفع الاخرى :

رغم الامكانيات الكبيرة التي عبأتها البنوك لتحسين ادائها في هذا المجال الا انه مازلنا نلاحظ تلك الطوابير اللامتناهية امام الاكشاك وزيادة تكلفة التعامل مع شيكات السحب وهذا ما يؤثر سلبا على صورة البنك في السوق [1]

3- عدم فعالية شبكة نقل المعلومات :

بالرغم من التدابير التي اخذت لتحسين شبكة الاتصال الا انها مازالت هزيلة الاداء ولا يعتمد عليها كمصدر موثوق للمعلومات وقد ساهم هذا بشكل كبير في عرقلة المجهودات التي تبذل لعصرنة الخدمات البنكية ، وهذا ما يعرقل حتما سيرورة الاصلاحات الجارية ككل

4- محدودية الاطار التنظيمي عند البنوك الوطنية الكبرى :

ان العوامل السابقة الذكر والتي تعتبر كمعوقات امام سيرورة اصلاح البنوك ، زادت حدتها مع اتساع حجم الفجوة الموجودة بين الطلب المتزايد على الخدمات البنكية (القروض بمختلف انواعها) ومهاراتها الادارية والتي تبقى محدودة فهذه الفجوة تتجلى في صميم اشكالية ادارة البنوك الوطنية الكبرى التي اصبحت عبارة عن مجمعات بنكية كبيرة لا تتوافر حتى الان على الوسائل الملائمة للقيام بالدور المنوط بها

[1]- نوال بن خالدي ومحمد بن بوزيان ، النظام المصرفي الجزائري: بين معوقات تطبيق نموذج الصيرفة الشاملة و محدودية الصيرفة ، مفتاح صالح واخرون ، الصيرفة الشاملة كمدخل لمواكبة مستجدات الصناعة المصرفية وتأهيل المصارف الجزائرية ، المؤتمر العلمي الثالث حول "ادارة منظمات الاعمال –التحديات العالمية المعاصرة "، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، 27-29 افريل 2009 ،ص 350-351

ثانيا : متطلبات تأهيل البنوك الجزائرية

- الارتقاء بالعنصر البشري الذي يعد من الركائز الاساسية للإرتقاء بالاداء المصرفي
- زيادة رؤوس الاموال للبنوك التجارية بما يؤهلها لتحسين قدرتها التنافسية
- الاستعداد لتطبيق ثقافة ادارية جديدة تأخذ بعين الاعتبار التغير المستمر في اوضاع السوق المصرفية
- زيادة الانفاق الاستثماري في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- توسيع الشيكات المصرفية التي تكون بمثابة حلقة وصل الكترونية بين المصارف من جهة وباقي فروعها بما يحقق السرعة في تدويل المعلومات الخاصة بالعملاء واجراءات التسوية للمعاملات المالية بالاضافة الى ربط الشبكات الالكترونية الخاصة بالمصارف العالمية وفي مقدمتها شبكة الانترنيت
- تشجيع وتنشيط سوق الاوراق المالية وتكوين صناديق الاستثمار وتأسيس شركات متخصصة في كافة العمليات المالية
- تنويع الخدمات المصرفية من خلال تقديم حزمة متنوعة من الخدمات المصرفية تجمع مابين التنوع والتطور وفق مفهوم المصارف الشاملة [1]

المبحث الثاني : هيكل النظام المصرفي على ضوء قانون النقد والقرض

المطلب الاول : البنك المركزي (بنك الجزائر)

اولا : تعريف البنك المركزي

البنك المركزيّ البنك المركزيّ (بالإنجليزيّة (Central Bank :هو منظمة مُستقلّة تُلزمها حكومة الدولة بإدارة الوظائف الماليّة الرئيسيّة، مثل إصدار عملة الدولة، والمُحافظة على قيمتها النقديّة، والمساهمة في تنظيم كمية عرض النقد، ومُتابعة كافة العمليات الخاصّة بالمصارف التجاريّة ،ويُعرَّف البنك المركزيّ بأنّه المصرف الوطنيّ للدول، ويُساهم بتقديم مجموعةٍ من الخدمات المصرفيّة والمالية لحكومة الدولة التي يتبع لها، ويَهتمّ بمُتابعة نظام البنوك التجاريّة، وتنفيذ السياسات الماليّة والنقديّة الخاصّة بالحكومة، ومن التعريفات

[1]- نوال بن خالدي ومحمد بن بوزيان ، المرجع السابق الذكر، ص 351-352

الأخرى للبنك المركزي هو بنك يهتمُّ بوضع الخُطط الماليّة لحكومة الدولة، ويساهم بتنفيذها، ويتحكّم بالأموال ضمن القطاع الاقتصادي[1]

ثانيا : نشأة البنك المركزيّ

تعدُّ نشأة البنك المركزيّ مرحلةً متقدمةً من المراحل التي ساهمت بتطور البنوك التجاريّة في القرن التاسع عشر للميلاد؛ حيث إنّ المَصرف السويديّ المركزيّ أقدم بنك مركزيّ في العالم؛ إذ تمّ تأسيسه في عام 1656م، وأصبح بنكاً مركزيّاً للسويد في عام 1668م، ولكن يعد بنك إنجلترا المركزيّ الذي تمّ تأسيسه في عام 1694م الأول على مستوى العالم؛ من خلال تطبيقه لكافة الوظائف الخاصة بالبنك المركزيّ، وحرصه على تطوير مبادئ فن الصرافة البنكيّة، ومنذ ذلك الوقت انتشر هذا النوع من المصارف، وتحديداً في دول قارة أوروبا فظهرت بنوك مركزيّة في كلٍّ من النمسا، وهولندا، وفنلندا، وفرنسا، وغيرها من الدول الأخرى.[2]

شهد العالم العربيّ ظهور العديد من المصارف المركزيّة في كلٍّ من مصر، والجزائر، وتونس، ولبنان وغيرها من الدول العربيّة، وظلت البنوك المركزية تشهد انتشاراً في القرن العشرين للميلاد؛ وخصوصاً بعد توصية مؤتمر بروكسيل في عام 1920م بضرورة تأسيس البنوك المركزيّة في كافة الدول؛ بهدف المحافظة على تعزيز التعاون الدوليّ في مجال النقود، ودعم الاستقرار للعمليّة المصرفيّة.

ثالثا : خصائص البنك المركزيّ

يتميّز البنك المركزيّ بمجموعة من الخصائص، وعلى رأسها: يعدُّ البنك المركزيّ مؤسسة نقديّة تتبع لملكيّة عامة؛ إذ تتولى حكومات الدول إدارة البنك المركزيّ، والإشراف عليه عن طريق وضع مجموعة من القوانين التي تُحدّد بموجبها الواجبات والأهداف الخاصة به.

يوجد البنك المركزيّ في صدارة الجهاز المصرفيّ؛ لأنّه يتمتع بسلطة رقابيّة على البنوك التجاريّة.

لا يهتمّ البنك المركزيّ بتحقيق الأرباح، بلّ يعتمد وجوده على تَحقيق المصالح العامّة للدولة.

[1]- الحاج محمد فتاح ، دراسة المخطط المحاسبي للبنوك والمؤسسات المالية والنقدية ومدى تطبيقه ، دراسة حالة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، 2000 ، ص 23

[2]- الحاج محمد فتاح ، نفس المرجع ، ص 24

يتميّز البنك المركزيّ بقُدرته على تحويل الأصول ذات الطبيعة الحقيقيّة أو الثابتة، مثل العقارات إلى أصول نقديّة.

يعدّ البنك المركزيّ المؤسسة الماليّة التي تحتكر عمليّة صنع النقود، وذلك لأن البنك المركزيّ مؤسّسةً مُستقلةً بإدارة السياسة النقديّة، ولا تتدخّل السلطة التنفيذيّة بطبيعة عمله. يرتبط البنك المركزيّ بعلاقة قويّة مع البنوك التجاريّة، ويمتلك أساليب مُختلفة وسلطة للتأثير على فعاليات ونَشاطات هذه البنوك؛ ممّا يساهم بتحقيق السياسة الاقتصاديّة الخاصّة بالدولة[1].

رابعا: وظائف البنك المركزيّ

يعتمد وجود البنك المركزيّ في الدول على تنفيذ مجموعةٍ من الوظائف الأساسيّة، ومنها:

- إصدار العملات النقديّة هي الوظيفة الرئيسيّة والأساسيّة للبنك المركزيّ؛ لأنّه يُشكّل السلطة الوحيدة التي تمتلك صلاحيّة إصدار أوراق النقد، بالاعتماد على حصوله على مُوافقة الحكومة المتخصّصة، كما يَتحكّم البنك المركزيّ بشكل كامل في الكمية الإجماليّة للعملة المتداولة.

- بنك الحكومة هي وَظيفة البنك المركزيّ بصفته بنكاً للحكومة، وَترتبط مع طبيعته الرسميّة التي تُميّزه عن باقي البنوك؛ إذ تحرص الحكومة على إيداع أموالها في البنك المركزيّ؛ بسبب كميّتها الضخمة التي تتناسب مع دور البنك المركزيّ بالمحافظة على الأموال الحكوميّة، كما يُساهم في تقديم خدمات أخرى للحكومة، مثل الاستشارات النقديّة والماليّة، ومتابعة الأسهم لوضع السياسة الماليّة العامة للدولة.
- بنك البنوك هي الوظيفة المُرتبطة بالعُرف المصرفيّ الذي يشير إلى ضرورة احتفاظ البنوك التجاريّة بجزءٍ من احتياطاتها الماليّة كودائع في البنك المركزيّ؛ ممّا يساهم في تعزيز وظيفة البنك المركزيّ بفرض رقابته على الائتمان في المَصارف، وتسوية الديون التي يتمُّ تبادلها بين البنوك التجاريّة.

[1] - سمير ايت عكاش ، تطورات القواعد الاحترازية للبنوك في ظل المعايير لجنة بازل ومدى تطبيقها من طرف البنوك التجارية ، اطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه علوم اقتصادية ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 3 ، 2012/2013 ، ص 56

- مزاولة الأعمال المصرفيّة العاديّة هي من الوَظائف التي يُطبّقها البنك المركزيّ ولا تشمل التعامل مع الأفراد والمنشآت؛ إلّا أنّ أغلب البنوك المركزيّة تَحتفظ بحدود مُعيّنة للتعامل مع العمليات المصرفيّة العاديّة؛ بسبب وجود مجموعة من المؤثرات المهمة، مثل طبيعة السوق النقديّ، وعدم كفاية عدد البنوك الموجودة في السوق المحليّ، لتنفيذ كافة الخدمات المصرفيّة ضمن القطاع المصرفيّ[1]

خامسا :استقلاليّة البنك المركزي

تعد استقلاليّة البنك المركزيّ من أهم الوسائل التي تضمن حماية القطاع المصرفيّ والماليّ من التأثيرات السياسيّة، وتُعرَّف استقلاليّة البنك المركزيّ بأنّها توفير العزل للسياسة النقديّة عن أيّ ضغوط سياسيّة مُستمرة، وتتمثل بتعيين قواعد للسياسة النقديّة تحدُّ من الحريّة الخاصّة بالبنك المركزيّ، ويُحقق البنك المركزيّ الاستقلاليّة ضمن الجهات الآتية:

- الاستقلال الإشرافي: هو تنفيذ القواعد، وإدارة الأزمات، وتوفير الحماية للمشرفين في البنك المركزيّ أثناء تنفيذهم لمسؤوليّاتهم.
- الاستقلال المؤسسي: هو إعداد ترتيبات واضحة لتعيين وإقالة كبار المُوظّفين، وتحديد الإدارة والهيكل التنظيميّ، والمسؤوليّات والأدوار الخاصّة بأعضاء مجلس الإدارة، وتطبيق الشفافيّة أثناء اتخاذ القرار في البنك المركزيّ.
- استقلال الموازنة: هو حريّة البنك المركزيّ في تعيين، وتدريب الموظفين، ودفع المكافآت لهم.

المطلب الثاني : البنوك التجارية

اولا: تعريف البنك التجاري :

يقصد بالبنك التجاري : أي مؤسسة شركة مساهمة مكونه لفرض التعامل في النقود أو الائتمان بهدف تحقيق أقصى ربح.

[1]- سمير ايت عكاش ، مرجع سابق الذكر ، ص 57

وهو المكان الذي يتم فيه حفظ الودائع النقدية وتقديم السلف النقدية وتيسير المدفوعات عن طريق القيود الدفترية (نقل حساب لحساب عميل آخر) بطرق مختلفة لتقليل الحاجة الفعلية للنقود.

وعلى المدى الزمني هناك نوعين من البنوك التجارية

.1بنوك القبول : والتي تشتغل في أعمال قبول اللإئتمان.

.2بنوك الادخار : والتي تقوم بعمليات اصدار رأس المال نيابة عن عملائها.

معنى الائتمان:

في الشؤون المالية تعني قرضا أو حسابا على الكشوف يمنحه البنك لعملائه.

وحجم الائتمان : هو المقدار الكلي للقروض والسلف التي يمنحها النظام المصرفي[1]

ثانيا :نشأة البنوك التجارية:

يرتبط ظهورها بتطور نشأة الصاغة والصيارفة حيث كان التجار يقومون بحفظ نقودهم لديهم خوفا من الضياع أو السرقة مقابل إيصال يضمن مقدار الوديعة ويحصل البنك مقابل ذلك على رسم ومع مرور الزمن أصبح هناك قبول لتلك الإيصالات من قبل الأطراف الدائنة والمدينة والتي شكلت الصيغة الاولية للشيك ، ومن ثم توافرت لدى البنوك إمكانية خلق الالتزامات على نفسها تزيد مرات عديدة عما هو متوفر لديها من ودائع عن طريق الاقتراض والحصول على فوائد[2].

وبالتالي تحولت البنوك التجارية من كونها مؤسسات مالية وسيطة بين مدخرين ومستثمرين الى مؤسسات مالية لديها القدرة على التأثير في عرض النقود من خلال خلق النقود.

ثالثا: وظائف البنك التجاري:

.1التوسط بين المدخرين (المقرضين) والمستثمرين (المقترضين) من خلال تجميع المدخرات ووضعها في متناول الافراد أو المشروعات.

[1]- سمير ايت عكاش ، مرجع سابق الذكر ، ص58

[2]- سمير ايت عكاش ، مرجع سابق الذكر ، ص 59

.2خلق النقود وهي أهم وظيفة يقوم بها البنك المركزي ويمكن التأثير بها في عرض النقود.

3.العمليات المصرفية وتتمثل في تسوية حسابات العملاء[1]

المطلب الثالث : اهداف هيكلة النظام المصرفي على ضوء قانون النقد والقرض

لقد أدخل قانون النقد والقرض تعديلات مهمة في هيكل النظام المصرفي سواء تعلق الأمر بهيكل البنك المركزي والسلطة النقدية أو بهيكل البنوك الأولية، ولأول مرة منذ الاستقلال تم السماح بإنشاء بنوك خاصة، كما تم السماح للبنوك الأجنبية بمزاولة أنشطتها المصرفية في السوق المصرفية الجزائرية.

و يتكون الجهاز المصرفي الحالي من ثلاث قطاعات رئيسية: البنوك، المؤسسات المالية و مكاتب التمثيل، و هو ما يبينه الشكل التالي: [2]

الشكل رقم (2-2) : هيكل النظام المصرفي الجزائري حتى نهاية 2004

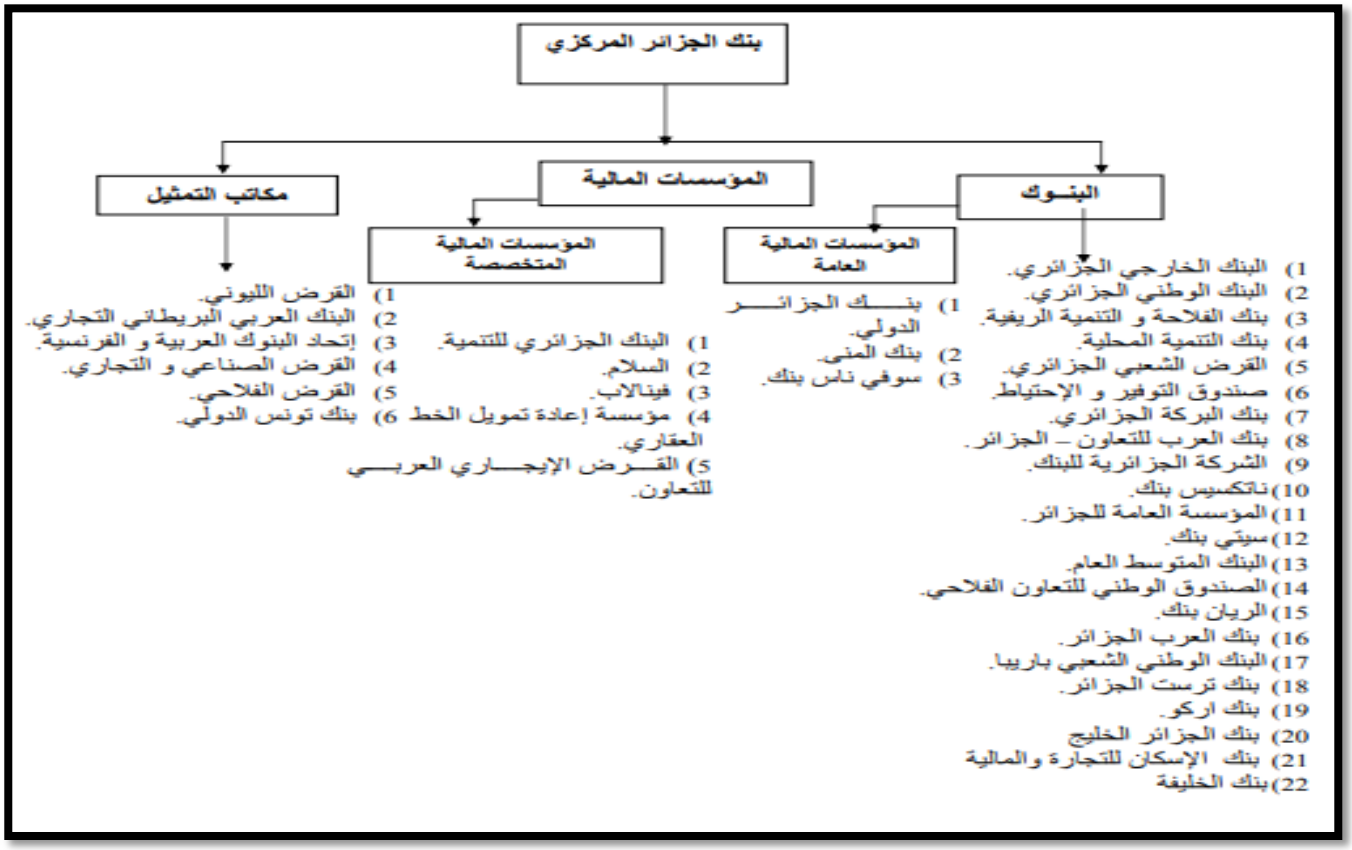

[1]- سمير ايت عكاش ، مرجع سابق الذكر ، ص60

[2]- مليكة زغيب، حياة نجار، النظام المصرفي الجزائري عبر الإصلاحات الاقتصادية تطور وتحديات، الملتقى الوطني 1 الأول حول النظام المصرفي الجزائري :واقع وأفاق ، قالمة ،الجزائر نوفمبر 2001 ، ص 11

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على بريش عبد القادر، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية ، اطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر، 2006 ، ص 64

هدف قانون النقد و القرض 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990 إلى تحقيق ما يلي:

-وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المصرفي و المالي؛

-رد الإعتبار لدور البنك المركزي في تسيير شؤون النقد و القرض؛

-إعادة تقييم العملة الوطنية (المادة 04 ،58 ،59 من القانون)؛

-ضمان تسيير مصرفي جيد للنقود؛

-تشجيع الإستثمارات الخارجية و السماح بإنشاء مصارف وطنية خاصة أو أجنبية؛

-تطهير الوضعية المالية لمؤسسات القطاع العام؛[1]

- إلغاء مبدأ تخصص البنوك و تحديد و توضيح النشاطات المنوطة بالبنوك و الهيئات المالية؛

تنويع مصادر التمويل للمتعاملين الاقتصاديين، خصوصا بالنسبة للمؤسسات عن طريق إنشاء السوق المالي، وبورصة القيم المنقولة؛

- إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك.

المطلب الرابع : تعديلات قانون النقد والقرض 10 -90 وهيكل الجهاز المصرفي الحالي

عرف قانون النقد والقرض 10 -90 عدة تعديلات ابتداء من سنة 2001 إلى غاية سنة 2011 ،بالإضافة إلى تغير هيكل الجهاز المصرفي من سنة إلى أخرى

أ- **تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2001 :**جاء أول تعديل لقانون النقد والقرض عن طريق أمر رئاسي وهو الأمر -01 01 المؤرخ في /27/ 02 2001 ،حيث جاء لتعديل الجوانب الإدارية فقط في 1تسيير البنك المركزي دون المساس بصلب القانون ومواده المطبقة، حيث جاء هذا التعديل من خلال:

[1]- مليكة زغيب، مرجع سابق ذكره،ص12

- يتولى تسيير البنك المركزي ومراقبان وادارته ومراقبته محافظ يساعده ثلاث نواب ومحافظ ومجلس الإدارة

عدم قيام المحافظ ونوابه بأي نشاط أو مهنة مهما تكن أثناء ممارسة وظائفهم ما عدا تمثيل الدولة

بموجب الأمر -01 -01 تم تعديل مكونات مجلس النقد والقرض وذلك بفصله إلى هيئتين، مجلس الإدارة الذي يشرف على إدارة وتسيير شؤون البنك المركزي، ومجلس النقد والقرض هو مكلف بأداء دور السلطة النقدية والتخلي عن دوره كمجلس إدارة بنك الجزائر، إلا أن هذا التعديل لم يكن له أثر ولم يأت بتغيير كبير على نشاط بنك الجزائر. [1]

.ب تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2003 :أصدرت السلطات الأمر 11 -03 المتعلق بالنقد والقرض في /02/ 08 2003 ،حيث لاحظت الضعف الذي لازال يميز أداء الجهاز المصرفي الوطني خاصة بعد فضائح البنوك الخاصة التي كشفت عن آليات الرقابة والتحكم من طرف البنك المركزي باعتباره المسؤول كسلطة نقدية، إذ تم من خلال هذا الأمر إضافة عضوين في مجلس النقد والقرض من أجل تدعيم الرقابة، معينا من طرف رئيس الجمهورية، وتابعين لوزارة المالية، فمنح بذلك الأمر تدخلا حكوميا جديا في هياكل البنك المركزي هذا التعديل إلى:

- تمكين بنك الجزائر من ممارسة صلاحياته بشكل أفضل من خلال الفصل بين صلاحيات مجلس الإدارة وصلاحيات مجلس النقد والقرض وتقوية استقلالية اللجنة المصرفية.

- تعزيز التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي عن طريق تحقيق سيولة أفضل في تداول المعلومات المالية.

- تهيئة الظروف من أجل حماية أفضل للبنوك وادخار الجمهور، وهذا من خلال تقوية شروط منح الائتمان للبنوك وتعزيز وتوضيح سير مركزية المخاطر[2]

[1]- نوال جمعون ، دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية –حالة الجزائر-، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2004-2005 ص 116

[2]- الأمر -03 11 المتعلق بالنقد والقرض والمؤرخ في /26/08 2003 ،الجريدة الرسمية، العدد 52 ،الصادرة في /27/03 2003

ج تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2004: لقد تم في 4 مارس 2004 إصدار مجموعة من التعديلات تمثلت في:

- التنظيم رقم 01 -04 الخاص بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية، حدد الحد الأدنى لرأس المال في سنة 2004 ب 5.2 مليار دينار جزائري للبنوك الذي كان 500 مليون دينار جزائري، و500 مليون دينار جزائري بالنسبة للمؤسسات المالية التي كان 10 مليون دينار جزائري.[1]

- التنظيم رقم 02 -04 ، الذي يحدد شروط تكوين الاحتياطي الإجباري لدى دفاتر بنك الجزائر، وبصفة عامة يتراوح معدل الاحتياطي الإجباري بين و ٪10٪ 15 كحد أقصى.

- التنظيم -04 03 ،الذي يخص نظام ضمان الودائع البنكية ويهدف إلى تعويض المودعين في حالة عدم إمكانية الحصول على ودائعهم من بنوكهم، يودع الضمان لدى بنك الجزائر حيث يقدر ب ٪1 من المبلغ الإجمالي للودائع المسجلة في 31 ديسمبر من كل سنة بالعملة المحلية

د. تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2006:في سنة 2006 صدر قانون رقم -06 /51 المؤرخ في 20فيفري ويتعلق هذا القانون بعملية توريق القروض الرهنية، حيث تتحول هذه القروض إلى سندات قابلة لسيولة موجهة للتنازل عنها لصالح المستثمرين في السوق المالية[2]

هـ. تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2008 :قانون /08/ 01 2008 ،يتعلق بجهاز النوعية لمواجهة عملية إصدار صكوك دون رصيد، و ينص على ما يلي:

- وضع قوانين لمكافحة إصدار الصكوك دون رصيد بمشاركة كل الأعوان الاقتصاديين.

- التركيز على نظام المركزية للمعلومات المتعلقة بحوادث سحب الصكوك بسبب الخطأ أو نقص الرصيد.

- طبقا للمادة 526 تتفقد المصالح المالية الملف المركزي عند منح الصكوك لزبائنها.

- (04 -08 في /21/ 02 2008)،بشأن الحد الأدنى لرأسمال البنوك المالية العامة في الجزائر.[1]

[1]- فيصل داود ، الجهاز المصرفي بين متطلبات العولمة المالية وتحديات الأزمة المالية ، مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، 2013/2012 ،ص 84- 85

[2]- هشام بورمة ، النظام المصرفي الجزائري وامكانية الاندماج في العولمة المالية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير، تخصص إدارة مالية، جامعة سكيكدة 2009/2008 ،ص .50

.و. تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2009 :تضمن ما يلي:

·الأمر رقم (-09 01 (المؤرخ في /17/ 02 2009 ،المتعلق بأرصدة العملة الصعبة للأشخاص المدنيين غير المقيمين يسمح لهم بفتح رصيد من العملة الصعبة لدى البنك الوسيط المعتمد.

·الأمر رقم (-09 03 الصادر في /26/ 05 2009)،المتعلق بوضع قواعد عامة للأوضاع المصرفية المتعلقة بالقطاع المصرفي [2]

ز. تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2010:جاء هذا الإصلاح لسنة 2010،عن طريق الأمر - 10 - 04المؤرخ في /26/ 08 2010 ،حيث جاء بأهم النقاط التالية:

يكلف بنك الجزائر بتنظيم الحركة النقدية، ويوجه ويراقب بكل الوسائل الملائمة، توزيع القرض وتنظيم السيولة، ويسهر على حسن تسيير التعهدات المالية اتجاه الخارج وضبط سوق الصرف والتأكد من سلامة النظام المصرفي وصلابته.

يتأكد بنك الجزائر من سلامة وسائل الدفع، غير العملة الائتمانية، وكذا إعداد المعايير المطبقة في هذا المجال وملاءتها، كما يمكنه رفض إدخال أي وسيلة دفع، لاسيما إذا كانت تقدم ضمانات سلامة غير كافية [3]

ح. تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2011 :قصد تطوير أكثر الإطار التنظيمي للاستقرار المالي، إصدار نظام يتعلق بتحديد وقياس وتسيير ورقابة وفي تأقلم مع المعايير الجديدة للجنة بازل الدولية

خطر السيولة من طرف مجلس النقد والقرض في ماي 2011 ،يلزم البنوك معامل سيولة أدنى يجب احترامه، كما أصدر المجلس نظاما ثانيا، من أجل إرساء تطبيق أحسن لتسيير السيولة ومتابعة العمليات ما بين البنوك، وتحسين نوعية التقارير الاحترازية، كما يساهم هذان الجهازان في تعزيز أكثر لاستقرار وصلابة النظام المصرفي الجزائري، كما يعملان على

[1]- زكية محلوس، أثر تحديد الخدمات المصرفية على البنوك الجزائرية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة ورقلة، 2009 ،ص79

[2]- الهام طراد، مروى مزهودي، دور الجهاز المصرفي في تنشيط سوق الأوراق المالية –دراسة حالة الجزائر- ، مذكرة مقدمة لاستكمال نيل شهادة الماستر أكاديمي، تخصص تمويل مصرفي، 2016 ،ص .17

[3]- المواد 12 ،08 ،07 ،06 ،05 ،02 من الأمر رقم -10 04 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في /26/08/ 2010 ،يعدل ويتمم الأمر . 2003 08/26/ في المؤرخ 03 -11

التنبؤ والمتابعة الدقيقة للسيولة المصرفية من طرف بنك الجزائر وهذا في إطار إدارته للسياسة النقدية [1]

المبحث الثالث : المعايير المحاسبية الدولية في القطاع المصرفي

المطلب الاول : اهم المعايير المحاسبة الدولية المطبقة في النظام المصرفي

اولا :هناك عدة معايير تطبق على مستوى البنوك ولكن سوف نركز على اهم معيارين وهما :

- **عرض القوائم المالية (المعيار الدولي المحاسبي 01) :** يهدف هذا المعيار الى بيان اساس عرض القوائم المالية من اجل ضمان امكانية المقارنة مع قوائم مماثلة لنفس المؤسسة في فترات اخرى او منشأت اخرى ويحدد المعيار عدة اعتبارات لعرض القوائم المالية وارشادات خاصة بهيكلها والحد الادنى لمحتوياتها كما يعرض المعيار نماذج عن القوائم المالية

- **الإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة (المعيار المحاسبي الدولي30):** يطالب هذا المعيار البنوك والمؤسسات المالية المشابهة بتقديم مستوى ملائم من الإفصاح لمصلحة مستخدمي القوائم المالية كعرض السياسات المحاسبية وتضمين إفصاحات إضافية في قائمة الدخل والمركز المالي وكذلك ما يتعلق بالأمور الطارئة واستحقاقات الأصول والالتزامات وخسائر القروض والسلف والمخاطر البنكية العامة والأصول المرهونة كضمان. تجدر هنا الاشارة هنا الى انه تم استبدال هذا المعيار بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم IFRS 07 الادوات المالية [2]

ثانيا : ماهية القوائم للبنوك التجارية

1- **تعريف القوائم المالية** : تعتبر القوائم المالية المنتج النهائي للنظام المحاسبي فهي تلخص جميع العمليات المالية التي حدثت في المؤسسة خلال الفترة المالية

القوائم المالية ويُطلق عليها البيان المالي :(Financial statement) هي مجموعة من البيانات المالية التي يتم عرضها ضمن قوائم مخصصة للشركة. تحتوي هذه القوائم على بيانات

[1]- زكية محلوس،2009 ، مرجع سبق ذكره، ص .84

[2]- طارق عبد العال حماد ، موسوعة المعايير المحاسبية ، عرض القوائم المالية ، الجزء الاول ، الدار الجامعية ، مصر 2004 ، ص 78-80

العمليات المالية المتعلقة بالشركة، مثل: الميزانية العمومية، دخل وأرباح الشركة، التدفقات النقدية وانواع المصروفات وكافة المعلومات المتعلقة بحركة الأموال.

تعد هذه القوائم هي المرجع المحاسبي للأنشطة التي تقوم بها الشركة؛ حيث يتم تطبيق مبادئ المحاسبة. كما تُعرف القوائم المالية بأنها بيانات تنظيم بناء الإجراءات بشكل منطقي يهدف إلى نقل معلومات عن المكونات المالية للشركة، وتكون هذه المعلومات عن وقت محدد[1].

2- أنواع القوائم المالية :

انواع القوائم المالية في علم المحاسبة هي التي يتم إعدادها من خلال المحاسب المالي وفقًا للمبادئ المحاسبية المطبقة في الشركة أو المؤسسة، وذلك ليتمكن مختلِف الأطراف من الاستفادة منها فيما بعد. وهذا مايوضحه الشكل التالي :

الشكل رقم (2-3) : أنواع القوائم المالية

[1]- بن عياد نريمان، البنوك الجزائرية والتزامها بالافصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفق المعايير المحاسبة الدولية ، مجلة ASJP الموثقة من الموقع الالكتروني : https://www.asjp.cerist.dz/en/article/87270–دراسات اقتصادية للحقوق والعلوم الانسانية – جامعة زيان عاشور الجلفة ، 2017،تاريخ الاطلاع : يوم 2023/05/01 على الساعة :14:07،ص 253

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على الموقع :

https://www.daftra.com

وتتمثل أنواع القوائم المالية في علم المحاسبة المالية كالأتي

-1قائمة الدخل

-2قائمة المركز المالي

-3قائمة التدفقات النقدية

-4قائمة حقوق المساهمين

5- قائمة الدخل الشامل[1]

1- قائمة الدخل:

تستخدم قائمة الدخل في عرض صافي دخل الشركة وذلك عن فترة مالية معينة. كما يتم بيان هذه الفترة التي تغطيها قائمة الدخل في عنوانها، بالإضافة إلى وضع إيرادات الشركة أو المؤسسة ونفقاتها في الفترة المذكورة، وكذلك قيمة الأرباح أو الخسائر المترتبة على أنشطة الشركة

2- قائمة المركز المالي:

ويطلق عليها الميزانية العمومية، وتحتوي هذه القائمة على المركز المالي الذي يتضمن: الأصول، الالتزامات، حقوق الملكية. وينبغي أن يتم توضيح هذه العناصر الثلاثة بشكل مفصل لمعرفة محتويات كل عنصر واحتساب إجمالي رأس المال العامل

3- قائمة الدخل الشامل:

يُعتبر بيان الدخل الشامل أحد أهم القوائم المالية للأطراف الخارجية. ويحتوي هذا البيان على عنصرين أساسيين، الأول: صافي الدخل الذي يؤخذ من قائمة الدخل. والثاني:

[1]- محمد صالح ، ما هي القوائم المالية وأنواعها ، مقال مقدم من طرف دفترة لادارة الاعمال ، موثق من الموقع الالكتروني: https://www.daftra.com/blog ، اطلع عليه يوم : 05/02/ 2023 على الساعة : 14:20

الدخل الشامل الآخر الذي يكون بقيمة موجبة أو سالبة ويؤثر بدوره على حقوق المساهمين والأرباح المحتجزة.

4- قائمة التدفقات النقدية:

تحتوي قائمة التدفقات النقدية على عرض التدفق النقدي الذي يحدث من نشاط الشركة أو المؤسسة خلال فترة زمنية محددة. وتكون التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية أو الاستثمارية أو التمويلية بحسب أنشطة الشركة أو المؤسسة

5- قائمة حقوق المساهمين:

وهي القائمة التي توضح حقوق المساهمين من العناصر الأساسية التي تتكون منها المعادلة المحاسبية. ويتم فيها عرض العناصر الخاصة بحقوق المساهمين بشكل مفصل، وذلك في الميزانية العمومية. ومن أمثلة بيانات حقوق المساهمين أسهم الخزينة والأرباح المحتجزة [1]

3-خصائص القوائم المالية :

تتميز القوائم المالية ببعض الخصائص من أهمها:

الوضوح: حيث توفر القوائم المالية البيانات والمعلومات الخاصة بالعمليات المالية بناءً على مضمونها الواقعي.

الملاءمة: وذلك لكي تسهم القوائم المالية في مد المحاسبة الإدارية ببيانات مالية سليمة تساعد متخذي القرار في الشركة أو المؤسسة.

القدرة على المقارنة: حيث توفر القوائم المالية إمكانية المقارنة بينها بهدف تحديد طبيعة تجاه المركز المالي.

الأهمية النسبية: حيث تحتوي القوائم المالية على كافة العناصر المهمة والمؤثرة في عملية اتخاذ القرار.

[1]- محمد صالح ، مرجع سبق ذكره ، اطلع عليه يوم 2023/05/02 على الساعة :14.30

الموثوقية : وتعني صدق البيانات والمعلومات الواردة في القوائم المالية والبعيدة عن التأثر بالأفكار الشخصية أو أفكار المسئولين عن إعداد هذه القوائم، بالإضافة إلى ذلك تشمل الموثوقية تطبيق كلٍ من تكامل المعلومات المقدمة من خلال القوائم المالية. [1]

4-أهداف القوائم المالية :

ينبغي أن تحقق القوائم المالية الأهداف المطلوبة لكي تضمن توصيل الحقيقة المالية التي تُبنى عليها القرارات المصيرية وغير المصيرية للمؤسسة، ومن أهم هذه الأهداف التي ينبغي أن تحققها القوائم المالية:

- الاهتمام بكافة الفئات المرتبطة مع القوائم المالية وبالخصوص المستثمرين والدائنين الحاليين والمتوقعين.
- متابعة المعلومات التي تساعد على تقدير حجم المخاطر المؤثرة على تدفقات النقدية للشركة.
- استخدام مقاييس التغير في الأزمات والمواد المرتبطة بقياس الدخل الخاصة بالشركة.
- تقديم معلومات موثوقة عن العناصر الاقتصادية للشركة؛ وذلك لقياس أماكن الضعف والقوة.
- تقديم معلومات حول التغيرات الظاهرة في إجمالي الموارد الناتجة عن الأنشطة التي تستهدف تحقيق الأرباح؛ بغرض معرفة العوائد المتوقعة من عملية الاستثمار.
- الإفصاح عن جميع البيانات والمعلومات المناسبة لاحتياجات الأفراد المستخدمين للقوائم. [2]

ثالثا : ماهية الافصاح المالي

1-مفهوم الإفصاح:

[1]- الأخضر عزي ، رابح طويرات، محاولة تحليل علاقة الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية بمستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية (IFRS-IAS) ، "دراسة على عينة من خبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات بالجزائر ، مجلة ASJP موثقة من الموقع الإلكتروني : https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/9/14/1/62552 ، جامعة الجزائر وجامعة المسيلة ، تاريخ الاطلاع : 2023/05/02 على الساعة 9.30، ص 258-259

[2]- مداحي عثمان ، القوائم المالية : محدداتها ومميزاتها ، مجلة ASJP موثقة من الموقع الالكتروني : https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/279/2/1/58907 ، العدد 04 المجلد 05،باتنة ، 2012 ،تاريخ الاطلاع 2023/04/29 على الساعة 11:23، ص 222

يعد الإفصاح موضوعاً واسعاً بدرجة تكفي للقول بأنه يتضمن كل مجال التقارير المالية وهناك العديد من الدراسات والمؤلفات حول موضوع الإفصاح فمنهم من ينظر للإفصاح على انه (إظهار القوائم المالية لجميع المعلومات الأساسية التي تهم الفئات الخارجية عن المشروع بحيث تعينها على اتخاذ القرارات الرشيدة

ومنهم من ينظر على انه عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية او وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية والتي ليس لها سلطة للاطلاع على دفاتر وسجلات الشركة.

وهناك من يربط الإفصاح مع حالة عدم التأكد لدى المستفيدين فينظر للإفصاح (درجة تخفيض حالة عدم التأكد لدى المستثمر من خلال نشر كل المعلومات الاقتصادية التي لها علاقة بالمنظمة سواء كانت كمية أو غير ذلك والتي تساعد المستثمر على اتخاذ قراراته وتخفيض حالة عدم التأكد لديه عن الأحداث الاقتصادية في المستقبل) [1]

ويمكن النظر إلى الإفصاح وعلاقته بنظرية الاتصالات في المحاسبة من حيث انه (إجراء يتم من خلاله اتصال الوحدة الاقتصادية في العالم الخارجي وان المحصلة النهائية لإجراءات الإفصاح في المحاسبة تظهر في شكل قائمة المركز المالي ، قائمة التغيير في المركز المالي ،قائمة الدخل).

في حين عرفه هندركسن (إن الإفصاح في التقارير المالية هو عرض لمعلومات مالية عن الوحدة الاقتصادية في سبيل التشغيل الأمثل للأسواق الرأسمالية الفعالة).

أما النظرة المعاصرة فترى أن الغاية الرئيسية من الإفصاح هو (توفير معلومات تساعد في اتخاذ قرارات رشيدة أو عقلانية من قبل من يستخدم هذه المعلومات في التقارير المالية)

2-أنواع الإفصاح:

بشكل عام يمكن تقسيم الإفصاح وفق مدخلين رئيسين :

[1]- بن عياد نريمان، البنوك الجزائرية والتزامها بالافصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفق المعايير المحاسبة الدولية ، مجلة ASJP الموثقة من الموقع الالكتروني : https://www.asjp.cerist.dz/en/article/87270 الحقوق والعلوم الانسانية –دراسات اقتصادية – جامعة زيان عاشور الجلفة ، 2017، تاريخ الاطلاع 2023/04/28 على الساعة 20:12 ،ص 255

-1مدخل الإفصاح التقليدي أو الوقائي :

يتم الإفصاح في التقارير المالية عن كل ما يجعلها غير مضللة لأصحاب الشأن هذه هي القاعدة إلا إنها تعبير تقليدي بالنسبة للإفصاح في المحاسبة وهو يعرف بالإفصاح الوقائي والذي يهدف الي حماية المجتمع المالي وبصفة خاصة المستثمر العادي الذي يكون محدودا" من حيث القدرة على استخدام المعلومات المالية وهذا يعني يجب أن تكون المعلومات على أعلى درجة من الموضوعية حتى لا يساء استخدامها ولو ترتب على ذلك استبعاد كثير من المعلومات التي قد تكون ملائمة ويتطلب الإفصاح الوقائي الكشف عن الأمور التالية[1]:

- السياسات المحاسبية.
- التغير في السياسات المحاسبية.
- التغير في التطبيقات المحاسبية.
- تصحيح الأخطاء في القوائم المالية .
- المكاسب والخسائر المحتملة.
- الارتباطات المالية.
- الأحداث اللاحقة.

-2مدخل الإفصاح التثقيفي:

ويعرف بالإفصاح الإعلامي وقد ظهر نتيجة ازدياد أهمية احد الخصائص الرئيسية للمعلومات وهي الملائمة ونتيجة لذلك كان التحول نحو المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لأغراض اتخاذ القرار فالإفصاح في نطاقه لم يعد مجرد إخلاء مسؤولية الإدارة كما هو معروف في مفهومه التقليدي للرقابة وإنما أصبح يتضمن معلومات على درجة اكبر من الدراية والخبرة وخاصة" تلك التي يحتاجها المحللون الماليون ووسطاء الاستثمار فالهدف الأساسي هو توفير المعلومات التي تحقق التوازن في سوق الأوراق المالية وما يترتب على ذلك من عدالة في توزيع العوائد ودرجة المخاطرة من الاستثمارات البديلة وهنا وطبقا لهذا المفهوم

[1]- بن عياد نريمان، مرجع سابق الذكر ، ص 256

الجديد للإفصاح المحاسبي لم يعد التركيز على المعلومات التي تتمتع بدرجة عالية من الموضوعية والتي تتناسب مع المستثمر العادي ذي الخبرة المحدودة في أمور التحليل المالي وإنما أصبح الإفصاح يشمل معلومات ملائمة قد تتصف بدرجة كبيرة نسبيا من الاجتهاد الشخصي والتقدير. ويذهب بعضهم إلى وضع تصنيفات أخرى للإفصاح ،من بينها من يصنف الإفصاح إلى ثلاثة أنواع هي[1]:

-1الإفصاح الشامل:- يشير هذا الإفصاح إلى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ.

-2الإفصاح العادل:- يهتم هذا الإفصاح بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الاطراف المستفيدة إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن .

-3الإفصاح الكافي:- ويشمل هذا الإفصاح تحديد الحد الأدنى الواجب توافره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية ، ويمكن ملاحظة ان مفهوم الحد الأدنى غير محدد وبشكل دقيق إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيرا مباشرا في اتخاذ القرار فضلا عن انه يتبع الخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد .

2-العوامل المؤثرة في الإفصاح:

يوجد عدد من العوامل التي تؤثر في درجة الإفصاح بالتقارير المالية ويمكن تقسيمها إلى عدة عوامل تتعلق ببيئة المجتمع الذي تعد فيه التقارير المالية وأخرى تتعلق بالمعلومات المالية التي يتعين الإفصاح عنها وعوامل تتعلق بالوحدة الاقتصادية وكما يلي:

.1عوامل بيئية: تختلف التقارير المالية من دولة لأخرى لأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية وعوامل أخرى ناتجة من حاجة المستفيدين إلى مزيد من المعلومات الإضافية عن التغيرات البيئية وأثرها في المشروع لغرض المقارنة بين الوحدات الاقتصادية مع بعضها البعض وتحديد المسؤولية الاجتماعية لكل منها.

[1]- بن عياد نريمان، مرجع سابق الذكر ، ص 257

.2عوامل تتعلق بالمعلومات: تتأثر درجة الإفصاح في التقارير المالية بالمعلومات التي يتم الإفصاح عنها ومدى توفر عدد من الصفات للحكم على كفاءتها وأهمها أن تكون المعلومات ملائمة للقرارات التي سيقوم باتخاذها اغلب المستفيدين منها وان تكون هناك ثقة في هذه المعلومات بالإضافة إلى قابليتها للتحقيق والمقارنة[1].

.3عوامل تتعلق بالوحدة الاقتصادية: وهذه العوامل ترتبط بالوحدة الاقتصادية وكما يلي:

أ- حجم المشروع:

يحتاج إعداد المعلومات المحاسبية واستخراجها بشكل دقيق وتوقيت مناسب إلى تكاليف مباشرة ناتجة من إعداد القوائم والتقارير المالية وتكاليف غير مباشرة ناتجة عن كشف جميع المعلومات عن المشروع للشركات

المنافسة الأخرى وناتجة عن عدم وضوح المعلومات للمستثمرين وقد تبين وجود علاقة موجبة بين حجم المشروع ودرجة الإفصاح في التقارير المالية.

ب- عدد المساهمين:

توجد علاقة ما بين عدد المساهمين ودرجة الإفصاح على إن زيادة عدد المساهمين تؤدي غالى المزيد من المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها من جانب المساهمين أو من ينوب عنهم من المحللين الماليين أو السماسرة.

ج- تسجيل الشركة في سوق الأوراق المالية:

قد يكون لهذا العامل اثر مباشر في زيادة درجة الإفصاح حيث تقوم الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية والتي يتم التعامل بها في الأسهم أو السندات التي تصدرها بملء عدد من النماذج والإيضاحات عن أهداف الشركة ونشاطها ونتائج أعمالها وبهذا تكون تحت ضغط لزيادة درجة الإفصاح في التقارير المالية وتحسينها.

د- المراجع الخارجي:

[1]- سمير محمد الشاهد ، طارق عبد العال حماد ، قواعد اعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وفقا لمعايير المحاسبة الدولية ، اتحاد المصارف العربية ، 2008 ، ص 25

يؤثر المراجع الخارجي الذي يقوم بفحص حسابات الشركة على درجة الإفصاح من خلال ما يلتزم به من مبادئ ومفاهيم محاسبية مقبولة أو قواعد مهنية يفرضها دستور المهنة التي ينتمي إليها.

.4القوانين والتشريعات:- تلعب القوانين والتشريعات السائدة في بيئة الوحدة

الاقتصادية دوراً مهماً جداً في مجال الإفصاح وكذلك المعايير المحاسبية ومعايير التدقيق المحلية فهي أيضا تؤثر بدرجة كبيرة على الإفصاح .

أما العوامل المؤثرة على النطاق الدولي فهي تتمثل بالمعايير المحاسبية الدولية ومعايير التدقيق الدولية والتي تصدر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية واتحاد المحاسبين الدوليين.[1]

الشكل رقم (2-4): العوامل المؤثرة في الإفصاح

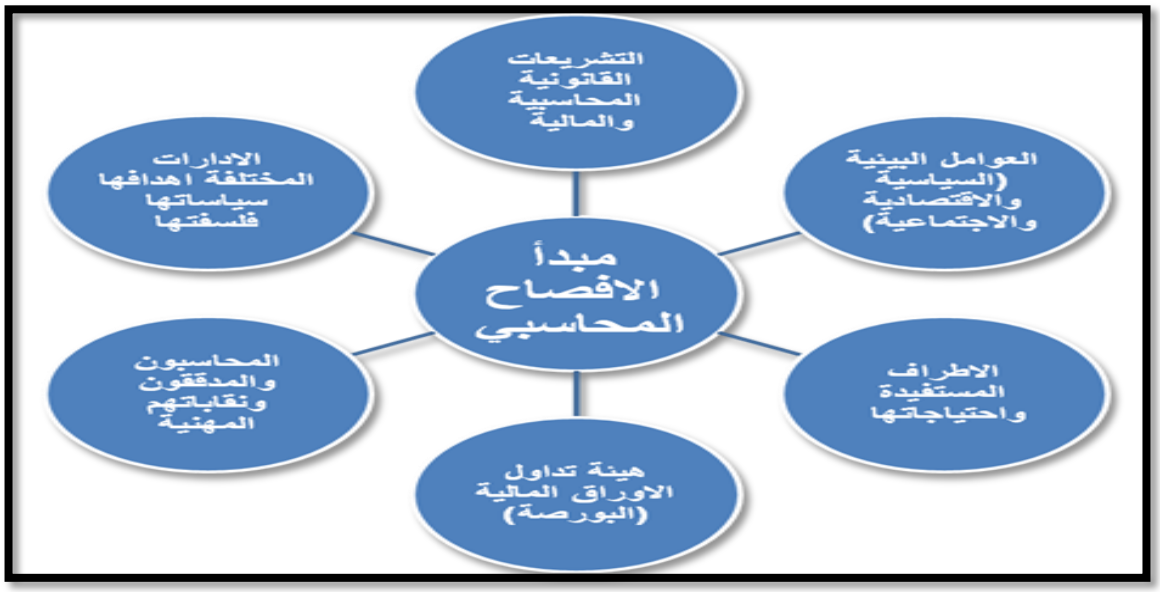

المصدر : من اعداد الطالبين اعتمادا على : خالد أمين عبد الله، "العمليات البنكية -الطرق المحاسبية الحديثة-"، الطبعة الخامسة، دار وائل للنشر، الأردن، 2004 ،ص400

المطلب الثاني : القطاع المصرفي في الجزائر والتزامه بمعايير المحاسبة الدولية

[1]- خالد أمين عبد الله، "العمليات البنكية -الطرق المحاسبية الحديثة-"، الطبعة الخامسة، دار وائل للنشر، الأردن، 2004 ،ص339

عرفت الجزائر في السنوات الاخيرة تغييرات جذرية على مستوى كل القطاعات خاصة القطاع المصرفي منها وكانت اولى الاصلاحات المصرفية اصلاحات 1986 ، حيث يعتبر القانون 36-12 بتاريخ 19 اوت 1986 قانون الاصلاح المالي هو البداية الجوهرية للإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وهو اول اصلاح بعد الاستقلال حيث اعتبر البنك مؤسسة اقتصادية

حيث اعتبر البنك مؤسسة اقتصادية تملك الشخصية المعنوية التجارية، تتعامل مع الآخرين على أساس قواعد تجارية، وتخضع لمبدأ التنظيم والانسجام في معاملتها مع المحيط الخارجي، وتكون محررة من كل القيود، ولها الحرية في تمويل المشاريع، كما أعطى دورا أكثر أهمية للبنوك التجارية، ثم جاء قانون رقم 88-106 الصادر سنة 1988 لاستقلالية المؤسسات المصرفية والمالية.[1]

ثم تبعه أهم القوانين المصرفية التي عرفتها الجزائر و أهم تحول في تطور النظام المصرفي الجزائري وهو قانون النقد والقرض 90-10 الذي نص على ضرورة تعديل الجهاز المصرفي وإعادة النظر في نظام مؤسساته هدف إقامة قطاع مصرفي ومالي متنوع و منظور، خاصة في ظل التحول نحو اقتصاد السوق الذي يعني دخول بنوك أجنبية منافسة. وابتداء من سنة 1994 كانت الجهود لموجهة إلى امتثال البنوك التجارية المعايير محسنة تشمل العمل المصرفي و المحاسبة المصرفية، وطلب من جميع البنوك القائمة أن تتقدم من جديد الطلب ترخيص بمزاولة العمل المصرفي من بنك الجزائر، ومن ضمن منتحات الإصلاحات المحاسبية المصرفية إعداد أول مخطط محاسبي بنكي لتغطية كل النقائص السابقة وتجاوز العقبات، فقد جاء بتحسينات معتبرة كما مكن السلطات النقدية من مراقبة البنوك والتحكم في الكتلة النقدية، فأول مخطط محاسبي بنكي صدر وفقا للنظام 92 - 08 بتاريخ 17 نوفمبر 1992 والذي شرع في تطبيقه إبتداءا من 01/01/1993، وقد صدر مخطط محاسبي بتكي ثاني مؤجرا نهاية سنة 2009 يتماشى والتطور المحاسبي الذي حصل. في البلاد بصدور مخطط محاسبي مالي يتماشى والمعايير المحاسبية الدولية. ومن أهم ما جاء به المخطط المحاسبي البنكي هو تحديد شروط إعداد القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، ففي 18 أكتوبر من سنة 2009 تم إصدار النظام رقم 09/05 الذي يتضمن إعداد الكشوف المالية. للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، وتطبق أحكام هذا النظام ابتداء من 01 جانفي 2010، بحيث حسب المادة الثانية من هذا النظام تتكون الكشوف المالية القابلة للنشر في البنوك من الميزانية، وحساب النتائج، وجدول تدفقات الخزينة وجدول تغيير المنوال الخاصة والملحق ويجب أن يتم إعداد الكشوف المالية وفقا للأسس المحاسبية وقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي المشار إليها في النظام 09/04 المؤرخ في 23 يوليو 2009 والمتضمن مخطط الحسابات

[1]- محمد مطر واخرون ، الافصاح في ميزانيات البنوك ، مجلة البنوك ، الاردن ، العدد الثامن ، 1991 ، ، ص 116

البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة في البنوك والمؤسسات المالية، ولقد قدم النظام 09/05 نماذج لكل من الميزانية وخارج الميزانية قائمة المركز المالي ، جدول حساب النتائج ، قائمة الدخل، جدول تدفق الحزينة نموذج جدول تغير الأموال الخاصة وملحق الكشوف المالية (الإيضاحات المتممة للقوائم المالية).[1]

المطلب الثالث : مزايا وعيوب المعايير المحاسبية الدولية في النظام المصرفي

اولا : مزايا المعايير المحاسبة الدولية

يرى العديد من الباحثين والمهمتين أن استعمال المعايير المحاسبية الدولية يضمن الحصول على عدة مزايا يمكن تلخيصها كالتالي:

- تعتبر المعايير المحاسبية الدولية كمرتكزات يتم الاعتماد عليها في إعداد القوائم المالية وإكسابها صفة الموضوعية، وذلك بإعطاء إطار متكامل معترف به دوليا وذو جودة عالية لتحديد قياس والإفصاح عن عناصر القوائم المالية والحد من الاختلافات على المستوى الدولي في هذا المجال.
- تهدف المعايير المحاسبية الدولية بشكل أساسي إلى إضفاء الثقافية على حسابات المؤسسة وهو ما يسمح بالتحديد الدقيق للصحة المالية لها ومن ثم اتخاذ القرارات الاستراتيجية الملائمة
- تخدم المعايير المحاسبية الدولية بصفة خاصة حاجيات المستثمرين، وذلك بتوفير معلومات مفهومة وملائمة لهم، وهذا ما يضمن نجاعة عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية ويشجع على تدفق رؤوس الأموال بين الدول باعتبار المعايير المحاسبية الدولية موجهة للمؤسسات المصغرة في البورصة فهي تعمل على التشجيع ظهور وتطوير الأسواق المالية، ومن ثم التخفيض من تكاليف الحصول على رؤوس الأموال بالنسبة لهذه المؤسسات[2].

ثانيا: عيوب المعايير المحاسبة الدولية :

إن المعايير الدولية تحوي كثيرا من الشعرات ونواحي القصور التي تجعلها عاجزة في أحيان كثيرة عن معالجة نقاط جوهرية وهامة في الأقطار الملتزمة بتطبيقها مما جعلها عرضة للكثير من الانتقادات التي تمكن توضيحها كما يلي:

- من أهم الانتقادات التي توجه المعايير المحاسبية الدولية كثرة الخيارات و البدائل التي تنضوي ا فيما يخص قواعد القياس والإفصاح، الأمر الذي يحد من قدرتها في تقريب الممارسات المحاسبية بين الدول ، كما قد يشكل فرصة للمسيرين التلاعب في القوائم المالية عن طريق اختيار السياسات التي تسمح لهم بإظهار النتائج التي يريدونها.

[1]- محمد مطر واخرون ، مرجع يبق ذكره،ص117
[2]- بن عياد نريمان، مرجع سابق الذكر، ص 525

- إن المعايير المحاسبية الدولية غير قادرة على الإلمام جميع القضايا التي هم مستخدميها وهذا راجع لاختلاف احتياجات هؤلاء المستخدمين تبعا لاختلاف بيناهم، فالمعايير المحاسبة الدولية لا تغطي إلا المواضيع ذات الطابع الدولي والتي تهم معظم الدول، دون النظر للقضايا الخاصة المتعلقة بدولة معينة أو مجموعة محدودة من الدول تتميز المعايير المحاسبة الدولية بكونها مبادئ عامة وليست قواعد تفصيلية، مما قد يترك مجالا واسعا لتأويلها، وبالتالي يمكن أن تلجأ مؤسستان من نفس البلد أو نفس القطاع إلى معالجتين محاسبيتين مختلفتين لنفس العملية إن المعايير المحاسبية الدولية تهتم بتوفير معلومات عن الوضعية المالية ونتيجة أعمال المؤسسات المسعرة في البورصة بهدف . مساعدة المستثمرين والدائنين على اتخاذ القرار، وبالتالي فهي لا تغطي العديد من الحالات الأخرى المحاسبة الإدارية ،محاسبة المسؤولية الاجتماعية والبيئية محاسبة الموارد البشرية التي قد تهم عدة أطراف (مسيرين، حكومة...).[1]

[1]- بن عياد نريمان، مرجع سابق الذكر ، ص 252

الخلاصة :

مر النظام المصرفي الجزائري بعدة إصلاحات منذ الاستقلال، بدءا بإنشاء البنك المركزي عام 1962والهياكل الضرورية والبنوك الخاضعة له، إلى إصدار قانون النقد والقرض عام 1990 ، الذي جاء بأفكار جديدة مركزا على منح النظام البنكي مكانته الحقيقية في الاقتصاد.

قامت الجزائر بمواكبة التطورات الدولية بتطبيق النظام المحاسبي المالي بداية سنة 2010 والذي اعد وفقا لمعايير المحاسبة الدولية لذا يجب على كل البنوك ان تعد قوائمها الأساسية قائمة الدخل ، قائمة المركز المالي ، قائمة التدفقات النقدية ،قائمة التغير في حقوق المساهمين ، والايضاحات المتممة للقوائم المالية بشكل متكامل مع بعضها البعض لتحقيق مقتضيات الافصاح المحاسبي وتعبر بصدق ووضوح وبصورة كاملة عن الحقائق الاقتصادية المتعلقة بالبنك وعملياته مع التقليل قدر الامكان من سوء التفسير وعدم الدقة والغموض.

الجانب التطبيقي

الفصل الثالث : دراسة ميدانية لواقع تطبيق المعايير المحاسبة لدولية في النظام المصرفي الجزائري " دراسة حالة للبنك الوطني الجزائري BNA وكالة مستغانم 871

تمهيد :

بعد الدراسة النظرية التي قمنا بها في الجانب النظري عن موضوع اصدارات المعايير المحاسبة الدولية في القطاع المصرفي دراسة ميدانية في واسقاطها على ارض الواقع وعلى المؤسسة المدروسة الا وهي بنك BNA وكالة مستغانم 871

ونظرا لأن موضوع المعايير المحاسبية الدولية ومدى تطبيقها في المصارف الجزائرية عميق ارتأينا في هذه الدراسة التطبيقية تسليط الضوء على المعيار المحاسبي الدولي الافصاح في القوائم المالية ومدى ملائمة وكالة مستغانم bna871 لهذا المعيار حتى تصبح قوائمها المالية خالية من الغموض وتمكين مستخدميها من اتخاذ قرارات سليمة بما يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية

وفي البداية سوف نقوم بدراسة البنك الوطني الجزائري bna من خلال وكالته في ولاية مستغانم bna871 مع عرض هيكلها التنظيمي وما تقوم به من عمليات وخصوصا في ما يتعلق بعرض قوائمها المالية وفق المعايير الدولية ثم القيام بتحليل النتائج

المبحث الاول : ماهية البنك الوطني الجزائري BNA

المطلب الاول : نشأة وتقديم البنك الوطني الجزائري BNA

اولا: نشأة البنك الوطني الجزائري BNA

أنشئ البنك الوطني الجزائري طبقا للمرسوم رقم 66-178 المؤرخ في 1966/06/13الصادر في الجريدة الرسمية لكي يسد الفراغ المالي الذي أحدثته البنوك الأجنبية وليكون وسيلة للتخطيط المالي وركيزة للقطاع الاشتراكي والزراعي وهو يمثل نقطة تحول مهمة للاقتصاد الوطني من طرف السلطات في إطار إنشاء منظومة بنكية وطنية وتجسيد الإرادة السياسية التي بدت واضحة في استرداد البلاد لسيادتها الاقتصادية حيث يعتبر أول البنوك التجارية التي تم تأسيسها في الجزائر المستقلة، وقد استرجع نشاط مجموعة من البنوك الأجنبية والتي نعددها فيما يلي:

- القرض العقاري للجزائر وتونس في جويلية 1966.
- القرض الصناعي والتجاري في جويلية 1967.
- بنك باريس الوطني في جانفي 1968 .
- بنك باريس وهولندا في جوان 1968 .

يقوم هذا البنك أساسا بتعبئة المدخرات ومنح القروض للقطاع الفلاحي، التجمعات المهنية للاستيراد

(RPI) والمؤسسات العمومية والقطاع الخاص وذلك تبعا لمبدأ التخصص في النظام البنكي الجزائري.

ومع تطور الاقتصاد أخذت الجزائر القطاع الصناعي بعين الاعتبار وبدأت في تمويله من طرف البنك الوطني الجزائر ي (BNA). [1]

ثانيا : تقديم البنك الوطني الجزائر ي

البنك الوطني الجزائري هو بنك تجاري يعرفه قانون النقد والقرض في مادته 114 على أنه: "شخص معنوي مهمته العادية والرئيسية إجراء العمليات الموصوفة في المواد من 110 إلى 113 من هذا القانون" وبالرجوع إلى هذه المواد نجد أن البنوك التجارية هي تلك المؤسسات التي تقوم بالعمليات التالية:

- جمع الودائع من الجمهو ر.
- منح القروض.
- توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على إدارتها.

وهو عبارة عن شركة مساهمة برأسمال اجتماعي 41.600.000.000دج حيث مقرها بطريق ساحة الشهداء "جهة البحر" مقابل الميناء.

كما انه أول بنك حاز على اعتماده، بعد مداولة مجلس النقد والقرض بتاريخ 05 سبتمبر 1995 .

في شهر جوان 2009، تم رفع رأسمال البنك الوطني الجزائري من 600 14 مليار دينار جزائري الى 600 41 مليار دينار جزائري.

في شهر جوان 2018، تم رفع رأسمال البنك الوطني الجزائري من 600 41 مليار دينار جزائري الى 000 150 مليار دينار جزائري.

اهم الارقام الخاصة بالبنك الوطني الجزائري:

[1]- زكور محمد زهير ، دور النظام المحاسبي المالي في تعزيز وظيفة الافصاح في البنوك التجارية –دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، شعبة علوم مالية ومحاسبية ، جامعة ورقلة ، 2014 ، ص22-23

إلى غاية 31 ديسمبر2018

- 214وكالة تجارية موزعة على كافة التراب الوطني.
- 17مديرية جهوية للاستغلال .[1]
- 145موزع آلي للأوراق النقدية(DAB) .[2]
- 97 شباك آلي للبنك(GAB).
- أكثر من 5000 موظف .
- المئات من المؤسسات لديها اشتراك في خدمة تبادل المعطيات الإلكترونية(EDI) .
- 122 234بطاقة بنكية .
- 4817802 حساب للزبائن.

الشكل رقم (3-1) : الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري BNA

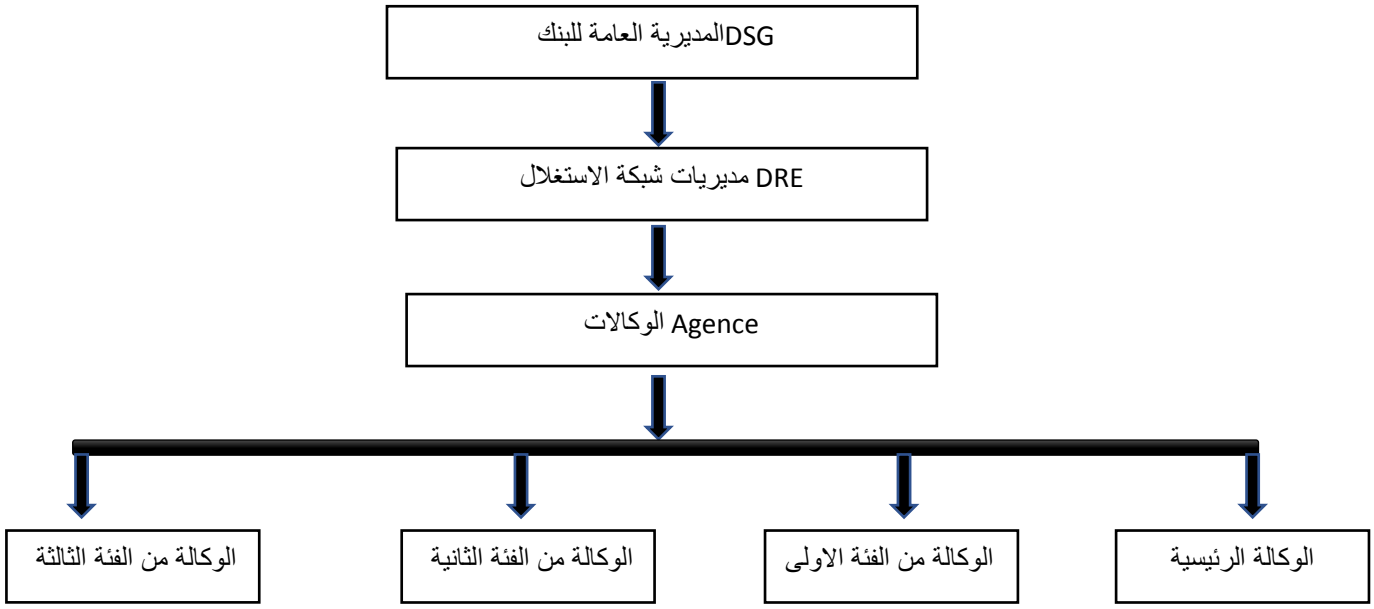

[1]- معلومات مقدمة من الموقع الرسمي للبنك : www. bna-bank.dz
[2]- الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري / http://www.bna.dz/ar

المصدر: البنك الوطني الجزائري (وكالة مستغانم 871)

D.G: la direction générale de banques

D.R.E : la direction régionale d'exploitation

شرح الهيكل التنظيمي :

- **المديرية العامة للبنك :** تقع بالجزائر العاصمة حيث تقوم هذه المديرية بإرسال التعليمات و القواعد و القوانين إلى الوكالات عبر مديريات شبكات الإستغلال ، حيث تعتبر هذه المديرية الوحدة العامة و المركزية التي تمول البنوك بكل الشؤون بما فياا مختلف التنظيمات المعلقة بالتسيير و الأجهزة .
- **مديريات شبكة الإستغلال :** تعتبر وساطة بين الوكالات و المديريات العامة عددها 02 مديرية حيث تقوم بالإشراف على وكالة تابعة لها ، وهي موزعة عبر التراب الوطني حيث يتم على مستواها إتخاذ قدرات هامة كمنح قروض لمستوى معين .
- **الوكالات :** تعتبر الوحدة الأساسية للبنك و يبلغ عدد عددها 721 وكالة موزعة عبر التراب الوطني و تنقسم إلى وكالات رئيسية و وكالات فرعية .

مع أزيد من 5000 موظف، يدعم البنك الوطني الجزائري كافة الناشطين المحليين في تحقيق مشاريعهم ، وهذا من خلال عروض تمويلية ملائمة ومتابعة ذات نوعية وجودة، مما يساهم في تنمية وازدهار الاقتصاد الوطني.[1]

المطلب الثاني : لمحة عن وكالة مستغانم bna871 :

هي تابعة للمديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري مستغانم رقم 198 التي تشرف على الوكالات البنكية التابعة لها وهي :

[1]- لطرش طاهر، تقنيات البنو ك، ديون المطبوعات الجامعية، 2001،الجزائر ،ص 20

- وكالة bna رقم 876
- وكالة bna رقم 871
- وكالة bna رقم 878
- وكالة سعيدة رقم 724
- وكالة سيدي بلعباس bnaرقم 773
- وكالة معسكر bnaرقم 920
- وكالة المحمدية رقم 921
- وكالة سيق رقم 920
- وكالة تيارت رقم 540، ورقم 545 ، ورقم 848
- وكالة تيغنيف رقم 877

يبلغ عدد الموظفين فيها 20 موظف ينقسون الى مؤطرين ، اعوان مصالح وحراس ويدير البنك مدير معين من طرف المديرية العامة للبنك الجزائري التي تقع بالعاصمة ويفترض ان يكون له مستوى متخصص في البنك وله تجربة مهنية مقبولة ويعونه مدير فرعي ولا يختلف نشاطها عن باقي الوكالات البنكية الاخرى [1]

[1]- حقاني عائشة ، كفاءة مراقبة التسيير في النظام المصرفي الجزائري –دراسة حالة البنك الوطني الجزائري bna وكالة مستغانم ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر ، جامعة مستغانم ،2016 ،ص 57

المطلب الثالث : تقديم وكالة مستغانم BNA 871

الشكل رقم (3-2) : الهيكل التنظيمي لوكالة مستغانم 871

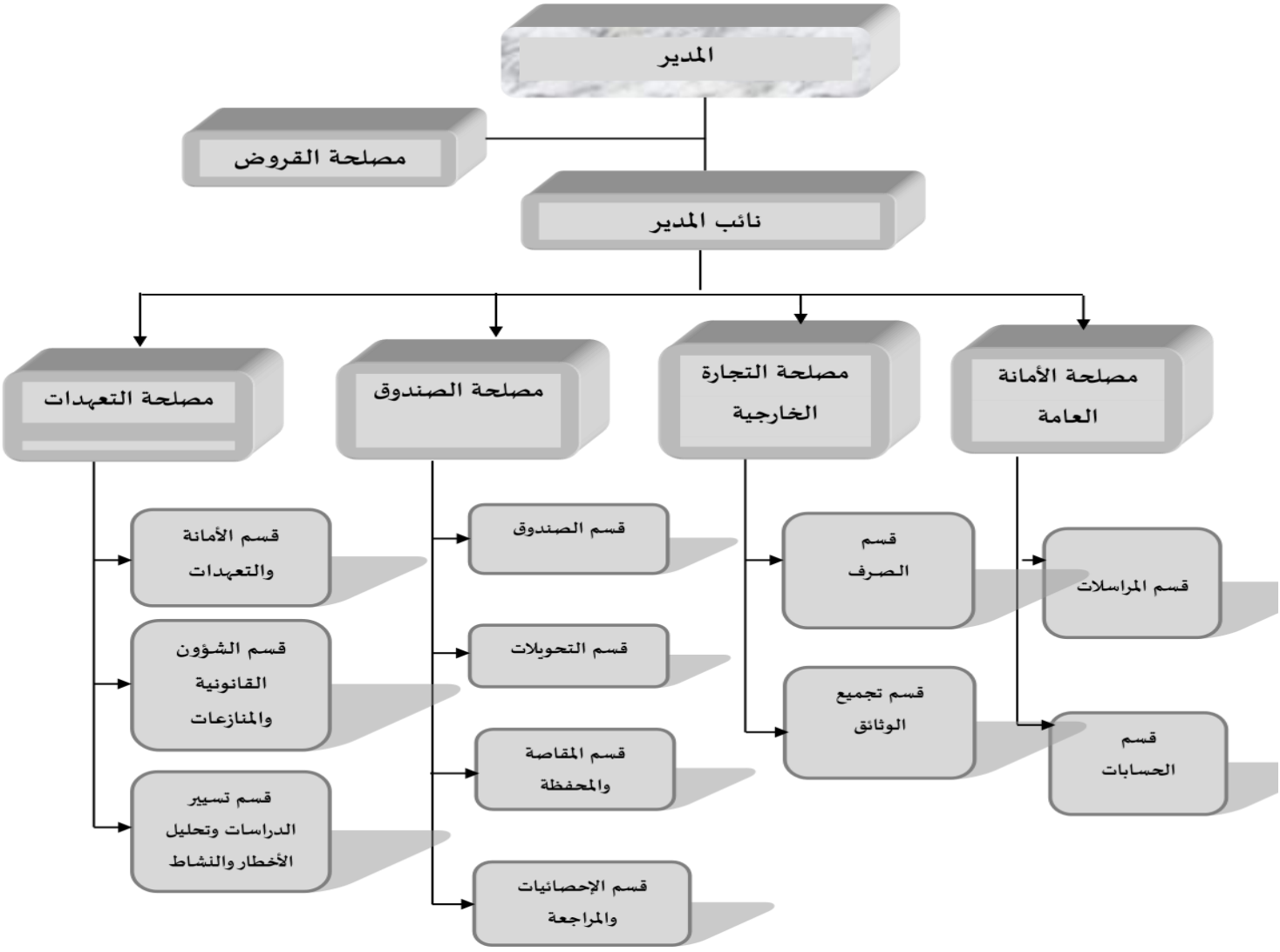

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على وثائق مقدمة من البنك

يتكون الهيكل التنظيمي للوكالة كباقي وكالات الوطن مما يلي:

1-مصلحة الإدارة: تتكون من:

1.1- المدير: وهو المسؤول الأول على الوكالة وله مهام تتمثل في:

- السهر على تطبيق القرارات التنظيمية والقانونية على مستوى الوكالة. [1]
- متابعة وضبط تكاليف التسيير والمحافظة على ممتلكات البنك. [2]
- المحافظة على سمعة المؤسسة وتطويرها.
- استقبال طلبات القروض ومناقشتها ثم اتخاذ القرار بالقبول أو الرفض، وتختلف القروض بحسب آجالها، تبعا للمقترضين، الأغراض التي تستخدم فيها والضمانات المقدمة وبالتالي تصنيف القروض تبعا لذلك يسهل على البنك تتبع نشاطه، ومقارنة تنوع خدماته بما تقدمه البنوك الأخرى وهي كالآتي:

أولا: القروض بحسب الأغراض

1-الاستهلاكية: هي القروض الموجهة للحصول على سلع للاستهلاك الشخص ي أو لدفع مصاريف مفاجئة لا يتحملها الدخل الحالي للمقترضين، ويتم سدادها من دخل المقترض في المستقبل أو تصفية بعض ممتلكاته وتقدم ضمانات لها مثل أوراق مالية، رهن عقاري.

2-الإنتاجية: وهي القروض التي تمنح بغرض تمويل تكوين الأصول الثابتة للمشروع (مباني، أراضي) كما تستعمل لدعم الطاقات الإنتاجية لها بواسطة تمويل شراء مهمات المصنع والمواد الأولية اللازمة لعملية الإنتاج.

3-التجارية: هي تلك القروض الممنوحة لأجال قصيرة للمزارعين، المنتجين والتجار لتمويل عملياتهم الإنتاجية والتجارية، وتفضل البنوك هذا النوع من القروض الملائمة لطبيعتها، كما

[1]- حقاني عائشة ، مرجع سابق الذكر،ص 60
[2]- حقاني عائشة ، مرجع سابق الذكر،ص 61

تحصل البنوك على ضمانات لتلك القروض. مثل: السندات الأذنة التي تحمل وعدهم بدفع قيمة القرض في تاريخ استحقاقه بالإضافة إلى ضمانات أخرى.

4-الاستثمارية: تمنح هذه القروض لبنوك وشركات الاستثمار لتمويل اكتتابها في سندات وأسهم جديدة، كما تمنح للأفراد لتمويل جزء من مشترياتهم للأوراق المالية، حيث يمثل مبلغ القرض جزء من قيمة الأوراق المالية المشتراة (أسهم، سندات) ،وعند انخفاض القيمة السوقية للأوراق المالية يطلب البنك من المقترض تغطية قيمة الفرق، أما إذا رفض العميل تنفيذ رغبة البنك يقوم هذا الأخير ببيع الأوراق المالية المرهونة لديه ليحصل من ثمنها على مقدار ما قدمه له. [1]

ثانيا: القروض بحسب الضمان

1-قروض مضمونة: هي القروض التي يقدم مقابلها العميل ضمانات عينية أو شخصية.

2-القروض غير المضمونة: في هذا النوع من القروض يكتفي المقترض بالوعد بالدفع حيث لا يقدم أي أصل عيني أو ضمان شخص ي للرجوع إليه في حالة عدم السداد، ويمنح هذا النوع من القروض بعد التحقق من المركز الائتماني للعميل ومن مقدرته على الوفاء في الآجال المحددة.

ثالثا: القروض الموجهة لنشاطات الاستغلال

ترتبط هذه القروض بصفة عامة بحركات الصندوق الخاص بالمؤسسة الذي يكون مرة مدينا ومرة دائنا وذلك حسب وتيرة النشاط في المؤسسات وقدرتها على تحصيل ديونها على الغير.

[1]- حقاني عائشة ، مرجع سابق الذكر، ص 61

2.1- نائب المدير: وهو الذي ينوب عن المدير في حالة غيابه وهو مكلف بقسم الشؤون الإدارية كما يقوم بمتابعة الموظفين والعمل على التسيير والتنسيق ما بين المصالح.

3.1- مصلحة الأمانة الإدارية: تقوم باستقبال والرد على جميع المراسلات إضافة إلى حفظ وتجميع الوثائق بمختلف أنواعها منها دفع الرواتب وفتح الحسابات.

4.1- مصلحة التجارة الخارجية: تقوم بكل العمليات الخاصة بالتجارة الخارجية من صرف العملات وغيرها من الوثائق الخاصة بالتجارة الخارجية.

5.1- مصلحة الصندوق: وتقوم بـ 5 عمليات وهي:

أ- **عمليات الدفع:** من إيداعات نقدية أو إيداعات الصكوك والأوراق التجارية.

ب- **عمليات السحب:** من حسابات الزبون لصالحه أو لصالح شخص آخر أو من قبل البنك.

ت- **عمليات التحويل:** أي نقل مبالغ من حساب لحساب في نفس البنك أو إلى حساب ببنك آخر.

ث- **عمليات المقاصة والمحفظة:** تجري في قسم المقاصة والمحفظة إجراء عملية المقاصة مع البنوك المحلية، وكذا تحصيل التسبيقات والأوراق التجارية والمالية لحساب الزبون ونعني بالمقاصة تداول أوراق الدين المتقابلة بقصد إطفائها، حيث تتم بغرفة المقاصة ببنك الجزائر يوميا.

ج- **إعداد اليوميات والإحصائيات والمراجعة:** يقوم بها قسم اليومية والمراجعة والإحصائيات من متابعة للعمليات المحاسبية للوكالة وإعداد الإحصائيات اليومية والأسبوعية والشهرية.

6.1- مصلحة التعهدات: هي المصلحة المكلفة بالقروض وتتكون من الأقسام التالية:

أ- **قسم أمانة التعهدات:** تقوم بدراسة ملفات القروض بشتى أنواعها ومتابعة تنفيدها وتسديدها.[1]

ب- **قسم الشؤون القانونية والمنازعات: تقوم** بإشعار أصحابها بالقروض، إضافة إلى المتابعة القضائية وتسوية حسابات الأموات والمفقودين، كما تقوم بفتح حسابات جدد للزبائن وتجميد حسابات أخرى.

ت- **تسيير الدراسات وتحليل الأخطار والنشاط التجاري:** يقوم هذا القسم بدراسة أخطار القروض بشتى أنواعها، إضافة إلى السهر على تنمية الوكالة والمساهمة في جلب الزبائن الجدد وبالتالي المساهمة في مواجهة المنافسة.

المطلب الرابع :مهام واهداف الوكالة bna 871

أ- **مهام وكالة bna 871 :**

- تقديم خدمات مالية لأفراد والمؤسسات
- القيام بمختلف العمليات البنكية سواء نقدا اوعن طريق الإعتماد والتحويلات
- ايجار الصناديق الحديدة بمقابل
- منح قروض طويلة ومتوسطة وقصيرة الاجل
- تمويل التجارة الخارجية
- خصم الاوراق التجارية والمالية
- تقديم خدمات الوساطة في عمليات الشراء والبيع والاكتتاب في السندات العامة والاسهم

[1]- حقاني عائشة ، مرجع سابق الذكر، ص 62

- تسليم وتحويل القيم المنقولة او رهنها
- معالجة كل عمليات التبادل على الحساب او لأجل وكل انواع القروض ، الرهن الحيازي ، وتحويلات العملة [1]

ب- اهداف الوكالة bna871 :

- محاولة التوسع لفتح المزيد من الوكالات في كل الولايات الوطنية
- ادخال تقنيات حديثة لمواكبة التقدم التكنولوجي في ظل الاصلاحات النقدية
- ترقية العمليات المصرفية المختلفة كمنح القروض وجذب الودائع ... الخ
- احتلال مكانة استراتيجية ضمن النظام المصرفي
- لعب دور فعال في احداث التنمية الاقتصادية

المبحث الثاني : مدى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في بنك الوطني الجزائري وكالة مستغانم BNA 871

المطلب الاول : عرض النتائج

تعتبر القوائم المالية من العناصر الاساسية التي تقدم من خلالها حوصلة نشاط المؤسسة في شكل وثائق شاملة تقدم في نهاية كل دورة محاسبية ويتم عرضها بشكل يمكن لمستخدميها من مقارنتها بقوائم الدورة السابقة و]اخذ النظام المحاسبي المالي بنفس القوائم المالية التي تنص عليها مجلس المحاسبة الدولي ويتم استخدام هذه المعلومات بشكل افضل ويتم تحليلها وتفصيل المعلومات المستخرجة منها لتوظيفها بفعالية اكبر

المطلب الثاني : دراسة النتائج

[1]- حقاني عائشة ، مرجع سابق الذكر، ص 63

لقد قمنا بدراسة القوائم المالية لسنة 2021 مقارنة بسنة 2020 وتتمثل في القوائم المالية فيما يلي :

قائمة الميزانية (اصول وخصوم)

قائمة التغير في حقوق الملكية

قائمة حساب النتائج

مايجب مراعاته في اعداد قائمة الميزانية :

يجب على البنك مراعاة مايلي في عرض قائمة الميزانية :

تبويب الاصول والخصوم حسب طبيعتها في البنك التجاري

يجب تبويب الاصول حسب سيولتها وتبويب الخصوم حسب تاريخ استحقاقها

لايسمح بإجراء مقاصة بين الاصول والخصوم او العكس ، مالم يكن هناك نص قانوني

يجب على البنوك ان تفصح عن القيمة السوقية العادلة للإستثمارات في الاسواق المالية

الجدول رقم (3-1) : نموذج قائمة الميزانية وفق المعايير المحاسبية الدولية (اصول)

الجدول رقم (2–1.): نموذج قائمة الميزانية وفق المعايير المحاسبية الدولية (أصول و خصوم)

الأصول	المبالغ
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي؛	-
أوراق مالية حكومية و غير حكومية محتفظ بها لغرض التداول.	-
استثمارات مالية متاحة للبيع؛	-
إيداعات وقروض وسلفيات لدى البنوك الأخرى(بعد خصم المخصص)؛	-
قروض وسلفيات للعملاء؛	-
استثمارات مالية في شركات أخرى؛	-
إجمالي الأصول	

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على وثائق مقدمة المؤسسة

الجدول رقم (3-2) : نموذج قائمة الميزانية وفق المعايير المحاسبية الدولية (الخصوم)

الخصوم	المبالغ
أرصدة مستحقة للبنوك الأخرى؛	-
الودائع المستحقة لسوق المال؛	-
المبالغ المستحقة لمودعين آخرين؛	-
شهادات إيداع؛	-
أوراق الدفع والخصوم الأخرى الورقية؛	-
أرصدة دائنة ومخصصات أخرى؛	-
إجمالي الخصوم	

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على وثائق مقدمة المؤسسة

ثانيا : جدول حسابات النتائج :

يعرف جدول حسابات النتائج بأنه قائمة مالية يدرج فيها كافة البنود الخاصة بالايرادات والنفقات المتعلقة بفترة محاسبية ، وما اجل تحديد نتيجة الفترة من صافي الربح او الخسارة لهذا يطبق عليها قائمة حساب الارباح والخسائر ويجب ان تعرض هذه القائمة النتائج السنوية الكاملة للبنك التجاري بطريقة يتم بمقتضاها تجميع الايرادات والمصاريف حسب طبيعتها ثم الافصاح عن مبالغ الانواع الرئيسية منها

مايجب مراعاته في اعداد جدول حسابات النتائج :

يجب على الافصاح بصورة مستقلة من الانواع الرئيسية من الايرادات والمصاريف وصولا الى الأرباح او خسائر النشاط وصافي النتيجة قبل وبعد اقتطاع الضرائب لغرض المساعدة لمستخدمي القوائم المالية في تقييم اداء البنك

ويجب ات تتضمن الانواع الرئيسية للإيرادات الناتجة عم العمليات البنكية ايضا الفوائد والعمولات وخسائر القروض والسلفيات والمصاريف العمومية والادارية والاعباء الناتجة عن انخفاض في قيمة الاستثمارات ويتم الافصاح عن كل نوع من انواع المصاريف على حدى حتى يتمكن مستخدموا القوائم المالية من التقييم الصحيح لأداء البنك

الجدول رقم (3-3) : نموذج قائمة حسابات النتائج وفق المعايير المحاسبية الدولية

البيان	المبالغ
فوائد ونواتج مماثلة؛	–
فوائد وأعباء مماثلة؛	–
أرباح الأسهم؛	–
نواتج الرسوم والعمولات؛	–
أعباء الرسوم والعمولات؛	–
أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض المعاملة؛	–
أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية متاحة للبيع؛	–
أرباح أو خسائر الناتجة عن المعاملات بالعملة الأجنبية؛	–
نواتج النشاطات الأخرى؛	–
أعباء النشاطات الأخرى؛	–
خسائر انخفاض القيمة على القروض والسلف؛	–
المصاريف الإدارية العامة ومصاريف التشغيل الأخرى؛	–
الإجمالي	

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على وثائق مقدمة المؤسسة

ثالثا : قائمة التغير في حقوق الملكية :

تعد قائمة التغير في حقوق الملكية عن الفترة المحاسبية لتفصح عن المعلومات الخاصة بكل حقوق الملكية في بداية الفترة بعد مراعاة حقوق الغير والاضافات التي تمت عليها خلال الفترة مثل : زيادة او انخفاض رأس المال ، ونتيجة الفترة من صافي ربح او خسارة وايضا

اسباب التخفيض في حقوق الملكية خلال الفترة مثل : المسحوبات والتوزيعات على ملاك واخيرا رصيد حقوق الملاك نهاية الفترة

مايجب مراعى في اعداد قائمة حقوق الملكية :

يجب ان يعد البنك التجاري قائمة التغيرات في حقوق الملاك او المساهمين عن الفترة المحاسبية ويراعي في ذلك ان تفصح القائمة عما يلي :

تغييرات في رأس المال المدفوع (الاسهم) في اول واخر الحالية والسابقة

ارصدة الاحيتاطات اول واخر السنتين الحالية والسابقة والحركة في هذه الاحتياطات سلبا وايجابا

التغييرات في رصيد حساب الارباح المحتجزة اول واخر الفترة الحالية والسابقة واية حركة في هذا الحساب بالاضافة الى صافي ربحا او خسارة الفترة المحاسبية الساقبة والحالية

اجمالي ارصدة حقوق المساهمين اول واخر الفترتين السابقة والحالية والتغيرات فيها خلال الفترتين ووفقا لهذه القواعد يجب ان تظهر قائمة التغير في حقوق المساهمين كما في الجدول التالي :

جدول رقم(3-4) : نموذج قائمة التغيرات في حقوق الملكية وفق المعايير المحاسبية الدولية

الجدول رقم: (2–3): نموذج قائمة التغيرات في حقوق الملكية وفق المعايير المحاسبية الدولية

البيان	رأس مال الأسهم	احتياطي قانوني	احتياطي عام	احتياطي خاص	إحتياطات أخرى	أرباح محتجزة	صافي ربح (خسارة) السنة	الإجمالي
سنة المقارنة رصيد 01/01 ...ربح خسارة السنة	-	-	-	-	-	-	-	-
زيادة رأس المال تحول لإحتياطي عام أرباح موزعة رصيد 12/31	-	-	-	-	-	-	-	-
السنة الحالية رصيد01/01....	-	-	-	-	-	-	-	-
ربح (خسارة) سنة زيادة (تخفيض) رأس مال	-	-	-	-	-	-	-	-
رصيد 12/31	-	-	-	-	-	-	-	-

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على وثائق من البنك الوطني الجزائري

رابعا : قائمة التدفقات النقدية :

تعد قائمة التدفقات النقدية عن الفترة المحاسبية للإفصاح عن المعلومات الخاصة بالتغييرات في قائمة الميزانية في بدايتها مع تقسيم هذه التغيرات حسب الانشطة التشغيلية التمويلية والاستثمارية

مايجب مراعاته في اعداد قائمة التدفقات النقدية :

ان البنك التجاري مسؤول عن اعداد قائمة التدفقات النقدية عن الفترة المحاسبية والقاعدة ان اسس اعداد هذه القائمة متمثلة بالنسبة لكافة الوحدات الاقتصادية زمنها البنوك التجارية ، طبعا لكن هناك مجموعة من القواعد الخاصة بهذه القائمة في البنوك التجارية وهي على النحو الاتي :

يجب الإفصاح عن التدفقات النقدية الأتية بالصافي :

المقبوضات والمدفوعات النقدية من والى العملاء عندما تعبر التدفقات النقدية عن انشطة العميل وليس المشروع ويطلق عليها " قبول واعادة الودائع تحت الطلب الخاصة بالبنك"

الايداعات لدى البنوك الاخرى ناقصا المسحوبات من هذه الودائع

كافة المقبوضات والمدفوعات المحققة لأنشطة استثمارية ، تشغيلية او تمويلية للبنك

القروض والسلفيات للعملاء واعادة سداد هذه القروض والسلفيات

ووفقا لما سبق ودون الخروج على القواعد المحاسبية الخاصة بإعداد قائمة التدفقات النقدية وفقا للطريقة المباشرة تظهر قائمة التدفقات النقدية كمايلي :

الجدول رقم(3-5) : نموذج قائمة التدفقات النقدية وفق المعايير المحاسبية الدولية

البيان	المبالغ
التدفقات النقدية من انشطة التشغيل	-
فوائد وعمولات محصلة	-
الفوائد المسددة	-
مقبوضات عن مديونيات سبق اعدامها	-
مدفوعات نقدية للموظفين والموردين	-
ارباح النشاط (التشغيل) قبل التغيرات في الاصول التشغيلية	-
الزيادة (النقص) في الاصول التشغيلية	-
تسهيلات مالية قصيرة الاجل	-
ودائع لدى البنك المركزي طبقا لمتطلبات رقابية	-
اموال مقدمة للعملاء	-
صافي الزيادة في ارصدة عملاء بطاقة الائتمان	-
فائدة مستحقة على العملاء	-
الزيادة (النقص) في الخصوم التشغيلية	-
ودائع العملاء	-
شهادات ايداع قابلة للتداول	-
صافي النقدية من الانشطة التشغيلية قبل ضريبة الدخل	-
ضريبة الدخل مسددة	-
التدفقات النقدية من انشطة الاستثمار	-
مقبوضات من استبعاد (اغلاق) فر	-
كوبونات محصلة	-
فوائد محصلة	-
مقبوضات من بيع اوراق مالية غير تجارية	-
شراء اوراق مالية غير متداولة	-
شراء اصول ثابتة	-
التدفقات النقدية من انشطة التمويل	-
اصدار سندات	-
اصدار اسهم ممتازة	-
سداد قروض طويلة الاجل	-

صافي النقص في القروض الاخرى	-
توزيعات المساهمين	-
اثر التغيرات في سعر الصرف على النقدية وما يعادلها	-
صافي الزيادة في النقدية وما يعادلها	-
النقدية وما يعادلها في بداية الفترة	-

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على WWW. bna-bank.dz

المطلب الثالث: عرض القوائم المالية للبنك :

تعتبر القوائم المالية من مخرجات النظام المحاسبي كما تعتبر المرآة العاكسة لأداء اي مؤسسة ، خاصة اذا كانت هذه القوائم تتميز بالشفافية والمصداقية وتعطي الصورة الحقيقية عن المركز المالي لها وفيما يلي العرض للقوائم المالية للبنك الوطني الجزائري لسنة 2021 مقارنة بسنة 2020

1- قائمة الميزانية :

الجدول رقم (3-6) : قائمة الميزانية لبنك bna في 2021/12/31

الوحدة : دج

اصول	2021	2020	الملاحظة
الصندوق ، البنك المركزي ، الخزينة العمومية ، مركز الصكوك البريدية	331762148	204207936	2-1
اصول مالية مملوكة لغرض التعامل	246	248	2-2
اصول مالية جاهزة للبيع	413719493	413426493	2-3
سلفيات وحقوق على الهيئات المالية	612819121	523239376	2-4
سلفيات وحقوق على الزبائن	1438578088	2117718812	2-5
اصول مالية مملوكة الى غاية الاستحقاق	1510752060	14043820	2-6

الضرائب الجارية /اصول	4821590	8428662	2-7
الضرائب المؤجلة / اصول	1523706	1008872	2-7
اصول اخرى	66935395	47818018	2-8
حسابات للتسوية	45824597	55834995	2-9
المساهمات في الفروع ، المؤسسات المشتركة او الكيانات المشاركة	31237590	31488186	2-10
العقارات الموظفة	-	-	2-11
الاصول الثابتة المادية	23209792	22961112	2-11
الاصول الثابتة غير المادية	69655	94342	2-12
فارق الحيازة	-	-	
اجمالي الاصول	4481253482	3440270872	

المصدر : www.bna-bank.dz

الجدول رقم (3-7) : قائمة الميزانية للبنك bna في 2021/12/31

الوحدة : دج

خصوم	2021	2020	الملاحظة
البنك المركزي	761489186	50000000	
ديون تجاه الهيئات المالية	700002151	564645009	2-13
ديون تجاه الزبائن	2022287511	1901513860	2-14
ديون ممثلة بورقة مالية	33390930	28606720	2-15
الضرائب الجارية /الخصوم	17047559	5357323	2-16
الضرائب المؤجلة /خصوم	537790	537553	2-16
خصوم اخرى	132959651	109956773	2-17
حسابات التسوية	100213097	101736450	2-18
مؤونات لتغطية المخاطر والاعباء	44044595	33705906	2-19
اعانات التجهيز/اعانات اخرى للإستثمارات	-	-	
اموال لتغطية المخاطر البنكية	82106618	117796216	2-20

العامة			
ديون تابعة	206684712	205672488	2-21
راس المال	**150000000**	**150000000**	2-22
علاوات مرتبطة براس المال	-	-	
احتياطات	14221150	123470345	
فارق التقييم	12436597	4404218	2-23
فارق اعادة التقييم	14117206	14117206	2-24
ترحيل من جديد (-/+)	15024250	5703139	2-25
نتيجة السنة المالية(-/+)	46690479	23047665	2-26
اجمال الخصوم	4481253482	3440270872	

المصدر : www.bna-bank.dz

2- جدول حسابات النتائج :

الجدول رقم (3-8) : جدول حسابات النتائج لبنك bna في 2021/12/31

الوحدة :دج

الوحدة :دج	2021	2020	الملاحظة
+ فوائد ونواتج مماثلة	146275080	134401409	4-1
- فوائد واعباء مماثلة	-55882188	-53050438	4-1
+ عمولات (نواتج)	2373492	2241709	
- عمولات (اعباء)	-26690	-56268	4-2
-/+ارباح او خسائر صافية على الاصول المالية لغرض المعاملة	-2	-1	4-2
-/+ارباح او خسائر صافية على الاصول المالية متاحة للبيع	1523098	1794246	4-3
+نواتج النشاطات الاخرى	384198	2422196	4-4
اعباء النشاطات الاخرى	-	-	4-5
الناتج البنكي الصافي	94617409	87782431	

-اعباء استغلال عامة	-22778789	-20202660	4-6
مخصصات للإهتلاكات وخسائر القيمة على الاصول الثابتة المادية وغير مادية	-1543960	-55185699702	4-7
الناتج الاجمال للإستغلال	70294660	66048996	
-مخصصات المؤونات ، وخسائر القيمة والمستحقات غير قابلة للإسترداد	-64516626	-55185699	4-8
+استرجاع المؤونات ، خسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة	52166617	17284504	4-9
ناتج الاستغلال	**57944651**	**28147801**	
-/+ارباح او خسائر صافية على اصول مالية اخرى +العناصر غير العادية (نواتج) - العناصر غير العادية (اعباء)	-	-	4-10 4-11 4-12
الناتج قبل الضريبة	**57944651**	**28147801**	
-الضريبة المؤجلة على النتائج ومايماثلها	-11254172	-5100136	4-13
الضريبة المؤجلة على النتائج	-	-	4-13
النتيجة الصافية للسنة المالية	46690479	23047665	

المصدر : www.bna-bank.dz

3- قائمة خارج الميزانية :

الجدول رقم(3-9) : قائمة خارج الميزانية لبنك bna في 2021/12/31

الوحدة :دج

الوحدة :دج	2021	2020	الملاحظة
التزامات ممنوحة	652357532	899978068	

التزامات التمويل لفائدة الهيئات المالية	9537115	962660	3-1
التزامات التمويل لفائدة الزبائن	311592293	531579642	3-2
التزامات ضمان بأمر من الهيئات المالية	81453196	97217670	3-3
التزامات ضمان بأمر الزبائن	249774927	261554097	3-4
التزامات اخرى ممنوحة	-	-	3-5
التزامات محصل عليها	**876604584**	**885287321**	
التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية	-	-	3-6
التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية	311309012	319991748	3-7
التزامات اخرى محصل عليها	565295573	565295573	3-8

المصدر : www.bna-bank.dz

أ- قائمة الميزانية : يشارط المعيار المحاسبي الدولي رقم 01 عرض القوائم المالية IFRS01 ، الفصل بين الاصول والخصوم في الميزانية وهذا ما اخذ به في نموذج قائمة الميزانية في النظام 09-05 كما ان النظام اشترط الترتيب التنازلي لإستحقاقات السيولة كما هو مطلوب شمن معايير المحاسبة الدولية1 اضافة الى تقسيم الاصول الى مادية وغير مادية

الخصوم : وضمنت الترتيب حسب الدفع للالتزامات ونجد ان البنك الوطني الجزائري قد استوفى شروط ومتطلبات النظام المحاسبي المالي في عرض حسابات كل من الاصول والخصوم

ب- قائمة جدول حسابات النتائج :

فنجد ان الناتج البنكي الصافي طرح كل من الفوائد والاعباء المماثلة وعمولات كل من الارباح والخسائر الصافية على الاصول المالية المملوكة لغرض المعاملة او المتاحة للبيع من ايرادات التشغيل والمتمثلة في : الفوائد والنواتج المماثلة ، عمولات (النواتج) ، اضافة الى نواتج النشاطات الاخرى وتم طرح مبلغ الناتج البنكي الصافي من اعباء الاستغلال العامة ومخصصات الاهتلاك بالاصول الثابتة للحصول على الناتج الاجمالي للإستغلال .

ج- قائمة خارج الميزانية : تعد قائمة خارج الميزانية من القوائم المالية للبنوك في النظام المحاسبي المالي وقد اوردها بنك الوطني الجزائري في القوائم المالية لسنة 2021

❖ **مدى مطابقة القوائم المالية مع المعيار 07 الادوات المالية IFRS07 –الافصاح**

يتطلب المعيار المعدل افصاح اضافي حول قياس القيمة العادلة ومخاطر السيولة اضافة الى الايضاحات الازمة بخصوص معاملات المشتقات المالية والاصول المستخدمة في ادارة السيولة

ومن خلال القوائم المالية المعروضة سابقا نلاحظ مايلي :

قام البنك بعرض التزامات بقيمتها الاسمية وليس بقيمتها العادلة ولم يقم بأي توضيحات اخرى فيما يخص القيمة العادلة اما بالنسبة للمخاطر المتعلقة بها فلم يتعرض لها البنك

لم يتعرض البنك لأي افصاح يخص الضمانات البنكية سواء طريقة تقييمها او طرق التعامل بها (بيع واعادة رهن)

لم يفصح البنك عن اي فروقات في تقييم الاصول المالية

لم يفصح البنك عن اي تغيرات (ربح وخسارة) ناجمة عن تغييرات في سعر الصرف الاجنبي

قام البنك بالافصاح عن قائمة الايرادات والمصاريف ضمن قائمة جدول حسابات النتائج دون اي ايضاحات اضافية

❖ يتعرض المعيار IFRS07 الى ماتعرض له المعيار المحاسبي الدولي IAS01 في الافصاح عن السياسات المحاسبية الهامة واسس القياس في اعداد القوائم المالية من اجل فهم وتفسير القوائم المالية وطلك من خلال مايلي :

وصف الانواع التحوطات : لم يتعرض البنك لشرح او تصنيف لأي من المخاطر سواء مخاطر السيولة ، مخاطر الائتمان ، مخاطر غسيل الاموال او سعر الصرف

كما ان هدف المعيار IFRS07 هو الزام المؤسسات بالإفصاح عن المعلومات التي يتمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم وطبيعة ومدى المخاطر الناجمة من الأدوات المالية وكيفية تسييرها

خلاصة الفصل :

لقد قمنا في هذا الفصل بعرض القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري سنة 2021والتي تعتبر من مخرجات النظام المالي والمتمثلة في قائمة الميزانية ، قائمة خارج الميزانية ، وجدول حسابات النتائج للبنك خلال السنة ومن ثم القيام بتحليل القوائم المالية في ما اذا كانت تتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية ومتطلبات الافصاح المحاسبي

وتوصلنا الى النتائج التالية :

لم يفصح البنك عن الالتزامات الطارئة والاحداث اللاحقة والمتضمنة عناصر خارج الميزانية والتي يمكن ان تحدث عنها التزامات طارئة

لم يقم البنك بتوضيح او تفسير لقيمة كل نوع من المخاطر

لم يقم البنك بعرض قائمة الملكية ولم يورد اي توضيح يخص ذلك

لم يقم البنك بعرض قائمة التدفقات النقدية ولم يعطي اي توضيح لذلك

لم يقم البنك بعرض اي ايضاحات في مايخص المعيار الدولي رقم 21 التغيرات في اسعار الصرف الاجنبي

لم يقم البنك بعرض التقرير السنوي

الخاتمة

الخاتمة

الخاتمة :

تحتل البنوك التجارية مكانة هامة في دفع الاقتصاد الوطني هذا ما جعلها اداة تستعملها الدولة في تطبيق السياسة الاقتصادية والبرامج التنموية ، لهذا قامت الجزائر بمواكبة التطورات الدولية بتطبيق النظام المحاسبي المالي بداية من 2010 والذي اعد وفقا لمعايير المحاسبة الدولية ، لذا يجب على كل البنوك ان تعد قوائمها الاساسية بشكل متكامل مع بعضها البعض لتحقيق مقتضيات الافصاح المحاسبي وتعبر بصدق ووضوح وبصورة كاملة عن الحقائق الاقتصادية المتعلقة بالبنك وعملياته مع التقليل قدر الامكان من سوء التفسير وعدم الدقة والغموض

ونتيجة للإنفتاح الاقتصادي العالمي وانتشار الشركات المتعددة الجنسيات واجهت الأسواق المالية العالمية مشكلة مايسمى بالاختلاف المحاسبي بالنسبة للقوائم المالية للشركات المدرجة ضمن هذه الاسواق واصبح مشكل مقارنة القوائم المالية بين الشركات في مختلف الدول يؤرق المستثمرين ذوي الطموح العالمي لأعمالهم لهذا اقتضت الضرورة لوجود مقياس او مكيال واحد يحدد طريقة محاسبية لإعداد القوائم المالية في مختلف الدول اي توجد توحيد القوائم المالية للشركات في كل الدول وهذا مايسمى بالتوحيد المحاسبي الدولي

وبالنسبة للقطاع المصرفي فإن تميزه عن باقي القطاعات جعل عناصر البيئة المحاسبية التي تؤثر في المحاسبة البنكية مختلفة وهذا لأن المحاسبة البنكية بجانب انه يجب عند تطبيقها مراعاة الاصول والقواعد المحاسبية المتعارف عليها فإنه يتوجب عليها ايضا معرفة لطبيعة العمليات المصرفية وتقنياتها المميزة بحيث يتميز النظام المحاسبي البنكي بالتعدد والتنوع والدقة والسرعة والامانة لكي يسهل استخراج كشوفات مالية والمعلومات الازمة في الوقت المناسب لذلك فإن للمحاسبة البنكية حساسية اكثر للقطاع المالي وللتطور الاقتصادي ودرجة تحرر المالي وتتأثر بشكل كبير بالسلطة النقدية وسياساتها

وفي الجزائر تتمثل السلطة النقدية ببنك الجزائر حيث اصدر نظم خاصة بمحاسبة البنوك منها المخطط المحاسبي البنكي والنظام الخاص بالقوائم المالية للبنوك والنظام الخاص بمحاسبة الادوات المالية ، وتتأثر المحاسبة البنكية بالبيئة المحاسبية في الجزائر وهي نتاج

لتجاذب متبادل بين محاولة تطبيق معايير المحاسبة الدولية في البنوك التجارية من جهة وبين خصائص في البيئة التي تعيق هذا التطبيق من جهة اخرى

نتائج الدراسة :

يمكن القول ان اساس الاختلاف بين النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية هو قدم النظام المحاسبي المالي وعدم مجاراته للتجديد المستمر الذي تتميز به المعايير المحاسبية الدولية

بالرغم من قدم النظام المحاسبي المالي وعدم حدوث تغييرات فيه الا انه مزال هناك عدم التزام للبنوك الجزائرية بمتطلبات النظام المحاسبي المالي فيما يخص عرض القوائم المالية وكذا افصاح عن مخاطر الادوات المالية

هناك فارق كبير بين البنوك الجزائرية والبنوك الاخرى فيما يتعلق بتطبيق معايير المحاسبة اذ اختلفت البنوك التجارية المرتبة الاخيرة عند ترتيب البنوك ايها اكثر تطبيقا للمعايير بعد المقارنة وفي المرتبة الاولى البنك البريطاني ويليه الفرنسي وبعده الاردني ثم المغربي

من خلال معاينة معاينة سطحية لخصائص البيئة لمحاسبية للبنوك والبنك محل الدراسة BNA 871 وكالة مستغانم فإنه يمكن القول ان اهم مايؤثر في تطبيق المعايير المحاسبية في البنوك هو التطور الاقتصادي وتطور المنظومة المصرفية والسوق المالي وكذا مدى انفتاح الاقتصاد والتحرر المالي للدولة

توصيات الدراسة : (حلول حسب متطلبات المعيار IFRS7)

وضع ضوابط قانونية للإفصاح عن الادوات المالية

الزام البنوك بالإفصاح عن المخاطر المتعرض لها بكل انواعها

الزام البنوك بالإفصاح عن طرق ادارتها للمخاطر لزيادة ثقة المستثمرين

الزام البنوك بالإفصاح الكمي عن المخاطر من خلال اظهار مقدار التعرض لكل نوع من المخاطر لزيادة ثقة العملاء

الزام البنوك بالإفصاح عن المداخل المستخدمة لقياس القيمة العادلة للأدوات المالية نظرا لعدم توفر السوق المالي النشط

بعد عرض النتائج للدراسة توصلنا الى إقتراح مايلي : (توصيات عامة)

تطوير مهنة المحاسبة في الجزائر من خلال تقديم دورات تكوينية في معايير المحاسبة الدولية للممارسي مهنة المحاسبة في الجزائر

للتمكن من تطبيق المعايير المحاسبية الدولية يجب ان يكون هناك بنية اقتصادية مناسبة ولأجل ذلك يجب البدء بخطر الممارسات البيروقراطية للإدارة واترحك نحو الاصلاح التنظيمي للضرائب ويجب ان تستثمر في تدريب وتعليم الموارد البشرية التي ستضمن في المستقبل تنمية اقتصادية

الاخذ بعين الاعتبار ان المنظمات الدولية التي تضع المعايير المحاسبية ليس هدفها الخير للدول النامية بمعنى ان المعايير وضعت لتخدم الدول ذات الاقتصادات المتطورة اي مراعاة خصائص البيئة المحاسبية الجزائرية التي لا يمكن تغييرها مثل اللغة العربية والقافة الاسلامية وغيرها ...الخ

التخلص من التبعية الفرنسية فيما يخص محاسبة البنوك الجزائرية واعداد قوانين محاسبة تراعي خصوصيات البيئة المحاسبية الدولية

الزام البنوك في الجزائر بتطبيق مبادئ وقواعد النظام المحاسبي المالي من خلال البنك المركزي

الزام البنوك بالإفصاح عن القوائم المالية للبنوك خلال ستة اشهر من انقضاء السنة المالية المعينة

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر والمراجع :

الكتب :

1-طارق عبد العال حماد ، موسوعة المعايير المحاسبية ، عرض القوائم المالية ، الجزء الاول ، الدار الجامعية ، مصر 2004

2- محمد السيد الناغي، الاتجاهات المعاصرة في نظرية المحاسبة، ط4 ،المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة ، 2006

3-محمد مطر، موسى السويطي ، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، ط1 ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، 2009

4- ناصر نور الدين عبد اللطيف ، اساسيات المحاسبة المالية في المنشأت الخدمية والتجارية والصناعية ، تحليل القوائم المالية والمحاسبية عن الالتزامات ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، 2006

5- خالد جمال الجعارات ، معايير التقارير المالية الدولية 2007 ، IAS/IFRS ، ط1 ، اثراء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2008

6- خالد أمين عبد الله، "العمليات البنكية -الطرق المحاسبية الحديثة-"، الطبعة الخامسة، دار وائل للنشر، الأردن، 2004.

7-ايهاب مقابلة ، خالد الزعبي ، حسام خداش ، محاسب عربي قانوني معتمد 1(ACPA) (الاقتصاد والتمويل) ، 2019

8-بخراز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003

9-حسين قاضي ، مامون حمدان ، المحاسبة الدولية ومعاييرها ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2008

10-. طارق عبد العال حماد ، دليل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والمعايير العربية المتوافقة معها ، ج1، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2008

11- طاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، الطبعة 2 ،الديوان الوطني للمطبوعات الجزائرية ، 2003 ، الجزائر

12- نبيه عبد الرحمن الجبرو محمد علاء الدين عبد المنعم ، المحاسبة الدولية ، الاطار الفكري والواقع العملي ، الجمعية السعودية للمحاسبة ، الرياض ، 1998

13- خالد جمال الجعارات ، معايير التقارير المالية الدولية 2007 ، IAS/IFRS ، ط1 ، اثراء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2008

14- نعيم دهمش تسيير المعايير المحاسبية الدولية الخبرة الأمريكية والواقع الأردني، مجلة المدقق العدد 46 آذار 2001،

15-سمير محمد الشاهد ، طارق عبد العال حماد ، قواعد اعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وفقا لمعايير المحاسبة الدولية ، اتحاد المصارف العربية ، 2008

المجلات والملتقيات :

1- بوسماح محمد ، إدارة البحوث والدراسات والنشر، مجلة المعهد للدراسات المالية والمصرفية، من الموقع الالكتروني :
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/497 ، الاردن ، 2019

2-.نعيم دهمش تسيير المعايير المحاسبية الدولية الخبرة الأمريكية والواقع الأردني، مجلة المدقق العدد 46 آذار 2001

3- بن عياد نريمان، البنوك الجزائرية والتزامها بالافصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفق المعايير المحاسبة الدولية ، مجلة ASJP الموثقة من الموقع الالكتروني :
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/87270 الحقوق والعلوم الانسانية –دراسات اقتصادية – جامعة زيان عاشور الجلفة، 2017

4-جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المعايير المحاسبية الدولية، شركة مطابع الخط، عمان، 1999

5-علي دنيبات واخرون ، دراسة تحليلية لآراء المحاسبين القانونيين والمديرين الماليين للشركات المساهمة العامة في الاردن حول تعديلات مدقق الحسابات وفقا لمعايير التدقيق الدولي رقم 700 ، المجلة الاردنية في ادارة الاعمال ، المجلد 04 ، العدد 03 ، 2008

6-محمد مطر واخرون ، الافصاح في ميزانيات البنوك ، مجلة البنوك ، الاردن ، العدد الثامن ، 1991

7-مداحي عثمان ، القوائم المالية : محدداتها ومميزاتها ، مجلة ASJP موثقة من الموقع الالكتروني : https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/279/2/1/58907

8-مليكة زغيب، حياة نجار، النظام المصرفي الجزائري عبر الإصلاحات الاقتصادية تطور وتحديات، الملتقى الوطني 1 ،الأول حول النظام المصرفي الجزائري :واقع وأفاق ، قالمة ،الجزائر نوفمبر 2001

9-نوال بن خالدي ومحمد بن بوزيان ، النظام المصرفي الجزائري: بين معوقات تطبيق نموذج الصيرفة الشاملة و محدودية الصيرفة ، مفتاح صالح واخرون ، الصيرفة الشاملة كمدخل لمواكبة مستجدات الصناعة المصرفية وتأهيل المصارف الجزائرية ، المؤتمر العلمي الثالث حول "ادارة منظمات الاعمال –التحديات العالمية المعاصرة "، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، 27-29 افريل 2009

10-طارق عبد العال حماد ،موسوعة المعايير المحاسبية ، الجزء الاول ، عرض القوائم المالية (1) ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ،2004

الاطروحات والمذكرات :

1 - الازهر عزة ، عرض ومراجعة القوائم المالية في ظل معايير المحاسبة والمراجعة الدولية ، دراسة حالة النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد scf ، مذكرة ماجستير ، جامعة سعد دحلب ، البليدة ، 2009

2- بن فرح وزينة ، المخطط المحاسبي البنكي بين المراجعة النظرية وتحديات التطبيق ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ،جامعة سطيف ، 2014

3- سمير ايت عكاش ، تطورات القواعد الاحترازية للبنوك في ظل المعايير لجنة بازل ومدى تطبيقها من طرف البنوك التجارية ، اطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه علوم اقتصادية ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 3 ، 2012/2013

4-الحاج محمد فتاح ، دراسة المخطط المحاسبي للبنوك والمؤسسات المالية والنقدية ومدى تطبيقه ، دراسة حالة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، 2000

5- بريش عبد القادر ، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية ، اطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، 2006

6-بن فرح وزينة ، المخطط المحاسبي البنكي بين المراجعة النظرية وتحديات التطبيق ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ،جامعة سطيف ، 2014

7-حقاني عائشة ، كفاءة مراقبة التسيير في النظام المصرفي الجزائري –دراسة حالة البنك الوطني الجزائري bna وكالة مستغانم ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر ، جامعة مستغانم ،2016

8-حمزة العرابي ، المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق ، اطروحة دكتوراه ، جامعة محمد بوقرة ، بومرداس ، 2013

9-زكور محمد زهير ، دور النظام المحاسبي المالي في تعزيز وظيفة الافصاح في البنوك التجارية –دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، شعبة علوم مالية ومحاسبية ، جامعة ورقلة ، 2014

10- زكية محلوس، أثر تحديد الخدمات المصرفية على البنوك الجزائرية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة ورقلة، 2009

11-فيصل داود ، الجهاز المصرفي بين متطلبات العولمة المالية وتحديات الأزمة المالية ، مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، 2013/2012

12-نوال جمعون ، دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية –حالة الجزائر-، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2004-2005

13- الهام طراد، مروى مزهودي، دور الجهاز المصرفي في تنشيط سوق الأوراق المالية –دراسة حالة الجزائر- ، مذكرة مقدمة لاستكمال نيل شهادة الماستر أكاديمي، تخصص تمويل مصرفي، 2016

14-هشام بورمة ، النظام المصرفي الجزائري وامكانية الاندماج في العولمة المالية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير، تخصص إدارة مالية، جامعة سكيكدة 2009/2008

القوانين والمواد والمراسيم والدساتير:

1-الأمر -03 11 المتعلق بالنقد والقرض والمؤرخ في /26/08 2003 ،الجريدة الرسمية، العدد 52 ،الصادرة في /27/03 2003

2-المواد 12 ،08 ،07 ،06 ،05 ،02 من الأمر رقم -10 04 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في /26/08/ 2010 ،يعدل ويتمم الأمر . 2003 08/26/ في المؤرخ 03 -11

مصادر اجنبية :

-1Fredrick D.5 chol, carol Ann frost,garyk Meek, International accounting, forth edition .prentice hall,2002

مواقع الكترونية :

https://almerja.com/reading.php?idm=117086

https://www.daftra.com/blo

www.bna-bank.dz

ملخص الدراسة :

سعت المنظمات الدولية للمحاسبة على مستوى العالم لوضع اسس لمهنة عامة وتوفير لغة واحدة لقراءة القوائم المالية المختلف الشركات في العالم تمثلت في معايير المحاسبة الدولية لذا جاءت المعايير المحاسبية ومعايير الابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) كمحاولة لتحقيق التوحيد المحاسبي على مستوى العالم لتسهيل عمليات التبادل التجاري الدولي من خلال مساعدة الشركات العابرة للقارات في المقارنة بين القوائم المالية بشكل ايسر ولا يمكن نفي الخدمات المالية التي تقدمها البنوك لهذه الشركات، حيث يعتبر القطاع المصرفي والمؤسسات المالية من اهم الركائز الأساسية التي يعتمد عليها الاقتصاد العالمي، وبدورها الجزائر تبنت هذه المعايير المحاسبية منذ سنة 2010 من خلال وضع برامج واصلاحات تتماشى مع هذا التحول الجديد وذلك من خلال قانون النقد والقرض الذي مكنها من وضع اصلاحات عميقة خاصة في مجال الاسواق المالية والبنوك ومن خلال دراستنا هذه لعينة من البنوك التجارية الجزائرية الا وهي البنك الوطني الجزائري وكالة مستغانم BNA871 ووقوف الى مدى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في النظام المصرفي الجزائري فأننا نقول ان الجزائر بعيدة نوعا ما على هذه المعايير وان هذه الاخيرة لا تتماشى مع نظامنا المالي .

الكلمات المفتاحية :

معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) - القطاع المصرفي - القوائم المالية - قانون النقد والقرض - البنك الوطني الجزائري وكالة مستغانم BNA871 .

Study summary:

International accounting organizations worldwide sought to lay the foundations for a public profession and provide a single language for reading the financial statements of various companies in the world represented in international accounting standards. Therefore, accounting standards and international financial reporting standards (IAS/IFRS) came as an attempt to achieve accounting standardization worldwide to facilitate commercial exchange operations. By helping

transcontinental companies to compare the financial statements in an easier way, the financial services provided by banks to these companies cannot be denied.

Where the banking sector and financial institutions are considered one of the most important pillars on which the global economy depends, Algeria, in turn, has adopted these accounting standards since 2010 by developing programs and reforms in line with this new transformation, through the Monetary and Loan Law, which enabled it to put in place deep reforms, especially in the field of Financial markets and banks, and through our study of this sample of Algerian commercial banks, which is the National Bank of Algeria and Mostaganem Agency BNA871 and standing up to the extent of applying international accounting standards in the Algerian banking system, we say that Algeria is somewhat far from these standards and that the latter is not in line with our financial system

key words:

International Accounting Standards (IAS/IFRS) - Banking Sector - Financial Statements - Monetary and Loan Law - National Bank of Algeria Mostaganem Agency BNA871